



مركز البحوث والاستشارات - جامعة بنغازي
Research and Consulting Centre - University of Benghazi



مؤتمر آفاق التنمية في ليبيا

بين صنع السياسات العامة وصنع القرار



21 | سبتمبر
2024 | 22
بنغازي

الفهرس

الصفحة	الموضوع
1	مقدمة
3	مخططات التنمية والتحديث والحداثة في المجتمع الليبي: بين مؤشرات النجاح وانتكاسات الفشل - أ.د. مصطفى عمر التير
33	تحديات التنمية في ليبيا: البعد السياسي - أ.د. زاهي بشير المغيربي.....
79	تحديات إدارة التنمية في ليبيا - أ.د. عبدالجليل آدم المنصوري
	عندما يمارس الفساد علناً - الفساد ثقافة ليبية راسخة وأزمة ولودة وغياب إرادة ومعوقات التنمية
113	أ.د. عبد الكريم علي مصطفى ، أ. فاتن رمضان محمد
143	قياس أثر الديمقراطية في التنمية الاقتصادية: دليل تجريبي من ليبيا د. صقر حمد الجيباني - د. أسامة حسن أبو القاسم - د. يوسف محمد إنداره.
179	المسؤولية الاجتماعية وأثرها على التنمية المستدامة (دراسة ميدانية على الموظفين بالشركة العامة للكهرباء- إدارة توزيع سهل بنغازي) رانيا مصطفى عاشور بوزغية
221	دور نظم المعلومات المحاسبية في تلبية احتياجات قرارات الاستثمار الأجنبي في ليبيا - أ.د. بوبكر قزح شريعة - أ. أسماء مبروك الحاسي...
	السياسات التعليمية ومدى ملائمتها لمتطلبات التنمية في ليبيا
271	أ. حسين عبد الكريم باللوازم - د. يونس علي أسعيد البرغثي أ. عبدالباسط عبدالكريم موسى بوقرين
323	معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا - دراسة تطبيقية على إدارة الاستثمار بالهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة محمد عبد المولى المهدي عبدالقادر- أحمد محمد منصور بن فائد
359	التوصيات

مقدمة:

ما من شك في أن عملية التنمية تعثرت في ليبيا خلال العقود الماضية بسبب تداخل عدة عوامل أسهمت بكل تأكيد في ضعف التنمية وتأخرها، ولعل ذلك قد يكون ناجما عن الخلل في صنع السياسات العامة على المستوى الكلي للدولة، كما يمكن أن يكون ناجما أيضا عن الخلل في صنع القرار على المستوى الجزئي للوحدات الاقتصادية، بالإضافة إلى وجود عدة عوامل أسهمت بكل تأكيد في هذا الضعف، والذي تجسدت مظاهره في الفساد وقلة الاستثمار الأجنبي، وضعف المؤسسات التعليمية، والصراعات السياسية والاجتماعية، وغياب الرؤية لدى صانع القرار على مدار العقود الماضية وغيرها من العوامل الأخرى، إلا أنه يصعب تحديد العامل الوحيد الأكثر أهمية في تأثيره السلبي على تراجع وضعف عملية التنمية، إذ تتداخل تلك العوامل الأنفة الذكر مع بعضها البعض في قيادتها لليبيا نحو تراجع عملية التنمية، الأمر الذي يتطلب ضرورة تشخيص الواقع في ليبيا، والعمل على الاستفادة من موارد ليبيا الناضبة، والإسراع في عملية التنمية، ومحاولة تغيير هيكلها الاقتصادية، وتنويع مصادر دخلها، والتحول من بنية المجتمع المستهلك إلى المجتمع المنتج.

وفي هذا السياق، يأتي هذا المؤتمر لسبر أغوار وآفاق التنمية في ليبيا، ومحاولة تحديد أي من العوامل الأكثر مساهمة في تراجع عملية التنمية، من أجل توضيح الصورة لصانع القرار حتى يتسنى له التركيز على معالجة تلك العوامل، وقيادة عملية التنمية على نحو صحيح بشكل يفضي إلى تحسين الأوضاع في ليبيا.

مخططات التنمية والتحديث والحدائثة في المجتمع الليبي: بين مؤشرات النجاح وانتكاسات الفشل

أ.د. مصطفى عمر التير

1. المقدمة:

مفهوم التغيير الاجتماعي أحد أكثر المفاهيم استعمالاً في أدبيات العلوم الاجتماعية، لاتصافه بصفتين رئيسيتين جعلته واسع الاستعمال منذ ظهوره لأول مرة في ثلاثينيات القرن الماضي. يتميز بتحرره من أثر الثقافة المحلية، فعلى الرغم من أنه طور في المجتمع الأمريكي، فهو غير مرتبط بخصائص الثقافة الأمريكية أو الغربية كغيره من مفاهيم كثيرة. وكذلك متحرر من الرأي الشخصي للباحث، الذي قد يفضل إضافة صفة التقدم أو التخلف لما يصفه من تغيرات في الظواهر والأبنية الاجتماعية في المجتمع الذي يدرسه. ولأنه حالة تمر بها غالبية المجتمعات، وفي مختلف العصور، أصبح أحد أهم المجالات التي يهتم بها الدارسون في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامة، وعلم الاجتماع بصفة خاصة. وتبعاً لذلك طورت أطر ومدارس نظرية لتفسيره. ليس من بين اهتمامات هذه الورقة استعراض تلك الأطر والمدارس، لكنني سأعرض لواحدة فحسب، جعلتها مدخلا لما درسته في هذا المجال في خلال نصف قرن؛ وأعني مدرسة التحديث، بل بإطار نظري بعينه في داخل هذه المدرسة؛ إطار يجمع بين مساهمتين من أولى المساهمات التي حددت معالم ما أصبح يعرف بمدرسة التحديث، ويرجعان للباحثين ليرنر وإنكليس وسميث (Lerner,1958; Inkeles and Smith,1976). ويمكن تلخيص نتائج تأطيراتهم النظرية في الفرض القائل: متغير مستقل أو أكثر يقود إلى التحديث بمعنى (تحديث المحيط أو المكان) وهذا يقود إلى الحدائة (التحديث على مستوى الشخصية). وستبذل محاولة في هذه الورقة، لاختبار فرض يربط بين أربع متغيرات: مخططات التنمية في ليبيا وتحديث المحيط (كمظهر للنجاح)، والحدائة والتحول الديمقراطي (كمظهر للفشل).

2. التحديث والحداثة

التحديث مرحلة ضمن مراحل تطور المجتمعات البشرية، تاريخياً، بدأت في أوروبا، وانتشرت فيما بعد في مختلف أرجاء العالم. شأنها في هذا شأن بقية المراحل التي سبقتها، وخصوصاً تلك التي تميزت ببناء الحضارات. مع ملاحظة أن وسائل الانتقال التي توافرت لمرحلة التحديث كانت هي الأفضل، من حيث تطورها وسرعة انتقالها. لذلك يمكن القول إن انتشار التحديث جغرافياً، كان أوسع من انتشار أي حركة اجتماعية أو مرحلة تطور أو تغيير سبقتها.

لم تبدأ مسيرة التحديث أول ما بدأت من فراغ، وإنما سبقتها مرحلة، سادت في خلالها حالة فكرية، تميزت بتوجيه سبيل لا ينقطع من الأسئلة، الموجهة نحو جميع جوانب الحياة العقائدية والفلسفية والفكرية. أسئلة تشكك في الثوابت بغض النظر عن مجالاتها. أسئلة تدعو إجاباتها إلى الثورة على القديم، وعدم الخوف من المجهول، والاستعداد للدخول في تجارب غير معهودة ولا معروفة. طالت مختلف الأنشطة المتعلقة بالفكر وبالإبداع من فلسفة إلى أدب وفن وهندسة والعلم بفروعه وتطبيقاته العملية، إلى قواعد تنظم عمليات التفاعل الاجتماعي بين الفاعلين الاجتماعيين. قاد ذلك النشاط الفكري إلى ظهور ما صار يعرف بفلسفة التنوير، التي أدت بعض تطبيقاتها إلى ظهور عملية أو حركة التحديث، والتي بدورها أدت إلى الحداثة. وهذه تعني: عملية انتقال من نمط معرفي، يعتمد بدرجة كبيرة، على احترام التقاليد والأفكار القديمة والتفسيرات الغيبية والأسطورية، لمعظم ما يصادفه الشخص في يومه من قضايا وأنشطة ومشكلات، إلى نمط معرفي يوظف

العقلانية توظيفاً واسعاً، ويستعين بنتائج المعرفة العلمية وتوظيفاتها التقانية، في التعامل مع ما يصادفه المرء في يومه من قضايا وأنشطة ومشكلات ((Inkeles, 1981:6-8). لا تعكس التفسيرات المرتبطة بنمط العقلية العقلانية حالة جامدة، ولا كما محدوداً، وإنما هي توظيفات تكثر وتقل، وتتوحد وتتنوع، فهي عبارة عن درجات. لذلك يمكن تطوير مقياس لتحديد درجات الفاعلين الاجتماعيين. ويتطلب بناء مقياس من هذا النوع تضمين فقرات تتصل بمكونات لها علاقة بالنقاش والنقد والتحليل، إلى جانب مكونات تعكس درجة ثقة عالية في نتائج المعرفة العلمية، وفي توظيفاتها العملية، وفي المقدرة على التجريب، والمقارنة بين النتائج المختلفة، وتعديل الرأي على ضوء الحقائق الجديدة. كما قد يتطلب تضمين هذا المقياس فقرات تتصل بمكونات غيبية وأسطورية، فنمط التفكير العقلاني لا يعني بالضرورة غياب جميع مكونات التراث والعادات ومظاهر التفكير الغيبي والأسطوري. فدرجة عقلانية نمط التفكير هي درجة نسبية على مقياس متدرج، يتضمن صفات وخصائص متنوعة (التير، 2020: 385).

3. مخططات التنمية الليبية

ظل تصنيف المجتمع الليبي - لفترة طويلة من الزمن - ضمن المجتمعات التقليدية الساكنة، ولم تبدأ مرحلة التغير الاجتماعي بهدف اللحاق بحالة المجتمعات المعاصرة إلا في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، عندما ظهرت إلى الوجود دولة جديدة تحت اسم المملكة الليبية المتحدة بدستور، وملك، وسلطة تشريعية، وحكومة تولت تدبير الأمور في بلد يعاني من دمار هائل تسبب فيه استعمار غاشم، وأعمال الحرب العالمية الثانية التي

جرت بعض أشرس معاركها على أجزاء من الأرض الليبية، وقرر مدقع بفعل سنوات جفاف متتالية، وغياب كامل لمصادر دخل يمكن الاعتماد عليها، وشعب يكاد يكون أميا بالكامل. الأموال التي توافرت للحكومة في سنواتها الأولى كانت جد متواضعة، فإذا أخذت الميزانية العامة كمؤشر مثلا، فقد كانت في السنة المالية 1955/54 عبارة عن حوالي (9) ملايين جنيها، ظلت ترتفع ببطء شديد لتصل بعد ست سنوات الى حوالي (35) مليون جنيها، ولم تصل الى حاجز المئات إلا في ميزانية العام 1970 / 69 التي قاربت (200) مليون جنيها. ومع ذلك بدأت محاولات الحكومة، لوضع خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مبكرا، كان ذلك في أوائل خمسينيات القرن الماضي، عندما وضعت خطة خمسية بمساعدة فريق من الأمم المتحدة. كانت متواضعة تناسب الوضع الاقتصادي البسيط للبلد، ومع ذلك لم يطبق برنامج العمل بنجاح. لم تتوقف المحاولات، وهكذا ظهرت الخطة الخمسية الثانية للسنوات 1961/56. ساعد في اعداد تلك الخطة خبراء من بعثة الأمم المتحدة، ومن الهيئتين المتوليتين لبعض برامج التنمية المتواضعة: اللجنة الليبية الأمريكية للإنشاء (لارك) والوكالة الليبية للتنمية والاستقرار، وقدرت للخطة ميزانية بلغت (42) مليون جنيها أو ما يعادل (117.6) مليون دولارا. وقد تعثرت كالتى سبقتها، وبقيت أغلب مشروعاتها حبرا على ورق (التير، 1992: 275).

لم تتوقف محاولات الحكومة في هذا المجال، فأنشأت هيئة حكومية سميت مجلس الاعمار، تمثلت مهمتها الرئيسية في وضع وتنفيذ مخططات التنمية. وقدم طلب الى البنك الدولي للإنشاء والتعمير للمساعدة في وضع خطة للتنمية. استجاب البنك وبعث في أواخر خمسينيات القرن

الماضي بفريق خبراء، زار البلاد وتجول في أطرافها، ووضع تقريراً، لعل من بين أهم ما تضمنه ذلك التقرير وصفا لحالة البلد جاء فيه: " فلا يزال معظم الليبيين يعيشون حياة بسيطة جدا ويفتاتون بأغذية بسيطة في تكوينها. كما أن احتياجاتهم محدودة، ومعرفتهم بتقنية القرن العشرين ضئيلة وتقاليدهم القبلية عميقة الجذور... ويقوم معظم السكان بحرث الأرض، أورعي الماشية في أطراف الصحراء، يستهلكون معظم إنتاجهم..... ويسكنون في منازل منخفضة تتكون من حجرة أو حجرتين، أوفي الخيام أوفي أكواخ من الصفيح أوفي الكهوف، ويكتسبون بجرود مصنوعة من الصوف المغزول في المنازل ويستعملون الإبل والخيل والحمير في تنقلاتهم أما بعض المرافق كالكهرباء والمياه الجارية فهي لا تكاد تكون معروفة" (تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 1960: 1). لكن الذي لم يذكره ذلك التقرير، أن عزيمة التغيير كانت موجودة عند الذين تولوا إدارة شؤون البلاد عندئذ، دعمها اكتشاف النفط في أوائل ستينيات القرن العشرين، بكميات واعدة. وعموما على ضوء المقترحات التي تضمنها تقرير البنك الدولي، ظهرت المحاولة الليبية الثالثة على شكل خطة خمسية للسنوات 1968/63 سميت بالخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية، قدرت لها ميزانية تجاوزت (169) مليون جنيها، وعدلت فيما بعد لتصل الى (336) مليون جنيها أو ما يعادل (940.8) مليون دولارا. وكانت فاتحة لعدد من الخطط، سميت الأولى بالخطة الثلاثية للسنوات 1975/73 تجاوزت مخصصاتها سبعة مليار دولار، وكانت الثانية خطة خمسية للسنوات 1980/76 تجاوز ما رصد لها الواحد والعشرين مليار دولارا. وتجاوزت ميزانية الخطة الخمسية الثالثة للسنوات 1985/81 تسعة وعشرين مليون دولارا، وكانت هذه آخر الخطط

الخمسية. ولكن تضمنت الميزانيات السنوية مبالغ للصرف على مشروعات تنموية جدول رقم (1).

جدول رقم (1)

تطور عوائد النفط والميزانية العامة ومقادير ميزانيات التنمية / مليون دينار

السنة	عوائد النفط	الميزانية العامة	مصرفات التحويل	خطة التنمية للسنوات	ميزانية التنمية
1955/54	0.05	8.8		1961/56	42.0
1958/57	0.07	17.0		1968/63	336.1
1962/61	2.0	34.5		1975/73	2585.9
1966/65	54.5	79.0		1980/76	8813.2
1970/69	409.4	114.8		1985/81	11780.0
1973	673.6	190.3		1990/86	7075.6
1977	2681.2	583.0		1995/91	5149.5
1980	6826.4			2000/96	5327.0
1985	1846.0	1182.1	1523.3	2001	1900.0
1990/89	1181.5	1170.0	760.9	2002	4356.0
1993/92	1267.0	1534.0	540.0	2003	2664.4
1997	3455.0	2835.4	943.0		

		1133.0	3301.5	3633.0	1998
		2150.0	4417.2	2739.9	2009
		2934.8	5751,0	5068.7	2010

المصدر: التير، 1992: 278-282 ونشرات متعددة لمصرف ليبيا المركزي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، التنمية الاقتصادية في ليبيا، 2004.

4. ما الذي تحقق على مستوى تحديث المحيط أو المكان

بذلت مجهودات لتحقيق تقدم في مختلف المجالات التي لها علاقة بتحسين ظروف معيشة الفاعلين الاجتماعيين، وخصوصا في مجالات التعليم والصحة، والطاقة والإسكان والطرق، وميكنة الزراعة، والصناعات الخفيفة والثقيلة، والتوسع في استخدام السلع الاستهلاكية المعمرة الخ... جميع هذه مؤشرات امبيريقية يمكن مشاهدتها وقياسها. ففي مجال التعليم مثلا تتمثل هذه المؤشرات في عدد المدارس وأنواعها، وعدد الفصول، ومستويات التعليم، وعدد الدارسين في كل مرحلة ونسبهم للعدد المقابل حسب آخر تعداد عام للسكان، وعدد المدرسيين. وتتمثل في مجال الصحة في عدد المستشفيات والمصحات، ومدى انتشارها أو تركزها، ومعدلات الأسرة في المستشفيات، ومعدلات الأطباء والمرضات. وتشير المؤشرات في مجال الإسكان إلى عدد الوحدات السكنية الحديثة المنجزة سنويا، ومعدلات الزيادة، ومدى توفر الشروط الصحية في هذه الوحدات من ماء الشرب والكهرباء والصرف الصحي. وتعني المؤشرات في مجال وسائل الاتصال أطوال الطرق المعبدة، وكمية المنجز منها سنويا ومستوياتها، وعدد السيارات العامة والخاصة، ومعدلات انتشار خدمات الهاتف وهكذا.

وصلت هذه الخدمات إلى مختلف أرجاء البلاد، ولم توجه نحو مناطق جغرافية بعينها، ولم تبقى حبيسة حدود المراكز الحضرية الرئيسية، بل وصلت إلى المدينة المتوسطة والمدينة الصغيرة والقرية، وإلى الواحة القابعة في عمق الصحراء. أحدثت هذه الأنشطة تغييرات جذرية، طالت مختلف الأصعدة والتركيبات والبنى الاجتماعية. تغييرات تتمثل في مجموعة من المؤشرات، التي يمكن مشاهدتها والتعرف عليها، والتي تعبر عما يمكن أن يشار إليها بمسيرة التحديث الليبية، وتوضح بيانات الجدول رقم (2) بعض المؤشرات التي تعكس التقدم المشار إليه. وتفيد التقارير الرسمية في عدد كبير من بلدان العالم الثالث، أن نسبة الذين يحصلون على مثل هذه الخدمات في الريف، لا تتجاوز العشرة في المئة. لذلك، مثلاً عند مقارنة المؤشرات التي ينشرها سنويا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يتضح أن ليبيا أصبحت ضمن البلدان المصنفة في المقدمة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1998:21).

جدول رقم (2)

بعض المؤشرات الليبية التي لها علاقة بالتحديث المادي

السنة	القيمة	المؤشر
2013	0.760	دليل التنمية البشرية
2013	64	الترتيب على مؤشر التنمية البشرية بين دول العالم
2010	12637	نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي بالدولار
2013	7.3	متوسط الدراسة بالسنوات
2013	16.6	متوسط سنوات الدراسة المتوقع
2013	74.8	العمر المتوقع عند الولادة
2013	25.9	متوسط عمر السكان بالسنوات
2013	54.1	معدل الاعالة
2003	%94.1	الولادات التي تمت تحت اشراف صحي
2009	19 في الألف	وفيات الأطفال تحت سن الخمس سنوات
2010	2.6	معدل الخصوبة (عدد الولادات للمرأة)

2010	1.5	معدل نمو السكان السنوي
2006	98.35	نسبة الأسر التي تستخدم الطاقة الكهربائية
2006	97.18	نسبة الأسر التي تستخدم الغاز الطبيعي كوسيلة للطهي
2006	2.31	نسبة الأسر التي تستخدم الكهرباء كوسيلة للطهي
2013	%78.1	مجموع السكان الحضر

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، (نيويورك: منشورات البرنامج، 2014)، ص 158؛ الهيئة الوطنية للمعلومات، المسح العنقودي متعدد المؤشرات، 2003، ص 21؛ الهيئة الوطنية للمعلومات، التعداد العام للسكان، 2006.

قلدت ليبيا، كما فعل غيرها من بلدان العالم الثالث، النموذج الغربي لتحديث المحيط، عندما نفذت برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو تقليد لم تسبقه دراسة مختلف النماذج والمقارنة بينها. أدت الرغبة القوية للاستفادة وبسرعة من عوائد النفط - كما هو الحال في بقية الأقطار العربية النفطية - إلى تحول جذري وسريع من حال إلى حال. من حالة تغلب عليها البساطة والتقليدية في جميع المجالات، إلى حالة تتشابه خصائصها مع مثيلاتها في البلدان التي قطعت شوطا كبيرا على مسيرة التحديث. فمثلا استبدل نمط الاستقرار الريفي بنمط الاستقرار الحضري، وأخذت المدينة الليبية الكثير من خصائص المدينة الغربية بما في ذلك أسلوب المعمار، وتوزيع الأراضي، وخصائص الوحدات السكنية. واستبدل المنزل العربي بالشقة الحديثة والصغيرة في العمارة السكنية ذات الأدوار المتعددة. كما

حدثت تغييرات جذرية في عدد من المجالات المتعلقة بأساليب المعيشة مثل اللباس، والأثاث، ومكونات المنزل كنتيجة لتحول المجتمع الليبي الى ما يمكن أن يطلق عليه: مجتمع الاستهلاك المفرط.

من المفيد التأكيد، على أن الاكتفاء بالمؤشرات الكمية المشار إليها آنفاً، لا يمكنها أن تقدم صورة كاملة لنسبة التقدم التي قطعها المجتمع على مسار التحول نحو التحديث والحداثة، لأن مؤشراً آخر مهم يظل غائباً، وهو المتعلق بالجودة والكفاءة. فالعدد الكبير للمؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها مثلاً، لا يعكس بالضرورة جودة مخرجات التعليم، وهكذا بالنسبة لبقية المؤشرات. وهو ما يفسر ما يشاهد من تعثر في مستوى الخدمات الاجتماعية، وتآكل للبنية التحتية، وعدم توافق ما أنجز في مجال التنمية، مع المبالغ الضخمة التي صرفت في هذا المجال، منذ بداية تنفيذ مخططات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

5. اختبار العلاقة بين التحديث والحداثة والتحول الديمقراطي

للدراسات الأميريقة، التي اهتمت بالبحث في العلاقة بين التحديث والحداثة في المجتمع الليبي تاريخ طويل، ترجع البداية الى سبعينيات القرن الماضي، عندما نفذ فريق بحث تألف من ياسين على الكبير وشعيب المنصوري ومصطفى عمر التير أول دراسة في هذا المجال. وللخلفية العلمية لأعضاء الفريق التي تكونت في الجامعات الأمريكية، كانت البنائية الوظيفية، تحت تأثير المدرسة الأميركية بزعامة تالكوت باترسون، النظرية التي قادت نشاط الباحثين المعنيين في المجالين التعليمي والبحثي، متأثرين بصفة خاصة بالتفسيرات النظرية لرواد مدرسة التحديث

الأمريكية، وبالتحديد المساهمة المبكرة لـ "دانييل ليرنر" الموسومة بانحسار المجتمع التقليدي (Lerner, 1958) الى ما يمكن الاشارة إليه بالمدخل الفردي للتحديث المنسوب للباحثين (Inkeles and Smith, 1974). كما سيطرت أساليب البحث الأمبيريقي على أسلوب البحث، وذلك بالاعتماد على المناهج التي تناسب المعطيات الكمية، والاستخدام الواسع للتقنيات الإحصائية، في محاولة لرصد وفهم ما كان يجري من تغير اجتماعي في جميع جوانب الحياة الاجتماعية، بفعل ما نفذته الدولة من برامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. لذلك تمت صياغة الفرض النظري كالتالي: مخططات التنمية تقود الى التحديث المادي؛ بمعنى تحديث المجال أو المحيط، يقود الى الحدائة بمعنى؛ التحديث على مستوى الشخصية.

أجريت أول دراسة في المجتمع الليبي ضمن الإطار النظري المشار إليه آنفا، على عينة وطنية بحجم (1500) شخصا، سحبت على ضوء متغيرات مكان الإقامة (بلدة، قرية، مدينة صغيرة، مدينة متوسطة، ومدينة كبيرة)، وتصدر النوع والسن والتعليم قائمة المتغيرات المستقلة، وقد أوضحت النتائج تباينا في ظل جميع هذه المتغيرات على مقياس الحدائة (التير، 1980). الدراسة التالية كانت عبارة عن رسالة دكتوراه لعبد الله الهمالي جمعت بياناتها هي الأخرى في خلال سبعينيات القرن الماضي؛ وبالتحديد في سنة 1978، وسحبت العينة من توكره وبنغازي وسلوق، واستنتج الباحث ان الهوة بين المناطق المختلفة من حيث حجم الاستقرار قد زالت (الهمالي، 1986). ثم توالى الدراسات، وكانت عبارة عن مشروعات بحثية لإعداد أطروحات درجتي الماجستير والدكتوراه، ووجهت نحو مختلف مناطق البلاد، بحيث شملت مختلف أنواع الاستيطان فكانت قرية محروقة (1992)، والمدينة

الصغيرة ترهونة (1995)، وقرتي تاروت والقرضة (1996)، والمدينة المتوسطة الزاوية (1996)، والمدينة الكبيرة طرابلس (1997)، والمدينة الصغيرة العجيلات (1999)، والمدينة الكبيرة طرابلس (2002)، والمدينة الكبيرة بنغازي (2005)، وقرية زله (2007)، والمدينة الكبيرة طرابلس (2007) والمدينة المتوسطة مصراته (2008)، والمدينة الصغيرة مزدة (2014)، والمدينة المتوسطة مصراته (2014) (التير، 2020: 379).

وقد أكدت معظم نتائج هذه الدراسات على أن تحديث المحيط أو التحديث المادي الذي حدث في بيئة الدراسة، قاد إلى اكتساب الأفراد لبعض خصائص الشخصية الحديثة. كما أظهرت أن متغيرات مستقلة كالسن والتعليم ونمط الإقامة ونوع العمل قادرة على التمييز بين الفئات، لكن النوع لم يكن كذلك، ما يشير إلى تساوي المتوسطات الحسابية لدرجات الإناث والذكور على مقياس الحدائة العام وعلى فروعه، في حالة تحييد تأثير المتغيرات المهمة (السن والتعليم ومحل الإقامة وطبيعة العمل).

بدت هذه النتائج لا تناسب وجهة النظر التي تبناها بعض أهم منظري مدرسة التحديث المعاصرين، عندما أكدوا على ضرورة تخلي بلدان العالم الثالث الراغبة في الانضمام لمسيرة التحديث، عن وسائل الحياة التقليدية في الإنتاج وفي أنشطة الحياة اليومية؛ أي القطيعة مع الماضي، والتوجه نحو التصنيع، وبعبارة أخرى: سيقود التقدم الاقتصادي المبني على التصنيع، الذي يهدف إلى الحصول على حصة في سوق الصادرات العالمي، إلى الحدائة (Habermas, 1989; Giddings, 1987). الاقتصاد الليبي ريعي،

والهويات ما قبل حدثية تتدخل بقوة في عمليات التفاعل الاجتماعي، ما يشير الى أن للتحديث أكثر من طريق.

تعكس سمات الشخصية الحدثية نسقا للقيم من بينها التقليل من درجة قوة الولاءات ما قبل الوطنية، واستبطان نسق الولاءات الحديثة المبني على فكرة المواطنة والولاء الأقوى للوطن، والقبول بمبدأ المساواة بين الجميع كمواطنين دون تمييز بسبب النوع أو اللون أو التعليم أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء القبلي، والاعتراف بحق الاختلاف في مختلف الصفات بما في ذلك الرأي، وحق التعبير عنه بحرية لا تصادر حرية الآخرين، ولا تتسبب في الاضرار بهم. وترد هذه القيم مع إضافة قيم أخرى: أهمها الاستعداد للمشاركة المجتمعية على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والقبول بمبدأ تداول السلطة سلميا ضمن متطلبات التحول الديمقراطي، أو انتشار قيم الديمقراطية في المجتمع. وعليه يمكن صياغة فرض يربط ما بين الحدثية والديمقراطية. ولاختبار هذه النتيجة أمبيريقيا، يصبح الفرض النظري: الشخص الذي يحصل على درجة عالية على مقياس للحدثية، سيحصل أيضا على درجة عالية على مقياس للديمقراطية، وأن تترجم هذه العلاقة عمليا عبر الأنماط السلوكية. وبالفعل جرى اختبار صحة الجزء الأول من هذا الفرض في دراسة نفذت في العام 2015، وتوضح بيانات الجدول رقم (3) العلاقة بين الحدثية والديموقراطية، وأن الفرض القائل بوجود علاقة بينهما قد تحقق، فقيمة مربع كاف كبيرة وذات دلالة معنوية عالية، كما أن قوة العلاقة بين المتغيرين مقيسة بدرجة التوافق هي الأخرى عالية نسبيا، فهل يعني هذا أن للديمقراطية بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة مستقبلا في ليبيا؟

جدول رقم (3)

العلاقة بين مقياسي الحدائة والديمقراطية

المجموع	الحدائة		الديمقراطية
	عالي	منخفض	
110	7	103	منخفض
100	22	78	متوسط
77	52	25	عالي
287	81	206	المجموع

مربع كاف = 86.60، درجات الحرية=2، مستوى الدلالة =0.001، قوة العلاقة تاو=C=

0.481

المصدر: مصطفى عمر التير، " الربيع العربي والتحول الديمقراطي: ملاحظات حول التجربة الليبية"، في مجموعة مؤلفين، الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي وآلاته، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

6. بعض التجليات الميدانية للعلاقة بين التحديث والحدائة: السلوك

الديمقراطي مثالا

مارس الليبيون بعض أنشطة وأنماط السلوك المتعلقة بالديمقراطية في بداية ظهور الدولة الوطنية، حيث عرفت البلاد فور انسحاب إيطاليا حراكا سياسيا نشطا تمثل في انتشار الأحزاب السياسية، وإجراء الانتخابات. لكن تعرقلت مسيرة التحول الديمقراطي فور القيام بأول انتخابات برلمانية في مطلع عام 1952، وهي انتخابات انقسم فيها الناخبون الى قسمين رئيسيين مثلهما: برنامج حزب المؤتمر في الإقليم الغربي وجمعية عمر المختار في الإقليم الشرقي اللذان تبنيا النظام السياسي الموحد، وعلى الجانب المقابل

أصطف المؤيدون لموقف الملك والمؤتمر الوطني البرقاوي في الإقليم الشرقي وحزب الاستقلال في الإقليم الغربي، وهو الموقف المتبني للنظام الاتحادي (الفدرالي). وقد برهنت نسبة من الناخبين على القدرة لتجاوز الولاءات قبل الوطنية، والانحياز لمبادئ وأفكار وآراء سياسية لا ترتبط بولاءات تقليدية. حدثت في تلك الانتخابات عمليات تزوير نتج عنها عمليات شغب، ردت السلطة بعنف وصدر قرار بإلغاء الأحزاب السياسية. لم يتوقف تنظيم الانتخابات كل أربع سنوات، وفي غياب الأحزاب لم يتنافس المترشحون على ضوء برامج سياسية، بل اعتمدوا على هويات ما قبل حديثة، والعلاقات الزبونية، وشراء الأصوات. كما استمرت أجهزة الحكومة المخولة لتنظيم الانتخابات في عمليات التزوير، وهكذا وئدت التجربة الديمقراطية الأولى في مهبها (التير، 2020).

وفي اليوم الأول من سبتمبر 1969 قامت جماعة من صغار ضباط الجيش بانقلاب عسكري، أفرز حكما دكتاتوريا دام أكثر من أربعة عقود، وطمس كل ما يمكن أن يكون تفكيراً أو تمنيات لإقامة نظام ديموقراطي، بعد أن سن قانوناً جعل فيه حتى الانتماء لحزب سياسي عن بعد جريمة يعاقب عليها بالإعدام. ومع ذلك عندما حطم الشباب في 15 فبراير 2011 جدار الخوف، كانت الديمقراطية وإقامة الدولة الوطنية من بين أهم الشعارات التي تقدمت مظاهراتهم.

وعن طريق وسائل التواصل الاجتماعي وخصوصاً " الفيسبوك"، لم يقتصر رفع هذا الشعار على سكان المدن الكبيرة، ولا على أعضاء الطبقة المثقفة، وإنما ترددت الصيحات المنادية به في كل مكان بما في ذلك القرية

المتوارية في قلب الصحراء. وكما لاحظ بعض أساتذة علم السياسة، فإن تقنيات وسائط التواصل الاجتماعي أحدثت تغييرات هيكلية مهمة في الفضاء العام العربي، حيث تمكن أفراد عاديون من التحرر من سيطرة الدولة التسلطية العربية على وسائل الاعلام ووسائطه ومحتوياته، وتمكنوا من تطوير معارضة سياسية بلون جديد؛ معارضة لها قادتها من الشبان المتعلمين، ولا مكان فيها للرموز التقليدية (Lynch,2012:10-11).

استجابت الهيئة التي تولت قيادة الانتفاضة " المجلس الوطني الانتقالي" لنبض الشارع، وترجمته في الإعلان الدستوري الذي أعد لكي ينظم الحكم خلال المرحلة الانتقالية، حيث نصت مادته الرابعة على: " تعمل الدولة على إقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التعددية السياسية والحزبية، وذلك بهدف التداول السلمي الديمقراطي للسلطة". لكن ومن جهة أخرى هل يمكن بناء ديمقراطية في مجتمع ليس به مجتمع مدني، ويعج بالمظاهر المناوئة للديمقراطية قيما ومؤسسات وأنظمة؟

ليس هذا سؤالاً جديداً، فقد سبق أن طرح نفس السؤال في أكثر من مناسبة من بينها ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ونشرها في كتاب بعنوان "ديمقراطية من غير ديمقراطيين". إذ أكد كثير من الباحثين على، استحالة إقامة حكم ديمقراطي في مجتمع تخلو ثقافته من قيم الديمقراطية (سلامه، 1995)، وكذلك عالم السياسة الليبي يوسف الصواني (الصواني، 2013). بينما توجه عدد من الفلاسفة والمفكرين نحو كتب التراث لفحصها وشرحها، فسلطوا الضوء على تلك القيم التي تتعارض والديمقراطية من نوع تمجيد حكم الفرد، وطاعة الحاكم وتحريم الخروج عن طاعته، أو ما يسميه

الجابري بالفكر السلطاني والعلاقة بين راعي ورعية (الجابري، 2001). وباستخدام نفس المنهج؛ منهج فحص وتحليل كتب التراث، خلص أحد أهم المؤرخين البريطانيين المتخصصين في التاريخ العربي الى نفس النتيجة (Kedourie,1992).

وعموما، وفور الإعلان عما أصبح يعرف بيوم التحرير وهو يوم 2011/10/23، وقبل صدور قانون الأحزاب، تسابق الليبيون في الإعلان عن تكوين أحزاب سياسية. وبسرعة البرق تكاثرت الأحزاب السياسية والكيانات السياسية بحيث تعدت المئة والخمسين. ولكثرتها اتخذت لنفسها أسماء متقاربة وعبارات تتصل بالتنمية والتقدم والرفاه والعدل، بحيث يصلح أسماء بعضها عناوين لورقات بحثية، أو عناوين لمؤتمرات وورش عمل في مجال العلوم الاجتماعية. لم تحتكر المدينة الكبيرة هذه الظاهرة، ولم يهتم بعضها بأن يكون متواجدا في أماكن كثيرة من التراب الليبي، وفضل البقاء في داخل منطقتة الجغرافية المحدودة، وكأنه حزب سيسي خاص بمنطقة معينة، وهذا يخالف بالطبع مفهوم الحزب السياسي بالمعنى الديمقراطي. الغالبية العظمى لما سجل كحزب لا يرقى إلى مستوى الحزب السياسي كما هو متعارف عليه في أدبيات العلوم السياسية من حيث وجود فلسفة أو أيديولوجيا، وأهداف عملية، وبرنامج عمل ينص على كيفية تنفيذ الأهداف، وأن تكون جميعها متميزة، بحيث تصبح لكل حزب سياسي صورة تختلف عن بقية الأحزاب السياسية. الذي حدث هنا وفي أغلب الحالات هو أن يقرر شخص تكوين حزب، ويجمع حوله عددا من المعارف، ويعلن عن برنامج عبارة عن صورة شبه فوتوغرافية للبرنامج التي أعلنته أحزاب أخرى. ولا يستثنى من هذا التشخيص سوى عدد قليل، وحتى هذا العدد القليل يعاني أغلبه

من نواقص أخرى مثل عدم توفر العدد الكافي من الكوادر المؤهلة، وضعف التنظيم، والتوجه الجهوي الضيق، وضعف الموارد المالية. وعليه فإن أغلب هذه الأحزاب والكيانات لا تزيد عن كونها من بين مكونات المجتمع المدني شأنها شأن الجمعيات الخيرية والمهنية (التير، 2013: 289 - 290).

نظمت بعد نجاح انتفاضة 17 فبراير ثلاث انتخابات؛ جرت الأولى في 7\7\2012 لانتخاب أعضاء المؤتمر الوطني العام. تمت الانتخابات في ظروف جيدة، وبمعدلات مشاركة عالية مقارنة بمثيلاتها في البلدان الأخرى. وكانت الانتخابات الثانية لاختيار أعضاء الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، وفي 25\6\2014 جرت انتخابات مجلس النواب. حدث آخر مهم له علاقة بالتحول الديمقراطي، جرى - بسبب الظروف الأمنية - في وقت متأخر من الليل، وتمثل في قيام رئيس المجلس الوطني الانتقالي، تسليم السلطة لأكثر أعضاء المؤتمر الوطني العام سنا. مراقبون ليبيايون وغير ليبيايين من المهتمين بالشأن الليبي، توقعوا أن الليبيين خطوا الخطوة الأولى نحو تفعيل ذلك الشعار، الذي رفعته مجموعة صغيرة من شباب بنغازي في ليلة 15 فبراير 2011، وأصبح أهم شعار لانتفاضة 17 فبراير 2011، التي يسميها الذين فجروها " ثورة ". لكن الأحداث التي تلاحقت بسرعة، أكدت على أن التحول الديمقراطي في مجتمع يفتقر للديموقراطيين لن يكون سهلا.

تمثلت تلك الأحداث أو القرارات في التفاف عدد كبير من أعضاء المؤتمر، حول قرار أدي الى حرمان الحزب الذي حصل على أعلى نسبة من المقاعد المخصصة لمرشحي الأحزاب، من رئاسة أول حكومة تشكلت في العهد الجديد. وبدلا من الإسراع لمناقشة القضايا الملحة لبناء الدولة، اهتم

أعضاء المؤتمر بمناقشة بند مرتب عضو المؤتمر، الذي جاء أعلى بكثير من جدول المرتبات المعمول به محليا ومتبوعا بعدد من المزايا. ثم إقرار قانون العزل السياسي، الذي جرى التصويت عليه تحت تهديد الميليشيات التي كانت تأتمر بأمر بعض الذين نجحوا في الانتخابات، وأدى الى حرمان الإدارة الجديدة من الاستفادة من خبرات اكتسبت عبر سنين طويلة من الممارسة العملية. يفترض أن تنته مهمة المؤتمر بتسليمه السلطة بعد انتخاب أول مجلس نواب، ولأسباب يطول شرحها، شككت بعض تشكيلات المؤتمر المؤدلجة في شرعية تلك الانتخابات، وعليه امتنع الأعضاء التابعون لتيارات فكرية معينة عن حضور جلسات مجلس النواب، وأطلق عليهم النواب المقاطعون، ووظفت مختلف التبريرات ليستمر المؤتمر في عمله تحت تسمية جديدة (المجلس الأعلى للدولة).

لم يخل سجل عمل مجلس النواب من القرارات التي تتماهى مع تلك التي اتخذها أعضاء المؤتمر الوطني العام والمتعارضة مع قيم الديمقراطية، الرواتب والمزايا ارتفعت، ونواب يقيمون في فنادق خمس نجوم في عواصم مصر وتونس وتركيا، والتعامل مع العضوية كأنها وظيفة لمدى الحياة، ضاربين عرض الحائط بالنص القانوني الذي يحدد الفترة البرلمانية بأربع سنوات. وفوق كل هذا اخترع المؤتمر وكذلك مجلس النواب مبدأً عند تأليف الحكومة، ينص على توزيع الحقائق الوزارية وغيرها من المناصب الإدارية المهمة بحسب المحاصصة بين الأقاليم والمناطق وليس على مبدأ الكفاءة. وهكذا جاءت الأنماط السلوكية حتى للذين تولوا مواقعهم عبر واحدة من اهم قواعد الديمقراطية، منافية للديمقراطية.

7. حول الاخفاقات

كانت بداية تنفيذ مخططات التنمية متواضعة، ثم صيغت أهداف طموحة، خصصت لها ميزانيات ضخمة، وصرف خلال عقدي السبعينات والثمانينات بسخاء على مختلف المجالات التي توجهت نحوها برامج التنمية كالتعليم، والصحة، والاسكان والمواصلات والمشاريع الزراعية والمشاريع الصناعية، فتحوّلت البلاد من أقصاها إلى أقصاها إلى ورشة عمل. اقتصر العمل في هذه الورشة على العمالة الأجنبية، إذ اعتمدت الشركات الأجنبية نظام تسليم المفتاح. وقد لفتت هذه المشروعات، وهذا الأسلوب أنظار مختلف الباحثين عن المغامرة، والمقامرة، والثراء السريع، فدخلت حلقة السباق شركات أجنبية كبيرة، ومتعددة الجنسيات، وأخرى تأسست لأول مره لتكتسب خبرتها من العمل في ليبيا. وخسر الليبيون فرصة ذهبية لإعداد عدد كبير من الليبيين كعمالة فنية، وبناء شركات يمكن الاعتماد عليها على الأقل محليا. وبدلا من ذلك وتحت شعار الاشتراكية، ألغي في سبعينات القرن الماضي القطاع الخاص، وتكدست القوى العاملة كموظفين في قطاع عام غير منتج، ويتضخم سنويا.

تعاونت الدولة والمجتمع، في المجتمعات الغربية، على إنجاز مسيرة التحديث، بينما كانت الدولة في حالة المجتمع الليبي المتغير المستقل الوحيد. ولهذا الاختلاف تداعيات على مستوى الشخصية بالنسبة للفاعلين الاجتماعيين. وأرى أن حضور مجتمع مدني في مسيرة التحديث في الغرب، وغيابه في مسيرة التحديث الليبية، له تداعيات مهمة، تسببت في بروز تباين واضح بين نموذجي التحديث وبالتالي الحداثة. فوجود مجتمع

مدني قوي وفاعل، ساهم في اكتساب الشخصية الغربية الحديثة بعض أهم خصائصها، التي يسعى البعض لأن تكون ضمن صفات النموذج المثالي للشخصية الحديثة أينما وجدت. وأعني بصورة خاصة: حق التعبير عن الرأي الخاص والاعتداد به، والاعتماد على النفس والافتخار بالجهد الفردي، وحب التنافس للتفوق وللإتقان، والتخطيط في مختلف المجالات مهما صغرت، والعمل بجدية للوصول إلى الأهداف الشخصية والمجتمعية. لا شك أن مثل هذه الصفات تؤدي في النهاية إلى اكتساب عادات وأنماط سلوك، من شأنها أن تجعل من الفرد منتجا اقتصاديا، وفاعلا ومستقلا، ومساهما في إنتاج الحدث. وأزعم في الوقت نفسه، كلما ارتفعت درجة تدخل ورعاية الدولة، تشكل مجتمع من الأفراد يسمعون بأكثر ما يتكلمون، ويطيعون بأكثر ما يعارضون، ويتبعون بأكثر ما يتقدمون، ويستهلكون بأكثر ما ينتجون، وينقادون بأكثر ما يقودون، ومقلدون بأكثر ما هم مبدعون، ومنفذون للقرارات بأكثر ما هم صانعون. وكلما انتشر هذا النمط وترسخ، كبر حجم السكان المعتمد على الدولة في القيام بالكثير من الأعباء التي تتطلب توسيع حجم المواد والخدمات المدعومة. وسيأتي اليوم الذي ستضطر فيه الدولة إلى تخفيف العبء الذي تتولاه، وعندئذ سيصبح المجتمع معرضا لمختلف الهزات الاجتماعية التي تهدد الأمن والسلام الاجتماعيين.

8. الخاتمة

وبالعودة إلى الفرض الذي تقدم الورقة حول العلاقة بين التحديث والحدثة وانتشار قيم الديمقراطية، فهل ما بني حول نتائج عدد من الدراسات الأميركية بالنسبة لانتشار الحدثة كان استنتاجا في غير محله؟ انتشار التحديث بمعناه المادي واضح وقد تطور وانتشر مع تقدم الزمن. فدرجة انتشار مؤشرات التحديث خلال تسعينيات القرن العشرين وفيما بعد، هي أكثر عددا وعمقا من تلك التي كان عليها المجتمع خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين. كما أوضحت الدراسات التي أجريت في مجال التحديث خلال تسعينيات القرن العشرين وفيما بعد، ارتفاع المتوسطات الحسابية لأعضاء العينات على مقياس الحدثة، وإلى تساوى متوسطي الذكور والاناث.

نظر بعض المراقبين، إلى الظروف التي تمت في خلالها أول انتخابات بعد ثورة 17 فبراير، كخطوة مهمة في طريق التحول الديمقراطي (Pack and Cook, 2015). لكن الأنماط السلوكية التي سجلت فيما بعد، تؤكد على أن الليبيين لم ينجحوا في البناء على الخطوات التي أنجزت في طريق التحول الديمقراطي، بحيث تستكمل بقية المراحل، ويكتمل بناء الدولة المدنية على أساس قيم الديمقراطية. متغيرات كثيرة تدخلت وأدت إلى عرقلة المسيرة أهمها: استمرار المليشيات ورفضها فكرة الدمج في مؤسستي الجيش والشرطة، وتدخلها في شؤون إدارة البلاد، ثم تغولها لتصبح القوة الفعلية المسيطرة في المشهد السياسي. لم تنتشر ثقافة النقد، وعاد خطاب اللون الواحد إلى أكثر من منطقة. حدثت تدخلات في النشاط المتعلق بالانتخابات؛

فجرت مراكز اقتراع، ومنع مترشحون من الاعلان عن أنفسهم، كما منع مواطنون من المشاركة في الانتخابات، الى جانب التسويق لفكرة الدولة الكافرة، والدعوة لسن قوانين تناقض فكرة بناء الدولة المدنية، وتؤكد على سياسة الكراهية والاقصاء (الدعيسي، 2014). فهل يعني هذا أن عدد الذين استبطنوا قيم الحداثة، وبالتالي الديمقراطية، لم يصل بعد لتكوين كتلة ضاغطة يمكنها توجيه النشاط السياسي، أم أن نتائج الدراسات التي تم الاعتماد عليها في قياس انتشار الحداثة تحتاج الى مراجعة، أم أن متغيرات أخرى لم تؤخذ في الحسبان كان يجب التفكير فيها؟

بعض عينات الدراسات الامبيريقية المشار اليها آنفا أجريت بين الطلبة كما لم تكن عينات احتمالية، ولكنها أخذت من مناطق جغرافية متعددة، ما يعطي بياناتها أهمية خاصة، ويرفع من درجة تمثيلها للمجتمع الكبير. وقد دعمت هذا الادعاء بيانات دراسة، أجريت حول انتشار قيم الديمقراطية مستخدمة عينة يمكن وصفها بالجيدة (بوخشيم، 2013: 340-342). وعموما، يبدو أن الأمر يتطلب القيام بدراسات أخرى على عينات وطنية بمعنى على مستوى المجتمع، لاختبار نتائج الدراسات السابقة. إلا أن البيانات المتوفرة من انتخابات عام 2012 نتيج فرصة اختبار واحدة من أهم نتائج الدراسات السابقة وهي: تساوي الذكور والاناث بالنسبة لعدد من مؤشرات التحديث والحداثة. لا تؤيد هذه البيانات زوال الفروقات بين الذكور والاناث، بل تؤكد على أن الفروقات موجودة على مستوى الترشح للانتخابات، وعلى مستوى المشاركة في عمليات التصويت، ولو لم يتبع ذلك الأسلوب المتمثل في وجود المرأة كمرشحة على لائحة الأحزاب، وتبادل أسماء الذكور والاناث في المقدمة، لما حصلت المرأة على أكثر من تلك النسبة المتدنية التي

حصلت عليها في مجموعة المترشحين المستقلين التي لا تزيد عن (0.009%) (التير، 2013). ما يعني أن الفروقات بين الجنسين في ليبيا لم تختف بعد. وأن المسافة التي قطعها هذا المجتمع على مسيرة التحديث لم تتمكن من القضاء على الفروقات بين الذكور والاناث. وان المساواة بين الجنسين التي تنص عليها القوانين، والمساواة التي تحققت في مجال التعليم لم تمح بعد تلك الفروقات المتجذرة في النسق الثقافي. إذ يتطلب تغيير القيم الثقافية وقتاً طويلاً، ووضع وتنفيذ برامج تتوجه مباشرة لرفع تلك العقبات التي وضعها المجتمع التقليدي في طريق المرأة المطالبة بالمساواة في الحقوق وفي الواجبات، لكيلا تكون مواطنة من الدرجة الثانية. أما عن العلاقة بين متغيرات التحديث والحدثة وانتشار قيم الديمقراطية فيتطلب الأمر الانتظار لمزيد من الوقت، حتى تتضح نتائج انتفاضة 17 فبراير التي يسميها مفجروها " ثورة " المتعلقة بالتغيير، قبل القيام بدراسات تتوجه نحو اختبار الفرض المتعلق بالعلاقة الاحتمالية بين هذه المتغيرات.

ثبت المراجع

أ- باللغة العربية

البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التنمية الاقتصادية في ليبيا، واشنطن: منشورات الأمم المتحدة، 1960.

التير، مصطفى عمر، مسيرة تحديث المجتمع الليبي: مواءمة بين القديم والحديث، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1992.

-----، أسئلة الحداثة والديمقراطية في المجتمع الليبي: المهمة العسوية، بيروت: منتدى المعارف، 2013.

-----، " الربيع العربي والتحول الديمقراطي: ملاحظات حول التجربة الليبية"، في مجموعة مؤلفين، الثورات العربية: عسر التحول الديمقراطي ومآلاته، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.

-----، "العلاقة بين التحديث والحداثة والتحول الديمقراطي: معطيات من المجتمع الليبي"، في كتاب امحمد المالكي، دولة الحق: العائق والمأمول في العالم العربي، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2020.

الجابري، محمد عابد، العقل الأخلاقي العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، التنمية الاقتصادية في ليبيا، 2004.

-----، الهيئة الوطنية للمعلومات، المسح العنقودي متعدد المؤشرات، 2003.

-----، الهيئة الوطنية للمعلومات، التعداد العام للسكان، 2006.

الدعيسي، ناصر " درنه الليبية مهدت لاندلاع الثورة لكنها حرمت من التصويت"، صحيفة القدس العربي، 2014/ 5/26، في:

<https://www.alquds.co.uk/%D8%AF%D8%B1%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%87%D8%AF%D8%AA-%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AF%D9%84%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D9%83%D9%86%D9%87/>

شوهده في 2024/5/5

الصواني، يوسف محمد. "انتفاضة 17 فبراير في ليبيا: إسقاط النظام وقضايا بناء الدولة" في: يوسف محمد الصواني وريكاردورينيه لاريمونت (محرران). الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح والثورة. ترجمة لطفى زكراوي. (بيروت: منتدى المعارف، 2013).

سلامه، غسان وآخرون، ديموقراطية من دون ديمقراطيين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.

الهالي، عبد الله، التحديث الاجتماعي: معالمه، ونماذج من تطبيقاته، مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1986.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1998، نيويورك، منشورات

جامعة أكسفورد، 1998.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، نيويورك: منشورات البرنامج، 2014.

بوخشيم، مصطفى عبد الله، تأثير التحولات الديمقراطية على الثقافة السياسية في ليبيا الجديدة، بنغازي: هيئة دعم وتشجيع الصحافة 2013.

ب – باللغة الانجليزية

Giddings, Anthony, *Social Theory and Modern Sociology*, Stanford CA: Stanford University Press, 1987.

Habermas, Jurgen, *The Structure of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*, Cambridge MA: Polity Press, 1989.

Inkeles, Alex, and David H. Smith, *Becoming Modern: Individual Change in Six Developing Countries*, 2nd ed., 1976.

Inkeles, Alex, “Convergence and Divergence in Industrial societies” in Attir, M. O. et al, (ed), *Directions of Change : Modernization Theory, Research, and Realities*, Boulder: Westview Press, 1981.

Kedourie, Elie, *Democracy and Arab Political Culture*, 2nd ed., Washington: The Washington Institute for Near East Policy, 1992.

Lerner, Daniel, New York: The Free Press, 1958.

Lynch, Marc, *The Arab Uprising : Unfinished Revolutions of the New Middle East*, (New York: Public Affairs 2012).

Pack, Jason and Haley Cook, “The July 2012 Libyan Election and the Origin of Post-Qadhafi Appeasement”, *Middle East Journal*, Vol.69, No2 (spring 2015), PP. 171-198.

تحديات التنمية في ليبيا: البعد السياسي

أ. د. زاهي بشير المغربي*

*أستاذ شرف علم السياسة، جامعة بنغازي.

مقدمة:

بعد انتصار انتفاضة السابع عشر من فبراير 2011، كانت الآمال عريضة والطموحات عالية والتوقعات مرتفعة حول تحقيق الديمقراطية وسيادة القانون، وبناء دولة عصرية تنجز التنمية الشاملة، وتقضي على التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتصون الحقوق السياسية والمدنية والحريات العامة. ولكن سرعان ما تبخرت الآمال وتبددت الطموحات وانهارت التوقعات، ودخلت ليبيا في نفق مظلم من الصراعات المسلحة والنزاعات السياسية والتوترات الاجتماعية والخلافات الجهوية، وبدا أن حلم بناء الدولة المدنية الديمقراطية بعيد المنال، بل أصبح الحفاظ على كيان الوطن ذاته ووحده معرضا لخطر حقيقي وداهم.

تهدف هذه الورقة إلى التركيز على الجانب السياسي من هذه الصراعات والبحث في العوامل التي أدت إلى الأوضاع الراهنة التي تعيشها ليبيا. وعلى وجه التحديد، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن بعض التساؤلات التي تطرحها هذه الأوضاع:

- ما طبيعة العلاقة بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية ودور الدولة؟
- ما أثر أزمات بناء الدولة على عملية التنمية بمختلف أبعادها؟
- ما التحديات السياسية والاجتماعية التي تواجه عملية التنمية في المرحلة الانتقالية؟

وسوف تحاول الورقة الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال تناول التحديات الناجمة عن أزمة بناء الدولة والتحول الديمقراطي في ليبيا بعد السابع عشر من فبراير 2011 وانعكاس التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام السياسي الليبي على هذه التحديات والأزمات.

أولاً: التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية ودور الدولة:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، هيمن على المؤسسات المهمة بالتنمية الاعتقاد بأن إطلاق الحريات الاقتصادية ونظام السوق هما السبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية وانتشار البلدان المتخلفة من براثن التخلف، وهيمنت هذه النظرة على المؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة على حد سواء. وتركزت السياسات الاقتصادية في ذلك الوقت على الدعوة إلى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي دون أن يصاحب ذلك الاهتمام بتعزيز القدرات المؤسسية للدولة (بناء الدولة أو المأسسة) لتوجيه ذلك النشاط وتنظيمه على المستوى الكلي.

إلا أن الأزمات الاقتصادية في شرق آسيا والبرازيل والمكسيك وروسيا الاتحادية وبلدان أوروبا الأخرى خلال السنوات الثلاث الأخيرة من القرن العشرين، أدت إلى تحول مهم في وجهات نظر الدوائر التنموية وسياساتها. ولقد كان للتطورات التي مر بها الاقتصاد الروسي، وما صاحبها من مشاكل مرتبطة بتدني القدرات المؤسسية للدولة الروسية خلال عملية تطبيق سياسات السوق والخصخصة، تأثير حاسم في تغيير اتجاهات وسياسات وأنماط تفكير

المؤسّسات المهمة بقضايا التنمية. فعلى الرغم من أن خصخصة المشروعات الاقتصادية المملوكة للدولة قد يكون هدفا مشروعاً ومناسباً للإصلاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، إلا أن ذلك يتطلب درجة عالية من القدرات المؤسسية للدولة لتطبيقه بصورة جيدة وفعالة، لما تتضمنه هذه العملية من تحديد لحقوق الملكية وتقويمها ونقلها بشفافية ووضوح، ففي الوقت الذي تعني الخصخصة تقليص نطاق النشاط الاقتصادي للدولة، فإنها تستلزم وجود أسواق فعالة ومستوى مرتفعاً من القدرات المؤسسية للدولة، وهذا بالتحديد ما كان مفقوداً في روسيا الاتحادية. ونتج عن ذلك أن معظم أصول الشركات العامة التي تعرضت للخصخصة لم تنتقل إلى أيدي منظمين قادرين على تحويلها إلى أصول منتجة، بل تحولت إلى الأقليات الحاكمة والجماعات المرتبطة بها التي كانت مهيمنة على القطاع الاقتصادي العام، ما أدى إلى تفشي الفساد المالي والإداري وتدهور السياسات العامة للدولة الروسية وانهايار شرعيتها. وأدت هذه التطورات إلى تزايد القناعة بأن هناك ضرورة لتطوير القدرات المؤسسية للدولة، لأن للدولة دوراً مهماً وأساسياً في تحديد الأهداف الاجتماعية، وفي تنظيم القطاعات المختلفة للمجتمع، وفي ضمان حكم القانون، وحماية حقوق الملكية، وشفافية السياسات والإجراءات وعدالتها.

إن فكرة بناء القدرات المؤسسية للدولة وتعزيزها تعكس تحولاً جذرياً في التفكير التنموي، فلقد كان الاتجاه السائد خلال ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن العشرين يميل بقوة تجاه تقليص نطاق الدولة ودورها في القطاع

الاقتصادي ومحاولة نقل الأنشطة الاقتصادية من القطاع العام إلى الأسواق الخاصة والمجتمع المدني. فعندما بدأ العديد من البلدان في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا في التخلص من النظم التسلطية خلال "الموجة الثالثة للديمقراطية"، لم يكن هناك شك في ضرورة تقليص قطاعات الدولة المهيمنة في هذه البلدان لما ترتب عن هذه الهيمنة من تدهور في الإنتاجية الاقتصادية بهذه البلدان وانهايار في نظمها الاقتصادية.

(Huntington, 1991)

وفقاً لهذه الاتجاهات، تركزت السياسات التي أيدتها المؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة على مجموعة من الإجراءات التي استهدفت تقليص درجة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، والتي أطلق عليها تعبير "وفاق واشنطن" أو "الليبرالية الجديدة". وتستند برامج وفاق واشنطن على واقع أن قطاعات الدولة في البلدان المتخلفة تمثل العائق الأساسي أمام عملية التنمية، وأنه لا يمكن معالجتها على المدى الطويل إلا عبر الليبرالية الاقتصادية، وإعادة هيكلة هذه الاقتصاديات وفقاً لمبادئ اقتصاد السوق. (المغربي، 2004)

وتكمن الإشكالية في المعادلة الصعبة بين الحاجة لتقليص دور الدولة في مجالات بعينها، وبين الحاجة، في نفس الوقت، لتعزيز هذا الدور في مجالات أخرى. ورغم أن العديد من الاقتصاديين الذين كانوا يؤيدون برامج وفاق واشنطن كانوا يدركون ذلك، إلا أن تركيزهم كان منصباً، بصفة عامة،

على تقليص أنشطة الدولة، بينما لم يكن هناك تركيز مماثل على بناء قدرات الدولة وتعزيزها. وكانت النتيجة فشل الإصلاح الاقتصادي الليبرالي في إنجاز الوعود المأمولة في العديد من البلدان. وفي واقع الحال، أدى افتقاد الإطار المؤسسي المناسب في بعض هذه البلدان إلى تدهور أوضاعها الاقتصادية بعد تطبيق سياسات وفاق واشنطن. ونتج ذلك عن عدم القدرة على التمييز، مفهوماً، بين الأبعاد المختلفة للدولة، وكيفية ارتباط هذه الأبعاد بعملية التنمية. لذا يصبح من الضروري التمييز بين نطاق أنشطة الدولة، وبين تعزيز قدرات الدولة على تخطيط السياسات العامة وتنفيذها على المستوى الكلي وفرض القوانين بفعالية وشفافية، أي تعزيز " القدرات المؤسسية " للدولة.

(Fukuyama, 2004)

على الرغم من عدم وجود مقياس متفق عليه لتحديد القدرات المؤسسية للدولة، فإنه نظراً لعودة الاهتمام بالأبعاد المؤسسية للدولة خلال تسعينيات القرن الماضي، فقد طُورت مجموعة من المؤشرات التي تقيس القدرات المؤسسية للدولة. ومن أهم هذه المؤشرات مؤشر مدركات الفساد الذي طورته المنظمة الدولية للشفافية، والدليل الدولي للمخاطر الذي يتضمن مؤشرات منفصلة للفساد، والنظام والقانون وجودة الجهاز البيروقراطي للدولة (المغربي، 2004). كذلك قام المصرف الدولي بتطوير مؤشرات للحكم (Governance) تشمل أكثر من 200 بلد، وتتضمن ستة جوانب للحكم والقدرات المؤسسية للدولة (Kaufmann and Kraay 2023) :

- مؤشر درجة المشاركة والمساءلة، وقياس الحقوق السياسية والمدنية والإنسانية .

- مؤشر عدم الاستقرار السياسي والعنف .

- مؤشر فعالية مؤسسات الدولة، وقياس كفاءة الأجهزة الحكومية وجودة الخدمات العامة .

- مؤشر القيود التنظيمية المفروضة على قطاع الأعمال .

- مؤشر سيادة القانون، وقياس القدرة على فرض العقود والالتزامات من خلال نظام قضائي مستقل ونزيه يضمن حقوقاً واضحة ومستقرة للملكية .

- مؤشر السيطرة على الفساد، وقياس الفساد بمختلف أشكاله، خاصة فيما يتعلق باستغلال المنصب العام لتحقيق منافع شخصية.

الراهن، مع دخول الألفية الثالثة، ركزت أدبيات التنمية على القدرات المؤسسية للدولة "الحكم" Governance وعلى قضية الفساد وعلاقتها بعملية التنمية. واكتسبت انشغالات الحكم اهتماماً أكبر لدى المؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة، وانعكس ذلك بوضوح في إعلان مجموعة البلدان الثمانية في يوليو 2005، وفي التقرير المشترك للجنة أفريقيا الذي أشار بصراحة إلى أن "الحكم الصالح هو الأساس، وما لم يتم تطوير قدرات الدولة في عمليات المساءلة والسيطرة على الفساد، فإن الإصلاحات الأخرى سوف تكون محدودة الأثر". (Kaufmann, 2005)

الحكم يعني، في جوهره، التقاليد والمؤسسات التي تُمارَس عن طريقها السلطة من أجل تحقيق الصالح العام. وهو يشمل، بذلك، اختيار السلطات العامة ومساءلتها وتغييرها (البعد السياسي)، وقدرة هذه السلطات على إدارة مواردها بكفاءة وتطبيق سياساتها بفعالية (البعد الاقتصادي)، ومدى احترام المواطنين والسلطات العامة لمؤسسات الدولة (البعد المؤسسي). ووضحت هذه الأبعاد الثلاثة للحكم أساساً لتقويم القدرات المؤسسية للدولة والمقارنة بين مختلف البلدان في مدى سيطرتها على الفساد وإنجاز مستهدفات التنمية.

أما الفساد فيعني، وفقاً لتعريف المصرف الدولي، إساءة استعمال المنصب العام من أجل تحقيق منافع شخصية وخاصة. وفقاً لهذا التعريف، لا يقتصر الفساد على الجوانب المالية مثل الرشوة واختلاس المال العام، بل يشمل أيضاً أشكالاً أخرى مثل المحاباة والمحسوبية والقبلية والجهوية والتسيب وغيرها. ويمثل الفساد مشكلة نظامية تستلزم معالجة على مستوى النظام ككل للقضاء على جاذبية العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المشجعة للفساد والمعززة لنموه. ويمكن تصنيف عوامل الفساد إلى عوامل ثقافية وعوامل تنظيمية. وتشمل **العوامل الثقافية** المفهوم الاجتماعي للفساد في المجتمع ودرجة التسامح مع الفساد وتشجيعه. أما **العوامل التنظيمية** فتتمثل في القواعد القانونية والقضائية وفعالية فرضها، كما تشمل الدور الاقتصادي للدولة وبنية الحكم، وتنظيم عمليات جباية الموارد العامة وتوزيع المنافع العامة، ومعايير

تعيين المسؤولين العامين وتحفيزهم وحرية التصرف المتاحة لهم، ودرجة مساءلتهم ورقابتهم مؤسسياً وشعبياً. (Kaufmann and Kraay 2023)

لكن، هل الحكم الصالح (Good Governance) والسيطرة على الفساد أساسيان حقاً للتنمية والإصلاح الاقتصادي؟ لقد أدى تنامي الأبحاث الإمبريقية خلال العقد الماضي، إلى جانب الدروس المستفادة من تجارب بلدان مختلفة، إلى توفير أساس قوى لتقويم أثر طبيعة الحكم والقدرات المؤسسية للدولة على السيطرة على الفساد وإنجاز مستهدفات التنمية، ولمعرفة مدى فعالية إستراتيجيات الإصلاح في هذا الإطار. ولقد أشار أحد خبراء المصرف الدولي إلى بعض القضايا المرتبطة بإصلاح الحكم والسيطرة على الفساد وأثر ذلك على التنمية ومن أهمها (Kaufmann, 2005) :

- تبين الدراسات الإمبريقية حول تأثير الحكم الصالح على التنمية في السنوات الأخيرة، أن نوعية الحكم وطبيعة القدرات المؤسسية للدولة تؤثر على مستويات التنمية وعلى التنافسية الاقتصادية من خلال السيطرة على الفساد، حيث تشير هذه الدراسات إلى أن انتشار الفساد يوازي فرض ضريبة كبيرة على المستثمرين في البلدان المتخلفة، كما أنه يمثل ضريبة تنازلية تؤثر سلباً على المستويات المعيشية لذوي الدخل الأدنى في هذه البلدان. صحيح أن نوعية الحكم ليست هي الأمر المهم الوحيد للتنمية الاقتصادية والسيطرة على الفساد، فالسياسات الاقتصادية والتجارية والقطاعية مهمة أيضاً، إلا أنه عندما

يكون الحكم سيئاً والقدرات المؤسسية للدولة متدنية، فإن ذلك سوف يؤثر سلباً على كفاءة صنع تلك السياسات وفعالية تنفيذها .

- أنه من غير الممكن نجاح الخطط والمشروعات التنموية في بيئة تتسم بدرجة عالية من الفساد، حيث تشير الأدلة الإمبريقية إلى أن احتمالات نجاح المشروعات التنموية تتضاءل بدرجة كبيرة في ظل غياب مقاربة نظامية للحكم تتضمن كفالة الحريات المدنية والسياسية وسيادة القانون والسيطرة على الفساد .

- أنه لا يمكن محاربة الفساد بمجرد تشكيل لجان والقيام بحملات موسمية ضده. فمثل هذه المبادرات عادة ما يكون تأثيرها محدوداً، لأنها، في الغالب، نتاج ردود أفعال سياسية وقتية للضغوطات المطالبة بمواجهة الفساد، تحل محل إصلاحات جوهرية ونظامية في الحكم ومؤسساته .

- أن القطاع العام ليس هو السبب الوحيد لانتشار الفساد المالي والإداري في البلدان المتخلفة. فالواقع أكثر تعقيداً من ذلك، حيث إن العديد من المصالح والجماعات الخاصة القوية تمارس نفوذاً غير متوازن للتأثير على تشكيل السياسات العامة وعلى مؤسسات الدولة وتشريعاتها، كما أن العديد من الشركات العالمية تدفع الرشاوى وتقوض أسس الحكم الصالح في الاقتصاديات النامية.

الراهن، إن هناك مخاطر تحف بأي مسار من مسارات الإصلاح، إلا أن المعضلة الأساسية التي تواجه عمليات الإصلاح الاقتصادي في أي بلد يقع فيه الاقتصاد تحت هيمنة الدولة هو الغياب الكامل تقريباً لحقوق الملكية. فبدون حقوق الملكية- أي حق التملك المفروض بقوة القانون وما يصاحبه من حقوق الشراء والبيع والتبادل، إلى جانب الحريات الاقتصادية الأخرى، لا يمكن تطوير علاقات اقتصادية ثابتة. وبدون حقوق الملكية تستطيع الدولة أن تلغي وتبطل ما تشاء، متى تشاء وكيفما تشاء. وبوجود عقود غير قابلة للفرض والتطبيق من قبل نظام قضائي مستقل لا يمكن أن تنشأ أسواق مستقرة ذات كفاءة. بدون ذلك كله، يصبح الإصلاح الاقتصادي مجرد شكل آخر من أشكال رأسمالية الدولة وهيمنة المافيات الاقتصادية، مع كل ما يتضمنه ذلك من عدم كفاءة اقتصادية وتهديد للحريات الفردية. ويستلزم أي نظام فعال لحقوق الملكية وجود مؤسسات قانونية وسياسية يدافع الأفراد والشركات من خلالها عن هذه الحقوق في مواجهة المصادرة والسلب، ويحلون عن طريقها نزاعاتهم حولها، إلى جانب قيام هذه المؤسسات بتحديد حقوق جديدة وفقاً لتغيرات الظروف والتقنيات والتوجهات.

بدون هذه الحقوق وأدوات تخصيصها، وبدون وسائل حمايتها بعد تخصيصها، لا يمكن أن تتطور الأسواق، ولا يتسنى القيام باستثمارات، ولن تبرز تقنيات جديدة. يعني ذلك، أن التنمية الاقتصادية لا تعني مجرد خصخصة القطاع العام وإلغاء هيمنة الدولة على القطاع الاقتصادي، بل

يعني أيضاً إصلاحاً وتطويراً مؤسسياً سياسياً وقانونياً يشمل، فيما يشمل، تطوير هيئات تشريعية كفؤة وقادرة على وضع قوانين لتحديد وحماية الحقوق، وصياغة قوانين واضحة وثابتة ومتسقة، ومحاكم مستقلة لتفسير وفرض هذه القوانين، ومشاركة شعبية واسعة وفعالة تتحدد من خلالها تفضيلات المواطنين، وسلطات تنفيذية قادرة على الاستجابة لهذه التفضيلات وعلى الوقوف في وجه ممارسات الفساد التي قد تقوم بها مراكز القوة المستفيدة من حالة عدم التوازن الاقتصادي والسياسي المصاحب لعمليات الإصلاح.

(Ordeshook, pp. 37-38)

واقع الحال، أنه لا يمكن الفصل بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية. فبدون وجود مؤسسات سياسية قادرة على استيعاب مختلف المصالح الاجتماعية، وبدون التحديد الواضح لحقوق الملكية ومؤسساتها، وبدون المساءلة الشعبية الفاعلة للسلطات العامة، لا يتسنى في الغالب بروز سياسات اقتصادية إصلاحية واضحة وفعالة، ويرجع ذلك أساساً إلى أن ما يُقرر ويُنفذ من سياسات يكون في الغالب نتاجاً لمساومات ومقايضات مراكز القوى أكثر من كونه نتاجاً لرؤية شاملة ومتسقة لمختلف المصالح المجتمعية.

ويرتهن نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي أساساً لكيفية تطبيقها، ومن يتحمل عبئها، ومن يشارك فيها، وما السياق السياسي لإدارتها، ويشمل ذلك شرعية صانعي القرار وقبول المواطنين لهم. وبالتالي، فإنه ليس من المحتمل أن تؤدي سياسات الإصلاح الاقتصادي إلى رفض شعبي إذا فرضت

عبر تفويض ديمقراطي، وإذا ما كانت أعباؤها موزعة بعدالة، وإذا ما كان الرأي العام لا يعدّ الذين في موقع السلطة مسؤولين عن خلق الظروف والأوضاع التي استلزمت سياسات الإصلاح الاقتصادي.

وترتبط الإصلاحات الاقتصادية بالإصلاحات السياسية في الدولة الريعية التوزيعية بصورة أكثر وضوحاً مما عليه الوضع في الدولة التي يقوم نشاطها الاقتصادي على إنتاج مواطنيها، حيث يمثل احتمال إيقاف أو تقليص السياسات التوزيعية للدولة أكبر تحدي سياسي لها. إضافة إلى ذلك، فإن الإصلاح الاقتصادي يُطبق، في الغالب، عبر مؤسسات تستخدم حصرياً في الدولة الريعية التوزيعية للحصول على الربح ولأغراض سياسية، وذلك نظراً لأن عمليات وآليات السوق التنافسية تكاد لا توجد في هذا النوع من الدول، هذا في الوقت الذي تعتمد فيه الليبرالية الاقتصادية على وجود أو خلق آليات نظام السوق. وبالتالي، فإن إستراتيجيات الإصلاح الاقتصادي لا تستلزم مزيداً من التنافسية فحسب، بل تتطلب أيضاً إصلاحات مؤسسية. ولكن، ونظراً لطبيعة التطور المؤسسي وعملية بناء الدولة في الدول الريعية، فإن عملية الإصلاح غالباً ما تكون أكبر من قدرة الدولة الريعية التوزيعية. وتعكس حالات الركود والتدهور الاقتصادي التداخل المتشابك بين مؤسسات وآليات التوزيع والمصالح السياسية والاقتصادية للجماعات المستفيدة من التوزيع الاقتصادي السابق.

وتكمن صعوبة الإصلاح الاقتصادي في دولة ريعية توزيعية، مثل ليبيا، في أن الإصلاح الاقتصادي في المجتمع الريعي التوزيعي يعتمد بصورة جوهرية على قناعة القيادات السياسية والفكرية بضرورة إدخال تغييرات مؤسسية في بنية المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، وما يتطلبه ذلك من إعادة تعريف للقواعد الأساسية للنظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتحديثها. وهذا يعني في حالة ليبيا- إلغاء احتكارات الدولة، أي إلغاء الآليات التي مكنت الدولة من السيطرة على الاقتصاد الوطني. بعبارة أخرى، فإن إستراتيجيات الإصلاح الاقتصادي تعدّ أمراً حساساً من الناحيتين السياسة والاقتصادية، حيث إنها تؤسس لعلاقات ومؤسسات جديدة ذات أهداف وأولويات جديدة، وتقوم بتعديل المؤسسات القائمة، وتؤثر -خلال هذه العملية- على مصالح الفئات والجماعات التي تعتمد على الأنشطة التوزيعية للمؤسسات السابقة. إن وجود نظام السوق كأداة للتخصيص الاقتصادي للموارد يقلل فجأة من أهمية التخصيص السياسي والحاجة إليه. (Vandewalle, p.173)

ثانياً: أزمات بناء الدولة

بحسبان طبيعة موضوع هذه الورقة فإن المقاربة المناسبة لتناول تحديات التنمية في ليبيا هي المقاربة التي تركز على أزمات وتحديات بناء الدولة الحديثة الديمقراطية المدنية وتحقيق التنمية السياسية وفق منظور التحديث والتنمية السياسية.

وقد اقترحت أدبيات هذا المنظور أن أنماط التنمية والتحول الديمقراطي يمكن تفسيرها من خلال الطريقة التي واجهت بها الأمم والمجتمعات تحديات بناء الأمة وبناء الدولة وكيف قامت بحلها، وأطلقت على هذه التحديات تعبير الأزمات (Crises) وحددتها بخمس أزمات هي: الهوية والشرعية والتغلغل والتوزيع والمشاركة. (الموند، صفحة 35) وقد ركزت أدبيات التنمية السياسية على تحديد كيفية تعاقب وتتابع هذه الأزمات وكيفية مواجهتها في المجتمعات المختلفة، وهل كان ذلك بطريقة متزامنة أم في فترات متعاقبة؟ وإذا كانت قد واجهتها في فترات متعاقبة، فكيف كان ترتيب هذا التعاقب؟ وعلى أساس التحليل المقارن، اقترحت الأدبيات أن التعاقب الأمثل في مواجهة المشاكل هو مواجهة مشكلة الهوية ثم الشرعية ثم التغلغل ومن بعدها التوزيع والمشاركة، كما تبين أن حل إحدى هذه الأزمات في فترة زمنية معينة لا يمنع إمكانية بروزها من جديد في فترة زمنية لاحقة حسب تغير الظروف والأحداث. (هننتغتون، صفحة 186)

وبحسبان مركزية دور الدولة في تحقيق التعايش السياسي والمجتمعي وتعزيزه، فإن أي خلل في أداء الدولة لوظائفها الأساسية سوف ينعكس سلبا، وبالضرورة، على احتمالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما يبرر التعويل على مقارنة أزمات بناء الدولة والتحول الديمقراطي في تحليل الواقع الراهن في ليبيا.

وغني عن البيان أن الأوضاع الحالية في ليبيا تشي بغياب يكاد يكون كاملا لمؤسّسات الدولة وعوز تام للأمن والقانون وبالتالي للسلم المجتمعي والأمان الأهلي، وأن ليبيا تواجه الآن معظم أزمات بناء الدولة في وقت متزامن ما يفاقم تأثيرها ومرتباتها. فالملاحظ أن هناك تساؤلات كثيرة حول الهوية، ومشاكل ملحة حول الشرعية، وعوزا واضحا في تغلغل مؤسّسات الدولة، وعجزا كبيرا في قدرات الدولة التوزيعية، وشكوكا حاضرة حول جدوى المشاركة السياسية وتأثيرها على القرار السياسي واتجاهاته.

1. أزمة الهوية

يرتهن نجاح النظام السياسي في مواجهة تحديات التنمية والتحول الديمقراطي لقدرته على خلق درجة عالية من الاندماج الأفقي، أي بناء الأمة أو تشكيل هوية وطنية مشتركة من مجموع الهويات الطائفية والعرقية والجهوية والقبلية الأولية. ولا يعني وجود الهوية الوطنية وعلويتها على سواها من الهويات الأخرى بالضرورة إلغاء أو إقصاء أو تجاهل أو هجر كل مصادر الانتماء الأخرى، بل يعني ضرورة استيعابها ضمن إطار الانتماء والهوية الوطنية. ما يميز الهوية الوطنية عن الهويات الأخرى جميعها هو أنها هوية عامة وجامعة ترتبط بالكيان السياسي للدولة، بينما الهويات الأخرى هويات جزئية تحت-وطنية. فلا سبيل لترسيخ العمليات السياسية الديمقراطية إلا إذا اقتصرَت أهمية وتأثير الولاءات العرقية والطائفية والجهوية والقبلية على المجال الخاص، وسادت قيم الالتزام بمواطنة عامة ومشتركة. لأنه عندما تكون الانقسامات العرقية والطائفية والجهوية والقبلية حادة وعميقة وعنيفة، لا

يكون هناك معنى للهوية السياسية المشتركة، وتصبح عملية الديمقراطية أمراً عسياً.

ولقد برزت أزمة الهوية الوطنية الليبية منذ تأسيس الدولة الليبية الحديثة عام 1951. فقد كان مفهوم الهوية الوطنية الليبية غائماً، وكانت هناك ضرورة ملحة لتشكيل مثل هذه الهوية بصورة تتجاوز الهويات المحلية والمناطقية والقبلية السائدة آنذاك. وكانت الأداة المناسبة للقيام بذلك هي المؤسسة التعليمية. والتعليم مهم جداً وأساسي لأي دولة. وتبرز أهميته من كونه وسيلة للتنشئة والتوحيد في الوقت نفسه. وبالنظر إلى أن الدولة الليبية بعد الاستقلال استعانت إلى حد كبير بالمناهج التعليمية المصرية، وأن المقررات الدراسية التي كانت تُدرّس في المدارس الليبية معظم فترة العهد الملكي، خاصة مقررات العلوم الاجتماعية والتربية الوطنية، كانت تعكس التوجهات القومية للنظام الناصري آنذاك، كان تشكّل الهوية، من منظور الهوية الوطنية الليبية الجامعة، تشكلاً شائهاً حيث تكونت الولاءات والانتماءات من عناصر مناطقية وجهوية وقبلية تحت-وطنية ومن مكونات قومية وإسلامية فوق-وطنية. ولم يكن ذلك ضمن هوية وطنية ليبية جامعة، بل على حسابها وضدها في كثير من الأحيان.

ولقد أطلت هذه الأزمة برأسها من جديد هذه الأيام. فسؤال الهوية، في الحالة الليبية، لم يحسم بعد، أقله على مستوى النخب السياسية والفاعلين على الأرض، ويتضح ذلك على سبيل المثال من الانقسامات الحالية في

المجتمع الليبي بين جماعات ومناطق تتمسك بهوياتها المحلية وتجعل لها الأولوية على الهوية الوطنية الليبية، وبين جماعات التطرف الإسلامي التي ترفض الاعتراف بالهوية الوطنية والدولة الليبية من الأساس وتدعو إلى هوية إسلامية فوق-وطنية. ومع تشبث كل طرف بمواقفه واستعداده لتوسل العنف تحقيقاً لغاياته، يصبح الحديث عن التعايش المجتمعي والسياسي وحظوظه في التحول إلى واقع عيان يكاد يكون ترفاً أكاديمياً زائداً.

2. أزمة الشرعية

ليس في وسع أي مجتمع ديمقراطي أن يستمر طويلاً ما لم يكن يتمتع بشكل من أشكال الشرعية. والشرعية مفهوم يصعب تحديده وقياسه، غير أنه يمكن فهمه بصورة أفضل إذا ما جُزئ إلى ثلاث مكونات: (أبوشهيو، صفحات 98-99)

الشرعية الجغرافية: وتعني أن الذين يعيشون ضمن نطاق الدولة يقبلون حدودها الإقليمية. إذا لم يحس الأفراد والجماعات بشرعية الإطار الجغرافي للدولة فسوف تتعرض العمليات السياسية الديمقراطية للتهديد، وفي الحالات المتطرفة قد يأخذ التهديد شكل حركات انفصالية. وعندما لا تتوفر للجماعات وسائل ديمقراطية لتحقيق الانفصال، فمن غير المحتمل أن يلتزموا بالعمليات الديمقراطية، ويصبح العنف أمراً محتملاً تقريباً .

وفي ليبيا، ظهرت دعاوى إرهابية متطرفة ترفض فكرة الدولة، بل ترفض عملية التحول الديمقراطي بمجملها. وبسبب عمليات التهميش التي

مارسها النظام السابق، واستمرارها بعد انتفاضة فبراير، ظهرت دعاوى انفصالية. وفي الحالين، ثمة تشكيك صريح أو مضمّر في شرعية الإطار الجغرافي للدولة والهوية الوطنية المشتركة.

الشرعية الدستورية: وتشير إلى القبول العام لقواعد إدارة الاختلاف التي تحدد تنظيم وتوزيع القوة السياسية والتنافس عليها. ويمثل تأسيس القواعد الدستورية أحد أصعب جوانب عملية الديمقراطية لأن عملية التحول الديمقراطي تفتح المجال لمدى واسع من المصالح المتنوعة والمتعارضة، وكل مجموعة تسعى لمعرفة كيفية تأثير الترتيبات الدستورية الجديدة على مصالحها وضمان حماية هذه المصالح. ونظراً لسعي الجماعات المختلفة إلى التأثير على شكل الدستور ومحتوياته، فإن المفاوضات والمساومات عادة ما تكون صعبة وشاقة

وفي ليبيا، ثمة استقطابات واضحة حول شكل الحكم ونظامه. وبسبب الانفلات الأمني في البلاد، وسيطرة ميليشيات وجماعات خارجة عن القانون، لا يستبعد أن يشكك كل خاسر لقضيته في شرعية الهيئة التي أنيطت بها مهمة صياغة مشروعه، أوفي نزاهة الاستفتاء، وقد يتخذ أي ذريعة أخرى من أجل الحول دون تأثير الترتيبات الدستورية على مصالحه.

الشرعية السياسية: وتشير إلى المدى الذي يعدّ المواطنون وفقه أن لدى السلطات القائمة الحق في تولي السلطة. ويمكن إقرار أن الحكومة تتمتع بشرعية سياسية عندما تعكس نتائج الانتخابات التنافسية تفضيلات الناخبين وفقاً للقواعد والترتيبات الدستورية والمؤسسية.

غير أننا لا نعدم وجود من يشكك في أحقية نظام الحكم القائم في المرحلة الانتقالية في تولي السلطة لمجرد أن حزبه أو عشيرته أو ميليشيته لم يرض على توليه إياها. في زمن الاضطرابات الأمنية لا تكفي تفضيلات الناخبين لتحديد القائمين على إدارة الدولة، وحين تخسر بعض التيارات السياسية عبر صناديق الاقتراع، قد تلجأ إلى صناديق الذخيرة لتزود بها عن مصالحها. وقد بلغ هذا النوع من التشكيك في الشرعية ذروته حين رفض المؤتمر الوطني العام تسليم السلطة لمجلس النواب المنتخب، بما أفضى إليه ذلك من قيام سلطتين على الأرض، واندلاع اشتباكات مسلحة عنيفة.

وعلى هذا النحو، يستبين أن مسألة الشرعية، بمختلف تجلياتها، قد تهدد بإجهاض عملية التحول الديمقراطي، بل بدخول البلاد في نفق قد يؤدي بها إلى الانضمام إلى قائمة الدول الفاشلة، وما لذلك من انعكاسات سلبية على إمكانات العيش المشترك.

3. أزمة التغلغل

يرتبط مفهوم التغلغل بقدرة الدولة على أداء وظائفها الاستخراجية والتنظيمية. وتتعين الوظائف الاستخراجية في استخراج وتوظيف الموارد المادية والبشرية من المجتمع، وتعدّ الضرائب والخدمة الإلزامية، سواء كانت عسكرية أم اجتماعية، أكثر أشكال استخراج الموارد شيوعاً في الدول الحديثة. (ألموند وآخرون، صفحة 283)

وتتجم أزمة التغلغل عن عجز الدولة ومؤسساتها عن أداء وظائفها وممارسة أدوارها على كامل الامتداد الجغرافي للدولة وعلى كل المستويات وحيال كل الجماعات بصورة تتسم بالفاعلية والكفاءة. وبالنظر إلى أن المؤسسات الاستخراجية والتنظيمية تشكل أساس إدارة أي دولة حديثة، فإن تدني القدرات الاستخراجية والتنظيمية للدولة يحد من إمكانية التغلغل في المجتمع جغرافيا ووظيفيا، ويقلل من إمكانية سيطرتها وتنفيذ سياساتها العامة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية .

ويستبين حتى من النظرة السريعة الخاطفة للأوضاع الحالية في ليبيا تدني قدرات الدولة في مجالي الاستخراج والتنظيم، حيث توجد حكومات عاجزة عن الحكم، وسلطات تعوزها السلطة، ومجالس تشريعية غير قادرة على الحسم. وعلى الرغم من الميزانيات الضخمة المخصصة والمصروفة، فشلت المجالس التشريعية والحكومات المتعاقبة في وضع حلول ناجعة لتحريك عجلة الاقتصاد الوطني، ومعالجة مشاكل المركزية، ومواجهة الإرهاب، والتعامل مع انتشار السلاح.

ومجمل القول إن أداء المؤسسات التشريعية والتنفيذية الانتقالية في ليبيا لا يرقى إلى استحقاقات المرحلة، فدرجات الثقة في هذه المؤسسات منخفضة إلى حد يعكس عدم رضا المواطنين عن هذا الأداء. وكان سوء أداء هذه المؤسسات من بين أسباب التشكيك في شرعيتها.

4. أزمة التوزيع

يُقصد بالأداء التوزيعي قيام مؤسسات الدولة بتخصيص مختلف أنواع السلع والخدمات والامتيازات والفرص للأفراد والجماعات في المجتمع. ويمكن قياس الأداء التوزيعي ومقارنته وفقا لحجم ما يتم توزيعه، ووفقا لمجالات الحياة الإنسانية المتأثرة بهذه المنافع، ووفقا للقطاعات السكانية المستفيدة من هذه المنافع، ووفقا للعلاقة بين الاحتياجات الإنسانية والتوزيعات الحكومية التي تهدف إلى الاستجابة لهذه الاحتياجات. ويعتمد الأداء التوزيعي للدولة على حجم الموارد ومصادر التمويل المتاحة لها. (الموند، صفحة 289)

وبحسبان أن ليبيا تنتمي إلى صنف الدول الريعية التي تعتمد اعتمادا أساسيا على مورد ريعي وحيد وهو النفط، ونظرا لأن النخب الحاكمة في ليبيا، خاصة بعد 1978، كانت هي صانع القرار الوحيد فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والتوزيع والاستثمارات والأنشطة الأخرى، ولم تتركها لقوى السوق، فقد أدت السيطرة على الموارد الاقتصادية الريعية عبر السيطرة على مؤسسات الدولة إلى تعزيز قدرة هذه النخب على تكوين ثروات، وعلى استخدامها لسيطرتها على الدولة وهيمنتها على النشاط الاقتصادي لتوفير منافع لحلفائها وحرمان خصومها من الفوائد الاقتصادية. وقد نتج عن ذلك بروز اقتصاد ريعي ميسر حيث كان الكسب الاقتصادي الفردي نتاجا للوصول إلى، والقرب من، السلطة والقوة السياسية، وليس نتيجة لزيادة الإنتاجية والكفاءة والإسهام في مراكمة الثروة الاقتصادية للمجتمع. ولم تتميز السياسات الريعية بعدم الكفاءة

الاقتصادية فحسب، بل قوضت أيضا شرعية الدولة وقللت من قبول عدم المساواة، وشجعت السلوك ضد- الاجتماعي والفساد المالي والإداري والسياسي. وفي مثل هذا المناخ المسميس جدا، ومع محدودية البدائل غير السياسية لتحسين المكانة والدخل، أصبح الصراع من أجل القوة والسلطة حادا وعنيفا في الغالب، وعُرقلت عمليات التنمية السياسية والاقتصادية ومأسسة بناء الدولة.

وقد استمرت النخب الحاكمة بعد فبراير 2011 في اتباع نفس السياسات الريعية للنظام السابق، واستخدمت الموارد النفطية في تشكيل التحالفات وتكوين الميلشيات، وأصبحت في واقع الأمر رهينة لهذه الميلشيات المسلحة، ووصل الفساد بكل أشكاله إلى مستويات غير مسبوقة.

وقد أدى انخفاض أسعار النفط المتواصل منذ 2014 إلى تدني دخول الدولة الليبية بشكل ضخم وأثر بصورة مباشرة على أدائها التوزيعي وخلق أزمة توزيعية حادة أثرت على النشاط الاقتصادي وزادت من معاناة المواطنين. وأسهم عجز مؤسسات الدولة المنقسمة عن وضع السياسات الاقتصادية اللازمة لمواجهة هذه الأزمة وغيرها من الأزمات في تفاقم سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ولقد أدى تزايد مستويات الفساد المالي والإداري والسياسي واستمرار النخب الحاكمة في الاستفادة من المزايا الاقتصادية التي يؤمنها المنصب السياسي، دون أي حساب للظروف الاقتصادية الصعبة السائدة، إلى ارتفاع مستويات السخط الشعبي والإحساس

بعدم شرعية سلطات الدولة.

5. أزمة المشاركة

ينخرط المواطنون في العملية السياسية بطريقتين. إما عن طريق نشاطات المشاركة التي يحاول المواطن من خلالها التأثير على صنع السياسة العامة، وإما عبر نشاطات الرعية التي تعني انخراط المواطن العادي في العملية السياسية، على سبيل المثال، عبر طاعة القوانين ودفع الضرائب.

وتحدد طبيعة النظام السياسي للدولة أشكال المشاركة المتاحة والقيود المفروضة عليها. وبصفة عامة، فإن النظام الديمقراطي يوسع من نشاطات المشاركة المتاحة للمواطن العادي، فمن خلال السماح بحرية الاتصال وتنظيم منظمات المجتمع المدني وتشكيل الأحزاب السياسية، ومن خلال جعل عملية تجنيد صانعي السياسة العامة تعتمد على الفوز في الانتخابات، فإن بنى النظام الديمقراطي تمنح المواطنين إمكانية التأثير على السياسات العامة عبر دورهم في اختيار الزعماء وصانعي القرار السياسي. (ألموند، صفحات 126-

(129)

بعد السابع عشر من فبراير فُتحت كل الأبواب وشُرعت كل النوافذ أمام المشاركة السياسية والاجتماعية، وكان ارتفاع التوقعات واتساعها بقدر ارتفاع السماوات واتساعها، وتشكلت الأحزاب السياسية وتنامت منظمات المجتمع المدني وأجريت الانتخابات المحلية والوطنية والتأسيسية. إلا أن عقود

حظر الأحزاب وتقييد منظمات المجتمع المدني وغياب الانتخابات ألقت بظلالها المعتمة على الساحة السياسية وأنتجت أحزابا شائهة، ومنظمات مجتمع مدني قاصرة، وانتخابات لم تترجم نتائجها تطلعات وطموحات الناخبين، وتصرفات وسياسات للطبقات السياسية الحاكمة لم ترق إلى مستوى توقعات المواطنين.

فقد تأثرت الأحزاب الناشئة بفترات المنع والقمع الماضية وعوز الخبرة بالعمل الحزبي والسياسي العلني، فهي تعاني ضعفا تنظيميا في إدارتها، وتفتقر إلى مشروع سياسي واضح المعالم، وإلى قاعدة اجتماعية حقيقية، وهي لذلك عاجزة عن تأدية دور الفاعل السياسي والاجتماعي القادر على إنجاح عملية التحول الديمقراطي، وإعلاء الصالح العام بالقطع مع القبيلة والغنيمة. أيضا فإن الأحزاب التي نشأت حديثا عكست دينامية تصارعية عقدت المشهد وجعلت الوصول إلى توافقات وتسويات صعبا. وبسبب سوء أداء الأحزاب، الذي يرجع أساسا إلى حداثة تجربتها، تنامي توجه مؤداه أن مناط الخلل في الأداء السياسي هو فكرة التعددية الحزبية نفسها، فظهرت دعاوى مناوئة لهذه الفكرة، ترجم بعض منها عيانا في قانون انتخابات الهيئة التأسيسية وقانون انتخابات مجلس النواب. وغني عن البيان أن مثل هذه النظرة السلبية لمفهوم التعددية الحزبية ولأداء الأحزاب إنما تسهم بدورها في عرقلة التحول الديمقراطي، وتحول دون التوافق النخبوي على السياسات العامة. (المغربي والحصادي)

وفي حين أن معظم أدبيات التحديث والتنمية السياسية والتحول الديمقراطي تتفق على أن وجود مجتمع مدني قوي وفاعل من العوامل الداعمة للنظام الديمقراطي، وعلى الرغم من بروز أعداد ضخمة من منظمات المجتمع المدني في ليبيا بعد انتفاضة فبراير، فإن المجتمع المدني في ليبيا يعاني من الكثير من الاختلالات الناجمة عن تجربة العقود السابقة، وأهم هذه الاختلالات هيمنة الدولة والتبعية التمويلية. فقد كانت الدولة مهيمنة هيمنة كاملة على المجتمع المدني حيث إن النقابات والاتحادات والروابط المهنية والجمعيات التطوعية الأهلية تُنشأ وتُنظم ويعاد تنظيمها وحلها بقرارات ولوائح وقوانين من الدولة. من جانب آخر، فالى جانب خضوع المجتمع المدني تنظيميا وسياسيا لهيمنة الدولة فإنه كان خاضعا لسيطرتها التمويلية الأمر الذي قضى على استقلاليتها وفعاليتها وقدرتها على القيام بدور إيجابي في العملية السياسية. وعلى الرغم من الفرص المتاحة الآن للمجتمع المدني لتوكيد استقلالته التنظيمية والتمويلية، غير أن المعضلة تتمثل في أن العقود الطويلة من خضوع هذه المنظمات لهيمنة الدولة واعتمادها شبه الكامل على تمويل الخزنة العامة، صعبت عليها تأمين تمويل لنشاطاتها من مصادر ذاتية مستقلة. أضف إلى ذلك أن عقلية الاعتماد على الدولة، أي "العقلية الريعية"، السائدة في المجتمع الليبي تساعد على استمرار سعي المجتمع المدني لتأمين تمويل الدولة لنشاطاته، غافلا عن أو متجاهلا القيود التي يفرضها هذا التوجه على استقلالية المجتمع المدني وفعاليتها. (المغربي والحصادي)

وإذا كانت الانتخابات التنافسية تمثل المظهر الرئيس لمشاركة المواطن الفرد في العملية السياسية، فإن انعدام خبرة المواطن الليبي بهذه العملية، نظرا لأن آخر انتخابات أُجريت في ليبيا كانت انتخابات مجلس النواب عام 1965 أثناء العهد الملكي، أَلقت بظلالها على الانتخابات التنافسية المحلية والوطنية التي نُظمت في ليبيا منذ العام 2012، وخاصة فيما يتعلق بحسن اختيار الناخب الليبي لممثليه في المجالس المنتخبة. وعلى الرغم من أن هذا كان متوقعا في ضوء هذه الظروف، وأن اكتساب الخبرة عبر تكرار المشاركة في العملية الانتخابية سوف يُسهم إلى حد كبير في اختيار الممثلين ذوي الخبرة والكفاءة بدلا من أن يكون الاختيار على أسس قبلية أو جهوية أو شخصية، فإن سوء أداء المجالس المنتخبة على كل المستويات وعجزها عن حل كل المشاكل الاقتصادية والأمنية، فضلا عن تدني قدرات سلطات الدولة في الاستخراج والتنظيم والتغلغل والتوزيع، إلى جانب صراعات النخب السياسية الحاكمة وانقسامها، انعكس انعكاسا سلبيا على فكرة الانتخابات ذاتها وأدى إلى تنامي مشاعر العزوف عن المشاركة في الانتخابات، بل وتزايد النزوعات إلى رفضها، والدعوة لوجود قيادة سياسية وعسكرية قوية تقود البلاد في هذه المرحلة، وتحولت التوقعات المرتفعة إلى إحباطات متزايدة. وكل هذه مؤشرات سلبية حول احتمالات التحول الديمقراطي وحظوظ التعايش المجتمعي والسياسي.

واقع الحال، أن أزمات الهوية والشرعية والتغلغل والتوزيع والمشاركة

في حالة ارتهان متبادل، تؤثر وتتأثر ببعضها البعض وتتعاكس على عمليات بناء الأمة وبناء الدولة ومن ثم، وبالضرورة، على احتمالات التعايش المجتمعي والسياسي. فمن ناحية، يرتبط الأداء الاستخراجي والتنظيمي للدولة ارتباطا وثيقا بأدائها التوزيعي، فالدولة لا تستطيع ممارسة وتوسيع قدراتها ووظائفها التوزيعية إلا بالقدر الذي تسمح به قدراتها الاستخراجية والجبائية والتنظيمية. وبدون شك فإن شرعية الدولة ومؤسساتها تتأثر متأثرا مباشرا بأدائها الاستخراجي والتنظيمي والتوزيعي. من ناحية أخرى، فإن للشرعية علاقة أصرة مع الهوية من حيث إن شرعية الدولة تتأثر، سلبا وإيجابا، بمدى تشكّل هوية وطنية مشتركة تشعر من خلالها كل الأعراق والطوائف والقبائل والمناطق بانتمائها لكيان سياسي واحد يجمعها معا دون إقصاء أو تمييز أو تهميش. وكذلك، فإن تقييد فرص المشاركة في العملية السياسية أو إحساس المواطنين والجماعات بعدم جدواها، نظرا لسوء أداء مؤسسات الدولة وقياداتها ونخبها السياسية ولشعورهم بعدم قدرتهم على التأثير على محتوى واتجاه السياسات العامة، قد يؤدي إلى العزوف عن العملية السياسية، أو الأسوأ من ذلك، توسل العنف ضد الدولة والجماعات الأخرى أداة لتحقيق هذه الجماعة أو تلك. وما يترتب عن ذلك من عواقب سلبية بالنسبة للتحوّل الديمقراطي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعايش المجتمعي والسياسي.

ثالثا: تحديات المرحلة الانتقالية

كانت تحديات التحول الديمقراطي في ليبيا محور تركيز بعض الدراسات المهمة بالشأن الليبي، حيث تواجه عملية الديمقراطية في ليبيا عوائق وصعوبات جمة. (المغربي والحصادي) وجميعها تحديات ترتبط بصورة أو أخرى بأزمات بناء الدولة التي نوقشت أعلاه.

1. سوء أداء المؤسسات التشريعية والتنفيذية الانتقالية

يرتهن نجاح عملية الديمقراطية لوجود قيادات سياسية كفؤة تتبنى الديمقراطية خيارا استراتيجيا والتزاما وتعهدا وطنيا. غير أن المتأمل في الدور الذي قامت به القيادات السياسية الليبية بعد انتفاضة فبراير سرعان ما يكتشف أنها لم تقم بما يكفي في هذا الصدد. وعلى المستوى التشريعي، كان هناك غياب واضح لأي تحديد للمسؤوليات، أفضى إلى تداخل في الاختصاصات وجدال مستمر بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية. ورغم الميزانيات الضخمة المخصصة، فشلت المجالس التشريعية والحكومات المتعاقبة في وضع حلول ناجعة لتحريك عجلة الاقتصاد الوطني، ومعالجة مشاكل المركزية، ومواجهة انتشار السلاح والتشكيلات المسلحة، وبناء الجيش الوطني، وقد كان لذلك تأثير سلبي على ثقة المواطنين في مؤسسات المرحلة الانتقالية وقياداتها السياسية.

ومجمل القول إن أداء المؤسسات التشريعية والتنفيذية الانتقالية في ليبيا لا يرقى إلى استحقاقات المرحلة، فدرجات الثقة في هذه المؤسسات

منخفضة إلى حد يعكس عدم رضا المواطنين عن هذا الأداء.

2. عجز الدولة عن السيطرة على الأمن

يمثل بناء الجيش الوطني إشكالية كبيرة تواجه سلطات الدولة. ولا يجب الافتراض بأن الميلشيات المدنية المسلحة المنتشرة في بعض مناطق البلاد ملتزمة بالضرورة ببناء الدولة أو الاقتصاد، لأن العديد من هذه الميلشيات المسلحة غير المنضبطة تعيش على الدولة وليس من أجل الدولة، وهذا أحد أسباب معارضة قادة هذه الميلشيات والنخب السياسية المرتبطة بها لإعادة بناء الجيش الليبي وتفعيل وحداته العسكرية بذريعة أنها من بقايا جيش النظام السابق. وهذا المزيج من دولة لا تتغلغل وسلطات غير قادرة على بناء مؤسسة عسكرية قوية ومنضبطة يفسر الكثير من أزمات بناء الدولة والتعايش المجتمعي والسياسي التي تواجه الدولة الليبية. وقد كان لكل ذلك تأثير سلبي على ثقة المواطنين في مؤسسات المرحلة الانتقالية وقياداتها السياسية. باختصار، الأوضاع الأمنية في البلاد ليست مستقرة بما يكفي لسير عملية الديمقراطية. فحين يتزعزع الأمن تتزعزع ثقة المواطن في كل شيء. رأس المال لا يربعه شيء قدر ما يربعه غياب الأمن، وفي غياب الأمن لا سبيل لقيام دولة المؤسسات، ولا لإعمال أحكام الدستور الذي يؤسس لقيامها.

3. الفساد المالي والإداري وسوء إدارة الموارد الاقتصادية

شرعت ليبيا منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي في إعادة هيكلة نظامها الاقتصادي، وفي التحول التدريجي من نظام تسيطر فيه الدولة سيطرة شبه كاملة على النشاط الاقتصادي إلى نظام يسمح تدريجياً للقطاع الخاص بالقيام بدور مهم في النظام الاقتصادي. وقد بدأت تلك التغييرات بصورة بطيئة ومرتدة، ثم اكتسبت زخماً قوياً في بداية الألفية الثالثة، خاصة بعد حل أزمة لوكربي ورفع الحصار الاقتصادي عن ليبيا وتحسن علاقاتها مع البلدان الغربية .

وكان من الضروري، نتيجة لتغير توجهات السياسات الاقتصادية أن تبرز مشاكل تتعلق بقدرة الدولة على إدارة عملية التحول وتوجيهها على المستوى الكلي، والسيطرة على الفساد المالي والإداري المصاحب لعمليات التحول. وهذا يعني أن نجاح عمليات الإصلاح الاقتصادي في ليبيا استدعت تطوير القدرات المؤسسية للدولة وتعزيز دورها في ضبط هذه العمليات وتنظيمها، إلى جانب تأسيس مستوى عال من الشفافية والمساءلة للسيطرة على الفساد المالي والإداري.

وبطبيعة الحال، لم يطرأ أي تغير إيجابي على الآليات الاقتصادية بعد فبراير 2011، بل إنها أصبحت بسبب الأوضاع الأمنية غير المواتية وعجز الدولة عن فرض أي نوع من الرقابة، أكثر عشوائية وتخبطاً، فيما أصيبت في بعض المناطق بالعطالة التامة .

4. الانقسام السياسي والفشل في التوافق حول قواعد العمليات السياسية وإدارة الاختلاف

تحتاج عملية بناء الدولة قيادة سياسية مؤمنة بالمهمة وقادرة على مواجهة التحدي في مهمة تاريخية لا مجال فيها للنزعات الفئوية. ولكي تضمن النظم الديمقراطية بقاءها واستمراريتها يجب أن يكون هناك اتفاق عام على قواعد العمليات السياسية وقواعد إدارة الاختلاف والالتزام بها، خاصة بين النخب السياسية. ومن غير المحتمل أن تقبل أي مجموعة قواعد العملية الانتخابية إذا كانت هزيمتها تضر بمصالحها ضرراً كبيراً. وهذا يعني أنه إذا كان على الخاسرين القبول بنتائج العملية الانتخابية الديمقراطية، فإنه يجب على الفائزين أن يقبلوا أن هناك قيوداً مهمة على ما يستطيعون فعله بقوتهم الجديدة. ووفقاً لهذا العامل، يعتمد ترسيخ الديمقراطية على ممارسة الأطراف الفائزة الاعتدال ومراعاة بعض القيود عند وضع السياسات العامة المختلفة.

وقد عانت ليبيا منذ منتصف عام 2014 من انقسام سياسي طال المؤسسات التشريعية والتنفيذية. وقد تزامن هذا الانقسام مع الصدمات الخارجية والداخلية التي تعرض لها الاقتصاد الليبي، والمتمثلة في الانخفاض الحاد في أسعار النفط من جهة، وانخفاض الكميات المصدرة منه من جهة أخرى. فقد بدأت أسعار النفط العالمية في التراجع منذ منتصف عام 2014، ووصلت نسبة هذا الانخفاض (في المتوسط) إلى أكثر من 55% حتى 2016، كما أن كميات النفط المنتجة انخفضت انخفاضاً كبيراً نتيجة

للاضطرابات والنزاع المسلح في الهلال النفطي خلال السنوات 2013-2016، حتى بلغت أقل من 300 ألف برميل يومياً. وأثر هذا سلباً على معظم المتغيرات والسياسات الاقتصادية، وأدى إلى عجز كبير في الموازنة العامة للدولة، والميزان التجاري، وبالتالي تدهور الأوضاع الاقتصادية. (عيسى الفضلي)

وقد ترتب على انقسام المؤسسات التشريعية والتنفيذية، انقسام العديد من المؤسسات المالية والنقدية في الدولة الليبية (خاصة مصرف ليبيا المركزي، ووزارة المالية، والمؤسسة الوطنية للنفط، والمؤسسة الليبية للاستثمار الخارجي).

5. الاقتصاد الريعي وترسخ "الذهنية الريعية"

نظراً لأن الحكام في الدول الريعية هم صانعو القرار الحقيقيون الوحيدون فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والتوزيع والاستثمارات والأنشطة الأخرى، وأنهم يتولون القيام بهذه القرارات ولا يدعونها للسوق، فإنه من الحتمي أن تصبح الدولة مركز ومحور الصراع وليس مجرد الساحة التي يدور فيها الصراع بين الفئات والجماعات المجتمعية المختلفة وفق المنظور الليبرالي. ولقد أدت سيطرة الدولة على الأسعار والأسواق إلى تعزيز قدرة النخب الحاكمة على تكوين الثروات، وعلى استخدام سيطرتها على الاقتصاد لتوفير منافع لحلفائها وحرمان خصومها من الفوائد الاقتصادية. ونتج عن ذلك بروز اقتصاد ميسر أصبح فيه الكسب الاقتصادي الفردي نتاجاً للوصول للسلطة والقوة السياسية

وليس نتيجة لزيادة الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية. أي من خلال السلوك الريعي، وليس عن طريق سلوكيات السعي للربح. (المغربي، 2004)

وقد أدى تزايد دخل الدولة الليبية الناتج عن ارتفاع أسعار النفط خلال سبعينيات القرن العشرين إلى سيطرة الدولة على الثروة الاقتصادية. وكان تدخل الدولة في الاقتصاد المحلي شاملا وعميقا، حيث هيمنت على القطاعين الصناعي والزراعي وتجارة الجملة والتجزئة، وامتلكت المصارف وشركات التأمين والخدمات الرئيسة الأخرى، فأصبح حوالي 75% من القوى العاملة يعملون في مؤسسات الدولة. وقد أدى احتكار الدولة لعملية جمع الربح وتقييدها للأنشطة التي تسمح ببروز الشركات والمنشآت التنافسية المملوكة للقطاع الخاص إلى سعي المواطنين إلى القيام بأنشطة ريعية غير منتجة. وعندما بدأت الدولة في تبني إصلاحات اقتصادية في أواخر ثمانينيات القرن الفائت، بدا واضحا تأثير هذه الأوضاع على إستراتيجية اللبنة الاقتصادية .

وبسبب توفر الدخل النفطي، تمتعت الدولة الليبية بدرجة عالية من الاستقلالية تجاه المجتمع الداخلي أدت إلى التأثير على عملية بناء وتوسع الدولة في ليبيا. فبعكس الأنماط التقليدية لإنفاق دول الرعاية الاجتماعية ذات الاقتصاديات المنتجة والمستندة على توسيع القاعدة الضريبية التي تعتمد على توسيع وتنويع قاعدة الدخل، أفضى الإنفاق في ليبيا إلى خلق بنى بيروقراطية كبيرة تتميز بالأداء التوزيعي، فيما ظلت قدراتها التنظيمية والاستخراجية عند الحد الأدنى. وبسبب هيمنة الدخل النفطي على الاقتصاد المحلي، لم تكن

هذه القدرات ذات أهمية بالنسبة للدولة الليبية. والحال أن معظم طموحات وسياسات الدولة الليبية كانت قابلة للتحقق دون الحاجة إلى تطوير أو تمكين أو تعزيز المؤسسات البيروقراطية الأفقية المميزة للدولة الحديثة.

وقد نتج عن السياسات الريعية للدولة الليبية خلال العقود الخمسة الماضية ترسخ "الذهنية الريعية" بين مختلف النخب والجماعات التي أصبحت تنظر إلى السيطرة على الدولة بمنطق الغلبة والغنيمة وبوصفها السبيل الوحيدة لتحقيق أهدافها ورغابها على حساب الأفراد والجماعات الأخرى. وكان من الحتمي، نتيجة لذلك، أن صارت العلاقات بين مختلف النخب والجماعات علاقات تصارعية وصفرية، وأصبحت الدولة مركز ومحور الصراع وليس مجرد كونها الهيئة التي تنظم التنافس بين النخب والفئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة وتضبط حدوده وأدواته. وحسبنا للتمثيل على مظاهر انقسام النخبة السياسية في ليبيا أن نذكر التشريعات الإقصائية، كقانون العزل السياسي، وعمليات التخوين المتبادل، والفشل في الاتفاق على السياسات العامة، والمواقف المتضاربة من دمج التشكيلات المسلحة وبناء الجيش والشرطة.

وفي ظل مثل هذه الأوضاع يصبح من الصعب أن يكون هناك اتفاق عام على قواعد العمليات السياسية والالتزام بها، خاصة بين النخب السياسية. ومن غير المحتمل أن تقبل أي مجموعة قواعد العملية الانتخابية إذا كانت هزيمتها تضر بمصالحها ضرراً كبيراً. وهذا يعني أنه إذا كان على الخاسرين

القبول بنتائج العملية الانتخابية الديمقراطية، فإنه يجب على الفائزين أن يقبلوا أن هناك قيوداً مهمة على ما يستطيعون فعله بقوتهم الجديدة. ووفقاً لهذا العامل، يعتمد ترسيخ الديمقراطية على ممارسة الأطراف الفائزة الاعتدال، ومراعاة بعض القيود عند وضع السياسات العامة المختلفة. وفي واقع الأمر، يلزم الاتفاق على القيود المفروضة على تغيير السياسة العامة قبل اكتمال عملية التحول الديمقراطي، أي أثناء المرحلة الانتقالية.

6. التدخل الأجنبي

أدى سقوط النظام السابق وما صاحبه من انهيار الدولة إلى تزايد الأنشطة المتطرفة العنيفة، وتنامى الميليشيات الإيديولوجية والمناطقية والقبلية، وتقويض الجيش الوطني الليبي الرسمي، وانخفاض مستويات الإنتاج النفطي، وتفاقم الهجرة إلى أوروبا، وإضعاف النظام العام وحكم القانون، وأخيراً غياب شبه كامل لكل مظاهر سيطرة السلطة المركزية .

من ناحية أخرى، تأثرت الأوضاع الداخلية في ليبيا تأثراً سلبياً بتضارب مصالح القوى الدولية والإقليمية، وتحولت ليبيا إلى ساحة صراع بين هذه المصالح عبر استخدام أطراف محلية وتأجيج الصراعات بينها، أيديولوجياً أو جهوياً أو قبلياً.

خلاصة القول إن الليبيين فقدوا السيطرة على زمام أمورهم، وأدى تدخل الأطراف الدولية إلى مزيد من التأزم نظراً لتعارض مصالح هذه الأطراف

واختلاف أولوياتها عن أولويات الليبيين. كما فشلت التسويات السياسية التي رعتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ونتج عن كل هذا تدني مصداقية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لدى كثير من الليبيين بوصفها وسيطا نزيها، لإقصائها بعض الأطراف ومحاباتها لأخرى في حوار الصخيرات. ففرق الحوار التي اختارها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لم تتسم بالشمول، ولم تعبر عن تمثيل سياسي واجتماعي ومناطقى منصف، ولم تشارك فيه كل الأطراف المحلية الفاعلة في المشهد الليبي. كما أن الاتفاق السياسي الناتج عن الحوار كرس عملية توزيع مناصب مؤسسات الدولة وفق رؤية تقوم على المحاصصة السياسية والمناطقية، دون إيلاء اعتبار مناسب لمتطلبات الكفاية والقدرة .

ووفقا لكل هذا، يمكن القول إنه كان لتحول ليبيا إلى ساحة لصراعات الأطراف الأجنبية تأثير سلبي على عملية بناء الدولة. ففي حين كان الليبيون يأملون في أن يساعدهم المجتمع الدولي، وخاصة القوى الغربية، على مواجهة تحديات هذه العملية ومعالجة المختنقات الاقتصادية، تركزت أولويات هذه الدول على محاربة تنظيم الدولة وغيره من الجماعات الإرهابية، والسيطرة على الهجرة غير القانونية إلى أوروبا، وضمان استمرار تدفق صادرات النفط والغاز.

ملاحظات ختامية

أثارت هذه الورقة في مقدمتها مجموعة من التساؤلات متعلقة بأسباب فشل النخب السياسية في ليبيا في التوصل إلى توافقات وتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأرجعت ذلك إلى عجزها في مواجهة أزمات بناء الدولة وحل قضايا المرحلة الانتقالية والعملية الدستورية.

وينبغي في الختام إبداء الملاحظات التالية: (المغربي، 2016)

• يجب التمييز بين متطلبات إدارة المرحلة الانتقالية الحالية ومتطلبات إنجاز الدستور وتحديد قواعد العملية السياسية المؤسسة لبنى الدولة الديمقراطية، التشريعية والتنفيذية والقضائية. فكل منهما متطلبات تختلف عن متطلبات الأخرى.

• إدارة المرحلة الانتقالية الحالية، بكل تعقيداتها وإشكالياتها، تتطلب حكومة وطنية تُمنح سلطات واسعة وموارد كافية تمكنها من إدارة الدولة على كل المستويات والسيطرة على كل أقاليمها وتعزيز قدراتها على وضع السياسات العامة في مجالات الاستخراج والتنظيم والتغلغل والتوزيع، وأن تكون حكومة كفاءات وخبرات وليست حكومة محاصصات قبلية أو جهوية. وإذا كان من الضروري، وهو ضروري فعلا، وجود توافق على وجود مثل هذه الحكومة، فإنه من الضروري أيضا ألا يكون توافقا متأسسا على منطقتي المحاصصة الجهوية والقبلية كما هو حاصل الآن، لأن ذلك سوف يؤدي حتما إلى شلل

هذه الحكومة وعجزها عن أداء وظائفها الجوهرية المحددة أعلاه.

• أما إنجاز الدستور وتحديد قواعد العملية السياسية ومؤسسات الدولة فله متطلبات مختلفة. فبحسبان أن هناك حاجة ماسة لعقد اجتماعي جديد ولرؤية مشتركة حول ما تعنيه ليبيا لليبيين جمعيا وما تعنيه الدولة الديمقراطية المدنية، وبحسبان أن الدستور يؤسس لعلاقات وقواعد ومؤسسات جديدة، يجب أن يكون ذلك وفق قاعدة التوافق وليس وفق قاعدة المغالبة والغلبة. إن عملية وضع الدستور القائمة على أساس توافق الآراء ووجهات النظر هي تلك التي يُتخذ القرار فيها من خلال المناقشة والتفاوض والإقناع، وليس عن طريق تطبيق غير مرن لقواعد الأغلبية. إن تحقيق توافق في الآراء قد يستغرق وقتا طويلا لبناء العلاقات وكسب التفاهم المتبادل، إلا أن ذلك سوف يؤدي إلى صياغة دستور تشعر جميع الأطراف، أو معظمها، بشرعيته والرضا عنه واحترامه.

• لكن ينبغي ملاحظة أن مفهوم الدستور التوافقي يعني أن قواعد العملية السياسية، وقواعد إدارة الاختلاف حول طبيعة السياسات العامة التي يحددها الدستور قد تُوصَل إليها عن طريق التوافق بين الأطراف وليست تعبيرا عن رؤية الطرف الأقوى، بمعنى أن التوافق يكون حول طبيعة النظام السياسي للدولة ملكي أم جمهوري، فيدرالي أم حكم محلي أم لامركزي، برلماني أم رئاسي، ضمن إطار دولة ديمقراطية مدنية، دولة المواطنة المتساوية بين جميع أبناء الوطن مهما اختلفت خلفياتهم العرقية، عربا أم أمازيغا؛ أو الطائفية،

مالكيين أم أباطيين؛ أو الجهوية، برقاويين أم طرابلسيين أم فزانين؛ أو القبلية، بعدد قبائلهم وعشائرتهم وأماكن سكنهم، بدوا أو حضرا. الدولة التي يُتخذ القرار السياسي فيها وفقا للأغلبية السياسية، مع الضمان الكامل لحقوق كل مكونات المجتمع.

الراهن أن كل هذه التحديات والمشاكل والأزمات هي عبارة عن أعراض ومظاهر لأزمة أكثر عمقا وخطورة، فجميعها ناتجة عن عجز النخب السياسية والاجتماعية عن بلورة رؤية مجتمعية مشتركة حول ما الذي تعنيه ليبيا؟ وما يجب أن تكون عليه؟ وما الذي يعنيه مفهوم الدولة الديمقراطية المدنية؟ وما مضامين حقوق المواطنة؟

ويمثل مشروع بلورة هذه الرؤية الوطنية العامة والشاملة التحدي الأساسي الذي يواجه المجتمع الليبي، حيث إن غياب هذه الرؤية قد يؤدي إلى مزيد من الفوضى والتشرذم والصراع بين مختلف التيارات والأحزاب والجهات.

إننا نحتاج إلى عقد اجتماعي يتشكّل عبر توافق جميع مكونات المجتمع الليبي دون إقصاء، يستند على رؤية وطنية شاملة ومشتركة، وينتج عنه دستور يعكس محتويات العقد ومضمون الرؤية، ويؤدي إلى تأسيس دولة تتمتع بشرعية حقيقية وقوية.

إننا، نحن الليبيين، أمام أحد مسارين: إما أن نستمر في صراعاتنا الضيقة، وفي لوم بعضنا البعض عن مآسي الماضي والحاضر والامهما، وفي تدمير مقومات العيش المشترك، وفي تفكيك مكونات الوطن الواحد؛ وإما أن نستمع لصوت العقل ونجلس جميعا معا، ونركز على بناء مستقبل أفضل، وعلى تأسيس دولة مدنية ديمقراطية قائمة على سيادة القانون والتسامح وعدم الإقصاء.

المراجع

أولاً: مراجع عربية

أبوشهيو، مالك (2016)، "تحديات بناء الدولة ما بعد الدكتاتورية ومتطلبات نجاح عملية التحول الديمقراطي، 'الحالة الليبية'، مجلة عراجين، الإصدار الثاني، العدد التاسع، فبراير 2016. صفحات 67-107.

ألموند، جبرائيل (1987)، "تطور دراسات التنمية السياسية"، في محمد زاهي بشير المغيربي (مترجم ومحرر)، التنمية السياسية والسياسة المقارنة: قراءات مختارة، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1998، صفحات 29-78.

ألموند، جبرائيل وآخرون (1996)، السياسة المقارنة: إطار نظري، ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس.

القريتلي، إسماعيل (2015)، "رفض الاختلاف والتعايش معه قد يكون جوهر أزمة ليبيا"، موقع ليبيا الخبر، شبكة المعلومات الدولية، 25 ديسمبر 2015.

الفضلي، عيسى صالح، "دور الحكومة وسيادة القانون في الاستقرار الاقتصادي والسياسي"، ورقة بحثية ضمن مشروع دور القانون في المصالحة الوطنية. (قيد النشر)

المغربي، محمد زاهي بشير (2004)، "جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في أفريقيا"، مجلة دراسات، السنة الرابعة، العدد الخامس عشر، صفحات 27-42.

المغربي، زاهي (2016)، "الديمقراطية التوافقية سبيلا للتعايش السياسي في ليبيا؟" في رياض بن خليفة (محرر)، العيش المشترك في ليبيا وفي مجالات جغرافية أخرى، تونس: جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2016، صفحات 85-110.

المغربي، زاهي والحصادي، نجيب (2014)، "التحول الديمقراطي في ليبيا: تحديات ومآلات وفرص"، بحث مقدم لأعمال ندوة حول الانتقال الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تونس، مارس 2014.

هنتنغتون، صاموئيل (1971)، "تطور دراسات التغيير: التحديث والتنمية السياسية"، في محمد زاهي بشير المغربي (مترجم ومحرر)، التنمية السياسية والسياسة المقارنة: قراءات مختارة، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، 1998، صفحات 149-199.

ثانياً: مراجع أجنبية:

Fukuyama, Francis (2004) *State Building: Governance and World Order in the 21st Century*, Ithaca, New York: Cornell University Press.

Huntington, S. P., (1968), *Political Order in Changing Societies*, New Haven, Yale University Press

Huntington, S. P., (1991), *The Third Wave*, Norman, Oklahoma: University of Oklahoma Press.

Kaufman, Daniel, (2005), "Back to Basics– 10 Myths About Governance and Corruption", www.inf.org, Volume 42, Number 3.

Kaufmann, Daniel and Kraay, Aart (2023). *Worldwide Governance Indicators, 2023 Update* (www.govindicators.org)

Ordeshook, Peter, (1997), *Lessons for Citizens of a New democracy*, Cheltenham, UK: Edward Elgar.

Vandewalle, Dirk (1998), *Libya Since Independence*, Ithaca, Cornell University Press.

تحديات إدارة التنمية في ليبيا
أ. د. عبدالجليل آدم المنصوري

الملخص

يتعذر إرجاع ما أحرزته اليابان من تقدّم اقتصادي أبهر العالم، إلى استخدامها لفنون تكنولوجية مُتميّزة أو توافر خصائص بيئية معينة فقط، بدليل نجاح فروع شركاتها العاملة في الخارج التي تدار بإدارة يابانية. فالسر وراء هذا التفوق، مردّه النظام الياباني في الإدارة، خاصة في إدارة الموارد البشرية. لذا، وُصفت الدولة الحديثة بأنها دولة الإدارة، التي يتوجب أن تكون قوية بكوادرها البشرية المختلفة، كي تكون قادرة على مواجهة التحديات الآنية والمستقبلية التي يُملئها التطور.

وُوجدت إدارة التنمية، كي تُنجز أهدافاً سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، أفضل ممّا كانت عليه. بما يُسهم في؛ بناء الدولة وإحراز التقدّم الاجتماعي والاقتصادي. بيد أن إدارة التنمية، تواجه عوائق متنوعة ومتداخلة، معظمها تسببت أساساً من؛ تحكّم اتجاهات قديمة سلبية ونظم تفكير عفي عليها الزمن، وعدم احترام أهمية الوقت وقيمة العمل، وسيادة نظم التعليم التقليدية والفساد السياسي والإداري والعلمي. ولعل أبرز معضلة تواجه إدارة التنمية، تتمثل في الموازنة بين القرار المركزي والقرار المحلي؛ وهنا تتجلّى الأهمية البالغة في تطبيق نظام الحكم الاتحادي؛ فالإدارة المحلية هي جذور التنمية الوطنية، ومكان النشاط الاقتصادي والفعل الاجتماعي.

إن مكافحة الفساد ضرورة اقتصادية وتنموية وأخلاقية واجتماعية في آن واحد. كما يجب وضع حد لعملية تدوير الفاشلين في المناصب المختلفة ومواقع المسؤولية، والسماح بضخ دماء جديدة في شرايين العمل ومواقع المسؤولية، وأن تركز إدارة التنمية على؛ النزاهة وقواعد الاستحقاق والجدارة والكفاءة والمساءلة. إذ لا يمكن بلوغ أي تغيير أو إصلاح أو تميز، بأدوات وعقول منتهية الصلاحية، والمزيد من الأنانيين الذين تعميهم شهوة التكالب لمزيد من المناصب والمكاسب، وكأن حجم ما نُكَبنا به بسبب تغييب معايير التوظيف، لا يكفي!

صحيح أن غالبية المجتمع تُقدّر أهميّة الإدارة ومكانتها، إلا أن هذا الاعتراف لم يواكب في واقع الأمر ذلك التفعيل الذي ينبغي أن يكون، بالنسبة لنقل حركة الإدارة من واقعها الحالي إلى واقع أفضل. لذا، علينا أن نقوم بالنهضة بأنفسنا، إن التاريخ لن يغفر لهذا الجيل أن يترك المجتمع على الوضع الذي عليه منذ عقود، بل سوف تلعننا الأجيال القادمة، إن لم نعمل على إحداث التنمية وتغيير الوضع الراهن، كي لا يكون بقاؤنا كالرحيل، ووجودنا كالعدم. فهل نحن فاعلون؟

مقدمة:

يُعتبر علم الإدارة علماً حديثاً نسبياً من حيث تحديد معالم أصوله ونظرياته، على الرغم من أن الإدارة بممارستها قديمة قدم الإنسان نفسه، وهي -خلاف غيرها من العلوم- تقوم على مجموعة من القيم الإنسانية والمهارات الفكرية الموضوعية، قبل قيامها على مجموعة من الأساليب العلمية أو الأدوات التكنولوجية المتطورة. لذا، هي علم ندرٌ مُتخصّصوه وقلّ عارفوه.

والإدارة في مُجملها، هي حُسن تنظيم وتوظيف الموارد الاقتصادية المُتاحة، سواء على المستوى الفردي أو مستوى المؤسسات والشركات أو حتى على مستوى الدول، ومن ثم قيل إن الإدارة هي عبارة عن اقتصاد تطبيقي Applied economics، إنها بحق علم الحياة وفنّها.

من هنا، أصبحت الدولة الحديثة، تُعرف بأنها دولة الإدارة، دولة تُجيد إدارة اقتصادها الوطني من خلال؛ تأمين حُسن إدارة المنشآت الاقتصادية الخدمية منها والإنتاجية، التي هي عبارة عن ركائز الاقتصاد الوطني.

وتحظى التنمية الإدارية بأهمية بالغة، لما لها من دور كبير في تحقيق التنمية الشاملة، وتزداد أهميتها على وجه الخصوص، لدى الدول السائرة في

طريق النمو التي تعاني من مشاكل وتحديات تنموية جمّة؛ حيث تبين أنّ التّخلف في مختلف المجالات، سببه الأساس هو التّخلف الإداري.

وإذا كان الإنسان، هو غاية التنمية ووسيلتها الأساسية، فإن نوعية القوى العاملة، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، عاملان حاكمان في تحديد مستوى التنمية. وصدق أبو الطيب المتنبّي حين قال:

ووضع الندى في موضع السيف بالعلل مُضِرّ كوضع السيف

في موضع الندى

لذا، جاءت هذه الورقة لتبرز؛ مفهوم الإدارة وأهميتها، والتعريف بمصطلحات؛ التنمية والتنمية الإدارية وإدارة التنمية. كما تؤكد هذه الورقة، على أولوية الاهتمام بمسألة التّحدّيات التي تواجه إدارة التنمية في ليبيا، مع تقديم بعض الأفكار للتعامل معها، من خلال اقتراح آليات وأساليب تهدف إلى؛ تحسين إدارة التنمية وتطويرها.

طبيعة الإدارة وأهميتها:

إذا كان العمل الإنساني هو النشاط الذي يخلق القيمة، فالمعالجة لأداء هذا العمل بكفاءة Efficiency وفاعلية Effectiveness، من خلال جهود الأفراد الذين تضمهم جماعات العمل، تدعونا بصورة ملحة للاهتمام بدراسة علم الإدارة وتفهمه، إذ تتعاضد أهمية الإدارة في البيئة المعاصرة، التي تتسم

بالعديد من المشاكل التنظيمية التي لم تكن مألوفة من قبل، وهي تحتاج إلى مفاهيم ووسائل إدارية حديثة في التعامل معها.

ولا شك أن الإدارة تمارس على المستوى الشخصي، من خلال إدارة الفرد لشؤونه الخاصة بمعيشته. لذا، فقد توصف الإدارة بأنها إحساس طبيعي Common sense فكل منا يقوم بتخطيط نشاطه اليومي، وتنظيم ارتباطاته ووقته، والتنسيق بين متطلباته المختلفة الأسرية منها والعملية، والرقابة على تصرفاته وتصرفات من يتعامل معهم.

كما تُطبق الإدارة على المستوى الجماعي، من خلال ممارسة مختلف أنواع منظمات الأعمال للأنشطة الاقتصادية، سواء كانت تلك المنظمات خدمية أم صناعية. فكل نشاط جماعي يرنو لإنجاز أهداف معينة، والإدارة هنا تقوم بتهيئة البيئة الملائمة لتحقيق الأهداف المنشودة. وتوجد العديد من التطورات الاقتصادية والتقنية والاجتماعية، التي تعمل في ظلها المنظمات، تُملي على الإدارة ضرورة التعامل والتكيف معها.

ففي الجانب الاقتصادي، تُملي ندرة الموارد-أو ما يُعرف بالمشكل الاقتصادي- ضرورة حُسن استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة.

وفي الجانب التمويلي، تتصف المنظمات كبيرة الحجم متعددة الملاك (المساهمين)، بانفصال إدارتها عن ملاكها، وهذا يتطلب مديرين مُحترفين بمقدورهم تسيير المنظمات بما يُؤمّن تعظيم ثروة الملاك، وتحقيق الأهداف التنظيمية المقررة.

وفي الجانب التنظيمي، أدى كبر حجم المنظمات إلى زيادة تعقدها Complexity وتعقد العملية الإدارية، الأمر الذي استدعى وجود التخصصات الإدارية، التي تستطيع أن تضطلع بممارسة الوظائف الإدارية، في ظل ظروف بيئية مُعقّدة.

وفي الجانب التسويقي، المنافسة الشديدة بين المنظمات في الاستحواذ على أكبر حصة سوقية Market Share، تحتاج إلى مهارات إدارية Managerial skills، للابتكار وتطوير المنتجات، وتحقيق الميزة التنافسية Competitive edge، واستخدام أساليب ترويج مناسبة لجذب العملاء.

وفي الجانب السلوكي، تحاول الإدارة تحليل سلوكيات الأفراد المختلفة داخل المنظمة، وتفسيرها، لتبيان وتفهم السلوك التنظيمي Organizational behavior. فالأفراد خلقوا مختلفين ظاهرياً في؛ الجنوسة Gender والملاح والأعمال، وباطنياً في قدراتهم الذهنية ومهاراتهم ودوافعهم ومشاعرهم واتجاهاتهم النفسية. وتنعكس هذه الاختلافات بصورة مؤثرة على سلوكيات العاملين، من حيث؛ أفعالهم وانفعالاتهم وردود أفعالهم، داخل المنظمة.

وتشرح لنا العلوم الإدارية الدوافع Motives، وكيفية تحريكها صوب السلوك المرغوب، من خلال الحوافز Incentives. لذا، جاءت العديد من النظريات والنماذج الإدارية، التي تساعد على فهم الكثير من المُسببات التي تعمل منفردة أو مجتمعة، في التأثير على السلوك التنظيمي.

تأسيساً على ما سبق، فإن طبيعة الإدارة تتمثل في أنها مجالاً معرفياً متطوراً مع مرور الزمن، تعتمد على العديد من المجالات المعرفية مثل علم النفس والاجتماع والاقتصاد والرياضيات والإحصاء. ويتميز الدّارس لهذا العلم عن غيره، بإمكانيات ضم هذه المعارف، لتساعده في تحليل السلوك البشري وتفسيره، وبناء النماذج، واستخدام أنماط القيادة الفاعلة.

فالإدارة إذن؛ هي علم وفن ومعلومات ومؤهلات قيادية ومهنية، لتأمين استخدام الموارد الاقتصادية المحدودة، استخداماً يتسم بالكفاءة. لذا، قيل لا يوجد نظام ناجح ولا نظام فاشل، بل توجد إدارة ناجحة وأخرى فاشلة. من هنا، تتأتى أولى واجبات الحُكم في إيجاد إدارة جيدة، لأن نجاح الإدارة يعني نجاح الحُكم، وفسادها يعني فشله. وعلى الرغم من ذلك، فإن الإدارة في معظم البلدان العربية هي مهنة الجميع، مع أنها في معناها العام، مهنة يزاولها المديرون. [بالتالي]؛ فإن الإدارة مهنة مظلومة مُهملّة، بل مجهولة المضمون والأهمية إلى حد بعيد. (محمد الرميحي، 1995م).

مفهوم التنمية Development Concept

التنمية هي عملية غائية Teleological proses. بمعنى، أنها عملية مُوجّهة نحو تحقيق تغييرات مرغوبة من الإنجاز في العديد من الأهداف، في محاولة لزرحة النمو إلى مستويات أعلى وأفضل مُستحقة مما هو عليه حالياً (Sharma, 2020). فالتنمية عملية مجتمعية ديناميكية متكاملة، تستهدف

بناء الدولة وتحقيق نموّها وتطوّرها؛ السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي (منصور أحمد منصور، 1977). ومن أهم سماتها؛

أ. الشمولية، فهي تغير شمولي لجميع أنشطة المجتمع، وتتعامل مع المجتمع على أساس كونه نظاماً متكاملًا.

ب. الاستمرارية، أنها ذات طبيعة مستمرة، ما دام المجتمع في تغير مستمر.

ج. عملية إدارية مخططة وليست عشوائية، بل تعتمد على التخطيط لتحقيق أهداف معينة.

د. تقوم على توفر كفاءات إدارية فاعلة مسؤولة، لإن إسناد المهام الإدارية القيادية في مجالات التنمية، لمن لا يملكون المهارات الإدارية اللازمة، يُجهز البرامج التنموية.

عليه، يمكن القول أن التنمية هي حصيلة تفاعلات اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية، في صورة تداخل مستمر، تشكل كل منها -وبدرجة متفاوتة- عاملاً مستقلاً وتابِعاً في آن واحد. كما أنها تستهدف الانتقال من وضعية إلى أخرى أفضل منها، لرفع مستوى المجتمع. بمعنى، هي التغيير المقصود باتجاه تحقيق أهداف منشودة. (زويلف واللوزي، 1993).

ولضمان تحقيق أهداف التنمية، من الضرورة بمكان توفر الكفاءات الإدارية الفاعلة المسؤولة. وبما أن ليبيا لا تزال تُعاني من ندرة في القيادات الإدارية

الكفاءة، نجم عن ذلك، وجود هوة بين ما هو مطلوب لإدارة التنمية من قيادات إدارية، وما هو متاح لها فعلاً:

ومن المُتعارف عليه اليوم، أن صُنِّفت الدول إلى صنفين وفقاً لمستوى التنمية لديها؛ دول متقدمة Developed countries وأخرى متخلفة Undeveloped countries. وأيد هذا القول تشك ويميكا (2022) Chukwuemeka، لا بل قال إن مصطلح الدول النامية Developing countries مُجرّد وهم وخداع كاذب، لا صلة له بالحقيقة لا من قريب ولا من بعيد.

التنمية الإدارية Management Development

يشير لفظ التنمية الإدارية إلى العمليات المُخططة الهادفة لإجراء؛ تحسين مستوى الأداء الحالي أو المستقبلي للإدارة، وتحقيق عمليات الإصلاح الإداري والتطوير التنظيمي للارتقاء بالمنظمة.

وعليه، فإن التنمية الإدارية تعنى أمرين؛ المعنى الشامل، ويُشير إلى عمليات الإصلاح الإداري والتطوير التنظيمي للارتقاء بالمنظمة. والمعنى الضيق، ويشير إلى تدريب القيادات الإدارية في المنظمة على؛ فن التواصل الإداري وأصول القيادة وأنواعها، وحث ودفع المرؤوسين من خلال التدريب الهادف ونظم حوافز فعالة، والتوجيه السليم نحو تحقيق أهداف المنظمة المنشودة.

والتنمية الإدارية ليست عملية تلقائية يمكن أن تحدث وفقاً لنواميس الطبيعة، وليست سلعة أو خدمة يمكن استيرادها من هذه الدولة أو تلك. ناهيك عن أن واستراتيجية التنمية الإدارية، ما هي سوى استراتيجية جزئية من الاستراتيجية التنموية الشاملة بكل أبعادها؛ الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والإدارية والعلمية.

تأصيل مصطلح إدارة التنمية Lineage and Evolution

يشير الأدب الإداري أن أصل مصطلح إدارة التنمية، صاغه العلامة الهندي U.L Goswami عام 1955م، في كتابه: "The Structure of Development Administration in India" وهناك من يقول أن أول استخدام لهذا المصطلح جاء به (Donald C. Stone (1967)، بقوله أن إدارة التنمية تُعنى بتشكيل وتغيير وتنفيذ (4P's) وهي؛ الخطط Plans، السياسات Policies، البرامج Programs والمشاريع Projects. فعلمية التنمية -بطبيعتها- عملية متطورة متعددة الجوانب والأبعاد، والاختلال الحركي في أحد محاورها، يُحدث خللاً جوهرياً في نتائجها المرجوة. بينما آخرون يقولون إن صاحب هذا المصطلح هو العالم الأميركي George Gant، عندما نشر كتابه: 'Development Administration: Concepts, Goals and Methods'. بعدها في ستينات القرن العشرين، شاع استخدام هذا المصطلح، من قبل العديد من العلماء.

ورأى رقق (1974) Riggs، أن إدارة التنمية هي عبارة عن عملية لزيادة حرية التصرف Autonomy للنظم الاجتماعية وجعلها ممكنة واقعيأ. وتبرز حرية التصرف نفسها في كون المجتمعات الإنسانية قادرة على؛ تشكيل وتحديد بيئتها ومحيطها المادي والإنساني والثقافي. الأمر الذي يُعزّز ضرورة تبني النظام الاتحادي في ليبيا، بدلاً عن النظام المركزي.

تاريخياً، تركزت وظائف الجهاز الإداري للدولة، في ميادين تقليدية في الإدارة العامة مثل؛ حفظ النظام والأمن وإدارة المرافق التقليدية في الدولة. بعدها تحوّلت إلى وظائف اقتصادية تربية وثقافية واجتماعية. بمعنى، أن الخبرات التقليدية للجهاز الإداري غير صالحة، ولا تُفيد كثيراً في تحقيق أهداف التنمية.

عليه، فإن الحاجة إلى إدارة كفؤة للتنمية، تختلف عن الإدارة التقليدية. ويبين الجدول (1) التمييز بين نوعي الإدارتين، كما بيّناه؛ فيرما وشارما (1984) Verma and Sharma، (بتصرف).

جدول (1) التمييز بين إدارة التنمية والإدارة التقليدية

Development administration	Traditional administration
Change orientation (Cont. O. D. in response to environmental demands).	Status quo (resistance to organization change).
Dynamic, flexible (encouraging innovation and change).	Rigid, hierarchical (conformity to rules and procedures).
Goal, achievement (oriented towards organizational growth and effectiveness).	Economy, efficiency (emphasis on individual performance).
Complex, multiple objectives.	Simple objectives.
Outward looking (changing environment).	Inward looking (routine operations).
Time bound.	Nearly no time bound.
Scope of operation wide (large organization).	Limited (small size).

Democratic and participative (wide sharing).	Authoritative, directive (centralized decision-making)
--	--

ملاح إدارة التنمية Features of Development Administration

يشير إ. ويدنر (1970) E. Weidner إلى بعض ملاح إدارة التنمية، نوردها (بتصرف) في النقاط التالية:

1. توجه للهدف Goal Orientation; to achieve socio, economic, political, goals بمعنى، مرتبطة بتحقيق نتائج تنمية مبرمجة مستهدفة؛ اجتماعية -اقتصادية، سياسية وثقافية.
2. التوجه نحو إشباع حاجات المواطنين Clients orientation. بمعنى، أنها معنية برفع مستوى الطبقة الفقيرة في المجتمع.
3. الالتزام وتحمل المسئوليات Commitment orientation، بروح معنوية عالية ودوافع قوية، لتحقيق الأهداف التنموية، المتمثلة في المطالب والاحتياجات العامة .
4. التوجه نحو التقيد بالمدة الزمنية المحددة Time Orientation: complete tasks on time. بمعنى، أن تُنجز كل الأعمال التنموية في إطارها الزمني المُحدّد لها مُسبقاً.

5. التوجّه البيئي Ecological orientation. بمعنى، أنها نظام مفتوح، تتفاعل

باستمرار مع النظم؛ البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

6. التوجّه نحو المشاركة المجتمعية Citizen participation orientation.

بمعنى، لا تعتبر الناس مستقبليين سلبيين للخدمات، بل إعطاء

الأولوية لمشاركتهم النشطة في تشكيل وتنفيذ السياسات التنموية.

7. الاستجابة لتلبية احتياجات المواطنين ومتطلباتهم Responsiveness: to

citizens needs, demands . فكلما كانت الاستجابة أسرع، كلما

اتسعت رقعة التنمية وانتشرت.

تحديات إدارة التنمية Challenges of Development Administration

تتمحور إدارة التنمية حول الدولة State-centric والمواطنين، وفي ظل تحوّل

العالم إلى ما يُعرف بالعولمة، تحوّل التمّحور من حول الدولة إلى تمّحور

حول السوق Market، من خلال إدارة جديدة للشأن العام. وحدث هذا التحوّل،

لأن إدارة التنمية تواجه تحديات منذ مدة طويلة، وهي صعاب متعددة ومختلفة

الأوجه، ومعظمها جاءت أساساً من تحكّم؛ الاتجاهات البالية السلبية، ونظم

التفكير التي عفي عليها الزمن، وغياب احترام أهمية الوقت وقيمة العمل،

وسيادة نظم التعليم التقليدية والفساد السياسي. وفي العموم يمكن القول، أنها

تحديات تتمثل في محورين أساسيين؛ معوّقات متعلّقة بالبيئة الإدارية،

ومعوّقات مرتبطة بالموارد البشرية.

أولاً-معوقات متعلقة بالبيئة الإدارية:

وإن كانت إدارة التنمية عملية تطويرية مستمرة، تستهدف تحقيق التنمية الشاملة؛ إلا أنها تواجه تحديات من أهمها أن ليبيا دولة ريعية بامتياز، إذ تعتمد في اقتصادها على مورد طبيعي واحد هو النفط، جعل الاقتصاد المحلي مرتبطاً به؛ سعراً وإنتاجاً، صعوداً وهبوطاً، وتوسعاً وانكماشاً، وهذا بدوره يؤثر على التنمية الشاملة لارتباط نجاحها بموازنة الدولة.

ومن الملاحظ بشأن إدارة التنمية، أن هناك معوقات مرتبطة بالبيئة الإدارية، منها:

1. الافتقار إلى البنية التحتية من طرق وجسور ومرافق عامة، إذ تُعتبر البنية التحتية السيئة غير ملائمة Inadequate Infrastructure، كما يُعتبر عدم التوفر الكافي للكهرباء من معوقات التنمية (World Bank, 2011).
2. عدم العناية الكافية بالتنمية التي يرغبها المواطنون، Inadequate concern ،with people drives development.
3. معوقات تاريخية مردّها التغيير السريع في وظائف الجهاز الإداري، فقد كانت هذه الوظائف تتركز في ميادين تقليدية في الإدارة العامة المألوفة مثل: حفظ النظام والأمن وإدارة المرافق التقليدية في الدولة، ولكنها تحولت بعد فترة إلى وظائف اقتصادية تربوية وثقافية واجتماعية. ويعني ذلك أن الخبرات التقليدية، لا تفيد في تحقيق أهداف التنمية.

4. معوقات تنظيمية، وجود نقص في تنظيمات إدارة التنمية وعدم إتباع الأسلوب العلمي في مجالات كثيرة، أهمها؛ وضع النظم واللوائح وتوصيف الوظائف والإجراءات الإدارية الملائمة للعمل الجديد المطلوب من الجهاز الإداري.

5. تفشي الفساد الإداري Administrative corruption. الفساد الذي قال عنه ابن خلدون في مقدمته النفيسة: " إن انتشار الفساد يدفع بعامة الناس إلى مهاوي الفقر والعجز عن تأمين مقتضيات العيش. وبداية لشرخ يؤدي إلى انهيار الدولة". لذا، يُعد الفساد مشكلة كبيرة ومعيقاً للتنمية، من خلال تقويض مصداقية مؤسسات الدولة وتآكل ثقة الجمهور فيها.

6. عدم الاستقرار السياسي، تعدد تغييرات الحكومة لا تتغير معها السياسات فقط، بل أيضاً في أفراد الكوادر البشرية، الأمر الذي يُعيق التنمية من خلال؛ خلق حالة من عدم اليقين وعدم الاستقرار في المؤسسات الحكومية، مما يؤدي الى عدم وضوح غايات التنمية ويجعل من الصعب تنفيذ السياسات والبرامج بفاعلية.

7. عدم وجود استراتيجيات وخطط عمل واضحة للإدارة الحكومية. فغياب الخطة الشمولية، يجعل كل إدارة تعمل بشكل منفرد وفقدان الترابط بين أجهزة التنمية الإدارية.

8. السيطرة السياسية Excessive political control and nepotism in administration، المفرطة والمحسوبية في الممارسة الإدارية، من خلال

- تدخل السياسيين في العمل الإداري والتعيينات، مما يؤدي إلى تعطيل العمل الإداري وتأثير سلبي على الكفاءة.
9. تماهي البيئة التشريعية والقانونية، ومن ثم ضعف النظام القانوني والقضائي، وعدم فاعلية تطبيق القوانين وتنفيذ الضوابط.
10. لتدخل الجماعات المسلحة الفوضوية والتبعية السياسية لبعض الدول الأجنبية، انعكاسات واضحة على المشهد الليبي، مما يؤثر سلباً على الإدارة الحكومية، ويعيق عملية تنفيذ الخطط والبرامج الحكومية.
11. من الصعوبات الأساسية وجود عوائق الثقافة والاتجاهات Cultural and attitude barriers، حيث تتطلب التنمية إدارة حركية Mobilized وليس مجرد إدارة بيروقراطية تميل إلى تفضيل الاستقرار Stability والاستمرارية Continuity. فنجد خريجو الكليات مثلاً يُذعنون لوجود سلوكيات عمل عقيمة، تفيد التركيز على القواعد وتتبع الإجراءات الروتينية بحذافيرها.
12. تقادم الأنظمة وعدم تلاؤمها مع التطورات الإدارية والمالية الحديثة، والافتقار لاعتماد التكنولوجيا الحديثة، ومن ثم فقدان الابتكار والتجديد.
13. سوء إدارة المنشآت، مما يحول دون تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة، وتفشى البيروقراطية، والتمسك بالمركزية الشديدة عند اتخاذ القرارات، مما يقلل من فاعلية القرارات ويُحد من كفاءة تطبيقها.
14. النمو العشوائي للأجهزة الإدارية وتفشي ما يُصاحبه من علل وأمراض. ومعاونة الجهات والإدارات الحكومية من البيروقراطية. فعمليات الإدارة التقليدية لا تزال غائصة Bugged down في اتباع إجراءات طويلة غير

ضرورية لا تتفق والإدارة الذكية، وتتبنى تقديم خدمات سريعة يبدو أنها دائماً محفوفة Latched بالفساد.

ثانياً- معوقات مرتبطة بالموارد البشرية:

عموماً يمكن القول، أن العوائق ذات الصلة بالموارد البشرية تتمثل في:

1. هناك ضياع كبير للمواهب والقدرات المحدودة المتاحة للإدارة، حيث وجود الكثير من المهارات في الإدارة، ولكنها مهارات في غير محلها، (غياب وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، أو قل مفارقة Paradox (الشخص الصغير والكرسي الكبير!).
2. النقص في المهارات، ليس في الخبرات العالية في المجالات التجارية والهندسية، بل في المهارات المكتبية البسيطة، إدارة الملفات File management مثلاً، كذلك فن التواصل مع الغير والكتابة بأنواعهم، وما شابه. وتعيين الأفراد غير أكفاء، وذلك لاعتبارات شخصية غير موضوعية.
3. عدم التوافق بين تخصصات الموارد البشرية ومتطلبات التنمية. وسوء تحديد الحجم الأمثل من الموارد البشرية.
4. هجرة الخبرات الإدارية؛ إما طلباً للكسب المادي والمعنوي، أو هروباً من الإكراه السياسي.

5. غياب القيادات الواعية، التي تتحمل مسؤولية تحقيق التنمية، والسبب أن القياديين غير مؤهلين، وعدم انسجام القيادة مع متطلبات إدارة التنمية الموضوعية، وخصائصها.
6. نقص المديرين المؤهلين من ذوي الكفاءة العلمية والخبرة، القادرين على النهوض بأعباء التنمية، والافتقار في المهارات البشرية ووسائل العمل Shortages of skills and tools، حيث وجود عجز في توافر؛ القوى العاملة الماهرة ووسائل العمل، وهي أهم تحدّي.
7. الافتقار إلى المهنية في العمل البيروقراطي Lack of bureaucratic professionalism.
8. السيطرة البيروقراطية على التنمية Bureaucratic domination in . development
9. تدنى أولوية ضمان الجودة والمراقبة والتقييم Low priority for quality .assurance monitoring and evaluation
10. للتصنيف الوظيفي أهمية كبيرة، تتمثل في؛ بناء الهياكل التنظيمية وإعداد الوصف الوظيفي وتحديد المؤهلات اللازمة لكل من يشغل أية وظيفة. ومن ثم، وضع الشخص المناسب في المكان المناسب. ويساعد التصنيف الوظيفي في تحديد ما يعرف بالمرونة المهنية Professional elasticity للموظائف المختلفة، وتخطيط القوى العاملة وتحديد احتياجاتها التدريبية والتطويرية. وإذا ما صُنّف نوعية معينة من العمالة في غير

محل تصنيفها، فكمّن يضع الدليل في غير محله! وتترتب على ذلك مأس إدارية واقتصادية كثيرة.

11. للاستدلال على ظاهرة سوء التصنيف، نذكر أمثلة مستمدة من الحياة

العملية، مثل الخلط بين؛ أساتذة الجامعات والمعيرين، المهندسين والفنيين والحرفيين، الأطباء والبيطريين، والمحاسبين وكتبة الحسابات، وهي تصنيفات نجد أصحابها يمارسون أعمالهم من باب المحاولة والخطأ Trial and Error، لعدم توافر شروط انتمائهم إلى هذه التصنيفات.

12. الفساد الأكاديمي طامة كبرى مسكوت عنها، حيث ظهور الكثير من

حملة الألقاب المزيفة دون رادع، الذين امتلكوا موهبة فذة في التضليل وخط الحق بالباطل، لا سيما "لصوص بدرجة دكتوراة". وفي هذا السكوت أو التلكؤ في اتخاذ إجراءات جريئة وحاسمة وراعدة حيالها، هو استهانة بالعلم ومستقبل الوطن.

13. لعل أسوأ حوادث الفساد ما أحدثته " طواحين الأطروحات العلمية "،

وهي سوق تُباع فيه الكتابات الأكاديمية. إن ظاهرة الشهادات المزورة، طعنة في مستوى التعليم الذي كان يوماً أحد مفاخر البلاد! وكان يجب على الجهات المعنية، أن تقف موقفاً حازماً للحد من هذه الظاهرة.

وصدقت من قالت:

ما كانت الحسناء ترفع سترها... لو أن في هذي الجموع رجالا

14. الفساد العلمي بالغ الخطورة والتأثير في؛ التنمية السياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والعلمية. والكارثة أن تجد الذين انخرطوا في هذا الفساد، هم من يتولون مواقع متقدمة في المجتمع، بينما المتفوقين والتميزين والمجتهدين، هم في انتظار فرصة عمل قد لا تأتي!
15. الفساد العلمي الذي تنتهك فيه شروط وأخلاقيات الأمانة العلمية، يضعنا أمام نهضة علمية مُخادعة، بقدر ما يعني البيئة الخصبة لتخريج مسؤولين فاسدين في؛ الإعلام، الطب، المحاماة، الهندسة، والتعليم... الخ. فهل نتوقع من أي من هؤلاء أن يكون موضع ثقة، ونزيهاً في عمله وبالمسؤوليات المنوطة به، وصاحب ضمير حي؟!

الحلول المتاحة لإدارة التنمية:

العقبات التي تواجه إدارة التنمية، تجعل من الصعب على هذه الإدارة أن تحقق الأهداف التنموية المنشودة، ومن ثم التقدم الاقتصادي والاجتماعي وبناء الدولة. عليه، يجب أن تُبذل الجهود المخلصة لتحسين إدارة التنمية، كي تستخدم كأداة Instrument لتنفيذ برامج ومشاريع التنمية المختلفة.

والجهود المأمولة للتحسين، ذات صلة بالتغيرات الكمية والنوعية في السياسات البيروقراطية والبرامج والإجراءات وطرق العمل، والهياكل التنظيمية، وأنماط التوظيف، وتحديد كم ونوعية الأفراد اللازمين للتنمية من

مختلف المهن والوظائف، وأساليب العلاقات الحسنة مع زبائن الإدارة أفراداً كانوا أم جماعات (Bishwambhar Grimier and Mohamed Ashraf.2016).

عليه، نرى أن الحلول المتاحة للنهوض بإدارة التنمية، قد تتمثل في النقاط التالية:

1. إدارة وتخطيط القوى العاملة، Manpower planning and

management، يجب أن يوجد تخطيط جيد للقوى العاملة، بهدف توفير معروض من القوى العاملة المؤهلة المدربة لتنفيذ برامج التنمية، ويجب أن تكون البيروقراطية مرنة ومتأقلمة Acclimatation، لتستجيب بسرعة لضرورات Exigencies التنمية. كما يجب ألا تكون القواعد البيروقراطية والإجراءات، لها الأولوية أو الأسبقية على الأهداف المطلوب تحقيقها.

2. يجب تبني لامركزية السلطة والقرار Decentralization، لتمكين

الوحدات الإدارية على أرض الواقع أن تتخذ القرارات المطلوبة دونما أي تأخير، لأن معظم الأنشطة التنموية يجب أن تكون على أرض الواقع، ولا تكون سلطة القرار بعيدة حيث مقر السلطة الإدارية. وهذه دعوة لتبني النظام الفدرالي، إذا ما أردنا تطوير إدارة التنمية في ليبيا.

3. تحسين البيروقراطية Ameliorated bureaucracy، يجب أن تُؤمن

البيروقراطية التنسيق والمشاركة للمواطنين، بخصوص الأنشطة التنموية التي تهمهم، فقد لا تستطيع بيروقراطية الدولة تحمّل كل

المسؤولية التنموية وعبء التنمية. وبالتالي، على الأفراد ما استطاعوا المشاركة في ذلك، تحت مبدأ عام من أخلاقيات العمل. ومن هنا، يجب تبني إعادة الهيكلة الإدارية Administrative reform، ويشتمل ذلك على التفاعل بين السياسة والإدارة من أجل تحسين تقديم الخدمات للصالح العام. كما يجب أن تكون البيروقراطية؛ مُساءلة Accountable ومدفوعة بتحقيق النتائج ومتوجهة لخدمة العامة وذات كفاءة وفاعلية ومصداقية وشفافية في العمل. (Brunson and Olsen, 1993).

ملاحظات ختامية:

إن الإدارة المتخلفة لا تُكَبِّل انطلاقة المجتمع وتسيء إلى المواطن فحسب، بل تُشكِّل عبئاً على الاقتصاد الوطني الذي بحاجة لجذب المستثمرين وحوز ثقتهم، مستثمرون يكفي لعزوفهم عدم شفافية الإجراءات، والمعاملات المحفوفة بالرشاوى!

ولعل المُتنبِّع لأحوال الإدارة الليبية، يجدها مكاناً للذمّ أكثر منها موقعاً للإطراء والمديح، جهازاً إدارياً اتسم بالترهّل والوهن والفساد؛ فساد سياسي وإداري ومالي وقيمي له نفوذ وتأثير، شل كل إجراء قانوني، قد يُتخذ ضد أي من رموزه الذين تُلاحقهم لعنة الفساد. وأصبح تطويرها أمراً لا حيدة عنه، فلا يستطيع أحد العمل في ظل أنظمة لا تُساعد على الإبداع، وآليات لا تُلد إلا المزيد من الإجراءات المعقّدة التي عادة ما يكون ضحيتها الزبون (المواطن).

لعلّ أقوى بيت شعر في اللغة العربية لصاحبه المُتنبّي، وأكثرها غرابة أن قال:

أَلَمْ أَلَمْ أَلَمْ بِدَائِهِ ... إِنَّ أَنْ أَنْ أَنْ أَنْ أَنْ أَوَانِهِ

نعم، لقد آن الأوان أن نواجه بمسؤولية، التحديات التي تواجه إدارة التنمية في ليبيا. واحسب أن الانظار تتجه إلى تحديد النهج الواجب اتباعه؛ يُفترض فيه ألا يُعيد انتاج ما هو مشكّو منه. بل يجب أن تكون عملية شاملة مستدامة؛ في الذات كما في الفكر، في النظرية كما في التطبيق، في النظم كما في

الوسائل، في القوانين كما في الإجراءات، في استيعاب التطورات الإدارية والتكنولوجية واختيار قيادات ذات كفاءة ونزاهة، والقدرة على مساءلة كل مسؤول عن أدائه.

ينمّ وجود الفساد في ليبيا عن ضعف إدارة الحكم، فساد ترعرع لضعف في السياسات العامة وهشاشة المؤسسات وعدم فاعلية القوانين والأطر التنظيمية. الأمر الذي وضع ليبيا في مواجهة جُملة من التحدّيات، تقف عائقاً في وجه برامج التنمية في ليبيا، تحمّل الشعب الليبي-ولا يزال- تبعاتها، وأصبحت مطالب الناس بالإصلاح الإداري ومحاربة الفساد صُراخاً ينمّ عن حجم الوجد.

عليه، نقدم من خلال النقاط التالية ملاحظات ختامية، نطرح من خلالها وجهة النظر العلمية، التي قد تُسهم في الاستعداد لمواجهة التحدّيات، ولنؤمّن تفهّم الإدارة وطبيعة عملها، ومن ثم حُسن إدارة التنمية. وحسبنا قوله تعالى: " وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنهَآكُمْ عَنْهُ ۚ إِنَّ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَنْطَعْتُ ۗ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللّٰهِ ۗ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ " (آية 88: سورة هود). وهذه الملاحظات، هي:

1. إن سوء إدارة الاقتصاد الوطني، هي الأساس في حدوث واستمرار حالة التخلف في ليبيا. فالممارسة الإدارية السيئة من قبل بعض التنفيذيين تتم خلف الكواليس، وهي التي جلبت لنا الفساد الإداري ومشتقاته اللعينة. ولن

- نخرج من الفساد وظلمته، إلا من خلال قيادات إدارية واعية مخلصه مُميزة وأمينه.
2. نعلم أن هناك مستفيدين من الإبقاء على الوضع الراهن، ومنهم من سيظل على الدوام عائقًا، أمام أي جهد باتجاه تحقيق المراجعة والتصويب والإصلاح، لأنهم يُدركون أن لا مكان أو مصلحة لهم، إذا ما انعقد العزم على اتخاذ قرارات جريئة نحو تحولات إصلاح طال انتظارها.
3. مجتمعنا مُطالب بالتطور والتقدم، ولن يتم ذلك إلا من داخله، وتغيير ما لا يتفق مع طموحاته في التنمية. ما نحتاجه هو محاولة فهم ما آل إليه واقع حالنا، وبدون هذا الفهم يتعذر تجاوز ما نحن فيه، ولن نتمكن من بلورة رؤية سديدة للمستقبل مستوفية الشروط.
4. علينا أن نفتش عن الإدارة لوضع ملفها في صدارة الأولويات الوطنية، لتطويرها؛ بفلسفتها وإنسانها ونظمها وأساليب عملها. تطوير لا يُحصر في تبسيط الإجراءات والتركيز على ما عُرف بالإدارة الإلكترونية، بل باقتلاع ثقافة سائدة ارتبطت بممارسات إدارية بالية، تتم على أسس المحسوبية والولاءات السياسية.
5. إن المُعالجة الناجعة للفساد تتطلب؛ إرادة سياسية واجتماعية، وإدارة كفؤة قادرة على تحقيق مزيج من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والقانونية والإدارية والثقافية، والعمل على تفعيل الأجهزة الرقابية، من خلال إصدار التشريعات المناسبة، وإمدادها بالقيادات والكوادر الفنية والإدارية المؤهلة الأمانة ذات السمعة الحسنة، كي لا تُكوى البلاد بنار الفساد، فتتهاوى مؤسساتها، ليتجرّع الجميع أدرانها.

6. مخطئٌ من ظن أن مفهوم الفساد يقتصر على الرشوة، فالفساد الأكبر هو الفساد السياسي، الذي هو أصل كل فساد، لأنه يذبح وطناً بأكمله، فتقل مشاعر الوطنية بل وربما تتعدم عند الجميع، وتضيع الحقوق والقانون معها، وتسود شريعة الفوضى. إن التركيز على ملف "مكافحة الفساد"، وهو ملف صعب معقد، تتداخل فيه المصالح، وتتدافع القوى، هو أشبه بـ "صراع الفيلة!" إلا أنه من الضرورة بمكان، استئصال ورم الفساد وقطع دابر الفساد المؤسسي قبل أن يستفحل، إن لم يكن قد استفحل فعلاً.

7. لا يُستبعد أن نسمع عن شخص ما يحمل شهادة مؤهل جامعي في علم توليد النمل! في ظل وجود تسونامي الشهادات الجامعية المزورة! فعمليات تزوير الشهادات والمؤهلات الجامعية تتم في وضح النهار في دول عدة! إنها ظاهرة تُشكّل طعنة مُؤلمة في خصر التعليم. لذا، يتوجّب على السلطة التشريعية أن تُصدر قانوناً لمعالجة هذه الظاهرة، التي حصل عليها كثير من الشخوص في القطاع العام والخاص، يُحظر الاعتراف بهذه الشهادات الوهمية المزورة، ويُجرّم الشركات والمؤسسات المستقطبة لأصحابها للعمل لديها، ويجرّم حملة تلك الشهادات.

8. القيادات الحالية مُعظمها غير مُؤهلة في الإدارة، ولا يُمكن لشخص أن يكون قيادياً دون صقل مهاراته في القيادة والإدارة عموماً، حتى يخرج من تحت عباءة تخصصه، وينتقل إلى صفوف القيادات الإدارية المُتميزة. نحن لدينا كليات ومعاهد تُخرج طلاباً في علوم الإدارة والإدارة التنفيذية، لكن لا يوجد لدينا معهد متخصص يُخرّج قيادات إدارية، ولا ندري إلى متى سنبقى

- كذلك؟ فالدول تُبنى بفضل قياداتها الرشيدة، التي تُفجّر طاقات المجتمع لتدفعهم وتمضى بهم ومعهم إلى رحاب المستقبل، بعزم لا يلين.
9. علينا أن نعترف أن الإدارة ما تُمارس في بيئة غير صحية. فالبيئة الخارجية للجهاز الإداري تعاني من سلبيات كثيرة، تحد من نجاحات التنمية والإصلاح. فكثيراً ما تنتقد هذه البيئة الخارجية الجهاز الإداري على بُطئه وعدم فاعليته، مع أنها هي السبب، لاهتمامها بمصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة، ما جعل الإدارة تعيش في حالة من تناقض القيم!
10. توالى على الشعب الليبي حكومات انتقالية، لم يكن القضاء على الفساد أولوية سياسية واجتماعية لها. فلا حاربت الفساد ولا قضت على المفسدين، لا حمت المجتمع من مخاطر الفساد وأضراره، ولا استطاعت أن تُعدّ خُططا استراتيجية لهذه الحماية!
11. إذا كان القاضي لا يكون قاضياً إلا بمجاهرته بالعدل، والوقوف في مواجهة الظلم والطغيان، والنهي عن المنكر، والدعوة إلى الرشد والصالح -حتى ولو كان المخاطب رأس الدولة -فإن هذا يتوجب استقلالية القضاء، والعمل على تعيين قضاة من ذوي الكفاءات والمؤهلات والضمان الحية. أليس العدل أساس الملك؟
12. إننا نتطلع لبناء ليبيا دولة العدالة، ولن يتأتى ذلك بالأمانى، وإنما بالعمل الصادق المخلص الدؤوب، الذي يتطلب البدء بإصلاح النظام التعليمي ومؤسساته على مختلف المستويات؛ التعليم العام والتقني والجامعي والمؤسسات الصحية، علاوة على التركيز على التدريب بمختلف ضروبه ومستوياته، وتسيير العمل بعقلية مُبدعة لا عقيمة مُكبّلة بالروتين الإداري.
13. وتبقى الحقيقة، أن الحُكم الرشيد عامل حاسم؛ للاستقرار الإداري ولعملية النمو المُستدام ومحاربة الفقر و لرفع مستوى معيشة المواطنين. والحكم غير

السّوي؛ مُعَوِّق للتنمية ومُكَبِّل للجهود الهادفة لرفع المستوى المعيشي، ومُعَمِّق للفاقة والعوز والتمييز بين فئات المجتمع، ومُساهم في تفاقم عدم الاستقرار الاقتصادي والإداري والاجتماعي. وليبقى الأمل، بأن يكون التطوير الإداري المنشود، هو أحد ثمار الثورة ومخرجاتها.

مصادر الورقة

1. القرآن الكريم. سورة هود، الآية 88.
2. ابن خلدون. المقدمة.
3. أحمد السيد كردي (2021). "دور-التنمية الإدارية في التنمية الشاملة". alrai.com/article.
4. "الفساد العلمي، الطامة الكبرى"، القبس الكويتية (28 مارس 2019).
5. حسن أبشر طيب(1988م). إشكالية الإصلاح والتطوير الإداري. الكويت: منشورات ذات السلاسل.
6. عبد الرحمن تيشوري (2006م). "التنمية الادارية والاصلاح الإداري". الحوار المتمدّن-العدد 1421. www.ahewar.org/debat/
7. عبد الجليل آدم المنصوري(2004م). "التصنيف الوظيفي: من محنة البيانات والمعلومات إلى إشكالية في التخطيط ومأساة في الإدارة". الإدارة العامة في ليبيا: الواقع والطموحات. تحرير: عبد الجليل آدم المنصوري وزاهي المغيربي. منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي.
8. عبد الجليل آدم المنصوري(2016م)، "الاستقرار الإداري-الفساد والتوظيف"، ورقة منشورة في تقرير التنمية البشرية الليبي لسنة 2017م.
9. عبد الجليل آدم المنصوري(2016م)، "الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية"، ورقة منشورة في تقرير التنمية البشرية الليبي لسنة 2017م.
10. عبد الجليل آدم المنصوري(2016م). " الفساد: طبيعته وآثاره واستراتيجية مكافحته". ليبيا الأمل والمستقبل-الإصلاح الاقتصادي ورؤية التغيير. تحرير: عطية المهدي الفيتوري وعبد الجليل آدم المنصوري. منشورات مصرف ليبيا المركزي-البيضاء.
11. موسى اللوزي (2000م). التنمية الإدارية: المفاهيم، الأسس والتطبيقات، عمان: دار وائل.
12. مرضى عبد العزيز الحمود(1989م). " التلازم بين التنمية الإدارية وإدارة التنمية ". عالم الفكر. المجلد 20، العدد 2.
13. محمد الرميحي(1995م). "الإدارة فن لا يعترف به العرب المعاصرون". العربي، العدد440.

14. Bishwambhar Ghimire and Muhammad Ashraf, (2016). **Beleaguered Administration: A Study of Administrative Reforms in Nepal.**
15. Biswas, A (2023) Development Administration; Meaning, Features and Challenges. www.schoolofpoliticalscience.com/development-administration
16. Chukwuemeka, E (2022). Marriage of Inconvenience between Neo Imperialism and Nigeria Development; Can Hippo and Rhinos Tango? Abbot Books Ltd Nigeria.
17. Donald C. Stone (1966). 'Tasks, Precedents and Approaches to Education for Development Administration'. *Education for Development Administration*. Brussels: International Institute of Administrative Sciences.
- 18 . Dwivedi O.P. **Development Administration: An Overview.** *Indian Journal of Public Administration*, Vol. 43, Issue 3. (July 1997).
19. Eneh Maximus Ikenna and Dr. Aloy Aduma_Tochukwu (2023). "Challenges of Development Administration in Nigeria: Issues and Prospects ". JPDS, 14(1).
20. Omeje P. (2019). Development and Bureaucracy; Prospects and Challenges. **Journal of Development Studies**. 2(1).
21. Pardeep Sahni, Etakula Vayu Nandan (2010). **Administrative Theory**. PHI Learning Private Limited, New Delhi.
22. Riggs, Fred W., ed. (1970) **Frontiers of Development Administration**. Duke University Press, North Carolina.
23. Robbins, S., & Judge, T., (2013), "**Organizational Behavior** 15th.ed. Edition, Pearson, New Jersey, USA.

24. Sharma, Tejaswi (2020). Development Administration in Developing Country with Reference to Nepal: Dead or Alive?
25. Verma S.P. and S.K. Sharma (eds.) 1984. **Development Administration**. IIPA: New Delhi.
26. Weidner W. Edward, ed. (1970). **Development Administration in Asia**. Duke University Press, North Carolina.
27. <https://www.economy2day.com>.

عندما يمارس الفساد علناً
الفساد ثقافة ليبية راسخة وأزمة ولودة وغياب إرادة
ومعوقات للتنمية
أ. د. عبد الكريم علي مصطفى
أ. فاتن رمضان محمد

1. الملخص:

الفساد ظاهرة ليست بالحديثة، وإنما هي من الظواهر القديمة التي عرفتها المجتمعات الإنسانية على مر العصور، ولكنها قد تختلف في حدة انتشارها من مجتمع لآخر، وخصوصاً في الدول النامية، والتي منها ليبيا التي تعد بيئة صالحةً لانتشار الفساد في ظل غياب سلطة الدولة وقوانينها، وهشاشة النظام الأمني، وغياب تام لمؤسسات مراقبة الفساد ومكافحته، وجاءت أهم أهداف الدراسة في محاولة الإلمام بماهية مفهوم الفساد، وأسبابه، ورصد أهم مظاهره، والوصول إلى أهم الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد، والإحاطة بواقع الفساد في ليبيا ودلالاته ومضامينه، وتسليط الضوء على بعض أهم مشاكل الفساد المعرّقة لبرامج التنمية، وتقديم الحلول والمقترحات التي تساعد في الحد من انتشار هذه الظاهرة، حيث كشفت الدراسة عن ارتفاع معدلات الفساد في ليبيا بشكل مرتفع وخطير حسب مؤشرات البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية، الأمر الذي يعد عائقاً كبيراً أمام برامج التنمية والإصلاح والنهوض بمقدرات الدولة.

الكلمات المفتاحية: الفساد، أسبابه، دلالاته ومضامينه، آثاره على التنمية.

1.1 الإشكالية:

تزايدت في الآونة الأخيرة ظاهرة الفساد، وأصبحت آفة تعاني منها الكثير من الدول؛ نتيجة لآثارها السلبية في التنمية وفي النظام المالي والاقتصادي، فهي ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية معقدة، تتجلى في إساءة استخدام السلطة؛ لتحقيق مكاسب شخصية، وما يخلفها من انعكاسات سلبية على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وزعزعة الثقة في أنظمة الدولة وقوانينها، فهو يأخذ أشكالاً مختلفة تتجلى في: الرشوة، والمحسوبية، واختلاس الأموال العامة، واستغلال النفوذ، وغيرها من الممارسات غير المشروعة التي تقوض نزاهة وعدالة كفاءة المؤسسات، ويعيق العمليات التنموية.

يعتبر الفساد ظاهرة قديمة قدم الدول وأنظمتها السياسية، التي انتشر فيها الفساد بشتى أنواعه وصوره، حتى عمّ كافة دول العالم، ومختلف الأمم والشعوب المتقدمة والمتخلفة منها، مع تفاوت في درجة انتشاره وخطورته (العماري، 2019: 184)، وزيادة حجمه واتساع دائرته، أصبحت تهدد مسيرة التنمية، وانهيار اقتصاديات الدول، حيث يعتبر إحدى آفات العصر، كما أنه موجود في القطاعين العام والخاص، حيث شكّل الفساد بكافة أشكاله عقبة في طريق التنمية، ويقوّض ثقة المجتمع في السلطة الحاكمة، حيث أرجع الخبراء والمتابعون لشؤون التنمية بسبب فشل معظم التجارب والمشروعات التنموية وتفاقم الأزمات المالية والاقتصادية إلى انتشار ظاهرة الفساد؛ وذلك بسبب غياب مؤشرات الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد، إذ تشير تقارير منظمة الشفافية الدولية ومكافحة الفساد التي تُعنى بدراسة الفساد، ومدى

انتشاره في كافة أنحاء العالم، إلى درجة التفشي الكبير لكل أنواع الفساد، وهذا دليل على وجود ممارسات غير شرعية، تتعدد أبعادها ومظاهرها، وتنعكس على مخططات التنمية ومصالح الدول وأفرادها (مونة، حميداني، 2018: 2).

وبصفة عامة تعاني جميع دول العالم والدول النامية بشكل خاص من تفشي هذه الظاهرة، حيث يمثل الفساد في الدول النامية، خصوصاً العربية منها، وفقاً لتقارير منظمة الشفافية الدولية أكثر من نصف حجم الفساد عالمياً، والفساد مهما كانت أسبابه وأشكاله يترتب عليه انخفاض في كفاءة تخصيص وإدارة الموارد الاقتصادية، ونمو مفرط للقطاع غير الرسمي في الاقتصاد، وضعف في تحصيل وإنفاق الإيرادات الضريبية، وخلل في سياسات الإنفاق العام، وارتفاع معدلات التضخم، وسوء في توزيع الدخل والثروة وغيرها من الآثار التي تنعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والتماسك المجتمعي (بوخشيم، الدرسي، 2021: 160)، وتوجد في ليبيا تقريباً جميع أشكال الفساد الموصوفة في اتفاقية الأمم المتحدة، حيث تفيد التقارير بأن ليبيا واحدة من أكثر الدول فساداً في العالم، فطبقاً لمؤشر منظمة الشفافية الدولية للفساد، فقد احتلت ليبيا المرتبة 170 من بين 176 دولة خلال سنة 2016، أي من أسوأ الدول فساداً في العالم، كما بيّنت نتائج فحص ديوان المحاسبة الليبي في تقريره السنوي لسنة 2015 حجم الفساد المستشري في مؤسسات الدولة والجهات العامة والحكومية، وقدمت مؤشرات خطيرة في تزايد ظاهرة الفساد في ليبيا، ومدى تأثر جميع القطاعات والمؤسسات به (إنبيية، 2016: 2)، وعادت واحتلت أيضاً المرتبة 168 من بين 198 دولة لعام 2019 في الفساد، وازدادت هذه الظاهرة انتشاراً خصوصاً بين عامي

2011 - 2015 نتيجة عدم الاستقرار السياسي، والانفلات الأمني، والصراع المسلح، مما أزهق ميزانية الدولة بشكل خاص والاقتصاد الكلي بشكل عام، ما أثر في عملية النمو والتنمية (تقرير معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، 2021: 18).

ومن هنا، فإن الورقة تتوق للإجابة على المسألة الآتية حول: ما أهم انعكاسات أو آثار الفساد على برامج نهضة المجتمع وفرص إحقاق التنمية في ليبيا؟

2.1 الأهمية والأهداف:

تكمن أهمية هذه الظاهرة في كونها من الظواهر التي أصبحت تشكل خطرًا على الدول النامية عامة، وليبيا خاصةً، والتي تعاني من مستويات عالية من الفساد على كافة مؤسساتها وقطاعاتها، مما يهدد استقرارها ونموها، ويعيق سيرها نحو برامج التنمية والإصلاح، التي وجب تسليط الضوء عليها، والانتفات إليها في محاولة لفهم طبيعة هذه الظاهرة، وأسبابها، وحجم تأثيرها في التنمية والمجتمع ككل، وإيجاد حلول فعالة، ومن هنا تأتي أهداف هذه الدراسة في:

1. محاولة الإلمام بماهية مفهوم الفساد وأسبابه ورصد أهم مظاهره.
2. الوصول لأهم الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد.
3. الإحاطة بواقع الفساد في ليبيا ودلالاته ومضامينه.
4. وربما تسليط الضوء على أهم مشكلات الفساد المعرقة لبرامج التنمية.

5. تقديم الحلول والمقترحات التي تساعد في الحد من انتشار هذه الظاهرة.

ومن خلال هذه الأهداف المطروحة، تسعى الدراسة إلى طرح تساؤلات أكثر إلحاحًا:

1. ما مفهوم الفساد وأسبابه وأهم مظاهره؟
2. ما هي الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة الفساد؟
3. رصد أهم وقائع الفساد في ليبيا.
4. إدراك أهم مشكلات الفساد المعرقة لبرامج التنمية.

3.1 الفساد وباء يفتك بالمجتمعات ويرمي بها إلى التهلكة:

جاهدة تسعى معظم الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ لتحسين مستويات شعوبها، إلا أن تحقيق هذا الهدف تعيقه مجموعة من المعوقات، والتي يأتي في مقدمتها الفساد، والذي يعتبر ظاهرة سرطانية لها آثارها السلبية في الدول، والتي لا تتوقف على المدى القصير فقط، بل تمتد بعيدًا على المدى الطويل، ما دفع الكثير من المختصين إلى تفسير جزء كبير من فشل التنمية في الكثير من الدول النامية، بالنظر إلى تفشي واستشراء ظاهرة الفساد في تلك الدول (بوخشيم، الدرسي، 2021: 161)، حيث إن الفساد اليوم ظاهرة عالمية وشر اجتماعي، يمنعنا من الصواب والتوازن والنمو الاجتماعي والتنمية، يُطلق عليه اسم الطاعون، وهو ليس مُعديًا فحسب؛ بل أيضًا لا يمكن السيطرة عليه، وينتشر مثل النار في الغابة، فهو يتعارض مع الديمقراطية والنظام الاجتماعي، وليس فقط معاديًا للناس، بل هو موجه ومستهدف ضدهم، ويدمر كيان الدولة في حال لم يتم استئصاله في أقرب وقت ممكن (Kaur, 2020: 11)، تتعدد وتختلف مفاهيم الفساد في

تعريفاته بالشكل الذي ربما يصعب حصره، وإن كان يدور في مجمله حول انحراف السلطة العامة لأجل تحقيق منافع أو مصالح خاصة، ويعرف الفساد لغة: يقال (فسد) الشيء، يفسد (بالضم)، فساداً، مصدر مشتق من الفعل الثلاثي (فسد)؛ أي نقيض للفعل صلح، ويأتي التعبير في معانٍ عدة بحسب موقعه، فالفساد عكس الصلاح، والفساد يعني التلف والعطب والخلل، كما يعني إلحاق الضرر بالأفراد والمجتمعات، كقوله تعالى: "ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ" سورة الروم، الآية 41 (يمينه، 2018: 2)، والفساد اصطلاحاً: تتعدد تعاريف الفساد وتختلف، فقد عرفه البنك الدولي بأنه: إساءة استخدام المنصب العام لأغراض معينة هدفها الربح الشخصي، ويكمن فهم سوء الاستخدام في هذه الحالة على أنه قبول رشوة، تقديم تسهيلات غير عادلة، مثل: إتمام اتفاق مع الطرف المفضل دون العطاء تكافؤ الفرص (الفتلي، 2009: 7)، وتعرفه منظمة الشفافية الدولية بأنه: إساءة استخدام السلطة الموكلة، لتحقيق مكاسب خاصة (Akhagbeni, 2019: 8)، وتعرفه أيضاً بأنه: عبارة عن معاملة معقدة تشمل شخصاً يقدم منفعة، غالباً ما تكون رشوة، والشخص الذي يقبل، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من المتخصصين أو الوسطاء؛ لتسهيل المعاملة (Kolge, 2018: 8)، أما كتاب هيئة المعونة الأمريكية لمحاربة الفقر، فيعرفه على أنه: سوء استخدام السلطة العامة لأجل نفع خاص، ويشمل في الغالب على: الرشوة، الاختلاس، المحاباة، استغلال النفوذ، الابتزاز، الاحتيال (حسن، عطية، 2022: 241)، أما الفساد وفقاً لتعريف الأمم المتحدة، فهو: "سوء استعمال السلطة العامة؛ لتحقيق مكاسب خاصة"، أما في موسوعة العلوم الاجتماعية، فيعرف الفساد بأنه: استخدام النفوذ العامة لتحقيق

أرباح أو منافع خاصة، ويشمل ذلك كل أنواع الرشاوى للمسؤولين المحليين أو السياسيين، ولكنه يستبعد الرشاوى التي تحدث فيما بين القطاع الخاص (إنبيبة، 2016: 4).

بالرجوع إلى التعريفات السابقة، يمكننا أن نعرف الفساد بشكل عام، بأنه عبارة عن سلوك غير أخلاقي أو غير قانوني من قبل الأفراد أو المنظمات الذين يُعهد إليهم بسلطة أو مسؤولية؛ لأجل تحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة، وبطريقة غير مشروعة؛ وذلك عن طريق إساءة استعمال السلطة واستغلال الوظائف والتي تتمثل في الرشوة والاختلاس والمحسوبية والابتزاز وغيرها.

فالفساد هو وباء خبيث له مجموعة واسعة من الآثار المدمرة على المجتمعات، فهو يقوّض الديمقراطية وسيادة القانون، ويؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان، ويشوّه الأسواق، ويؤدي إلى تآكل نوعية الحياة، ويسمح للجريمة المنظمة والإرهاب والتهديدات الأخرى التي تهدد الأمن البشري بالازدهار، ويؤدي إلى تآكل ثقة الجمهور في الحكومة، بل ويمكن أن يؤدي إلى القتل، فعلى سبيل المثال عندما يسمح المسؤولون المشاركون في الفساد بالتلاعب بالأدوية، أو عند ما يقبلون رشاوى تمكن من حدوث عمليات إرهابية وغيرها من آثار الفساد (Bhandari, 2023: 6).

4.1 الفساد.. التمدد والانعكاسات:

تتعدد الأسباب الكامنة وراء ظاهرة الفساد وتفشيها في المجتمعات، غير أن هذه الأسباب تتباين من مجتمع لآخر، وهذا حسب المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، والتي تشكل أرض خصبة لتنامي ظاهرة الفساد وتطورها، ومن هذه الأسباب ما يلي:

1. تدني مستوى المعيشة وانتشار الفقر والبطالة والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة (العفيفي، بن الشيخ، 2018: 4).
2. عدم مراعاة السياسات الاقتصادية، كمراعاة وجوب تحقيق التوازن أو العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية على السكان، مما يؤدي إلى اختلال توزيع الدخل بين فئات وشرائح المجتمع، مما يُمكن الأغنياء من استغلال الفقراء وذوي الدخل المحدود من الموظفين؛ لمضاعفة أرباحهم ومكاسبهم غير المشروعة.
3. تؤدي الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها المجتمعات بسبب الحروب والكوارث إلى قلة المعروض من السلع والخدمات، ومن ثم يزداد الطلب عليها، مما يستتبع ذلك ظهور السوق السوداء، بالإضافة إلى التحايل والرشوة لتجاوز القوانين والإجراءات التعسفية التي يتم فرضها في الظروف الاستثنائية (محمد، 2014: 544).
4. عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات في النظام السياسي.
5. ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها.
6. ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية في مكافحة الفساد.
7. تدني رواتب العاملين في القطاع العام، وارتفاع مستوى المعيشة، مما يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى، حتى ولو كانت من خلال الرشوة.

8. غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام، وهو ما يفتح المجال لممارسة الفساد.
 9. ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة بالرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتعها بالحيادية.
 10. عدم الإفصاح عن المعلومات وغياب حرية الإعلام (العفيفي، بن الشيخ، 2018: 4).
 11. ضعف الوازع الديني لدى الأفراد وغياب الضمير، مما تسبب في انتشار الفساد في المجتمع، فقد يجعل الفرد يسرف في إشباع رغباته وشهواته، فيحاول بكل الوسائل تحقيق ذلك سواء بطريقة مشروعة أو غير مشروعة، ما يؤدي إلى الرشوة وغيرها من مظاهر الفساد (محمد، 2014: 546).
- وغيرها من الأسباب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ... إلخ التي ساهمت في تفشي ظاهرة الفساد، وانتشاره على المدى الطويل.

5.1 مظاهر الفساد ومحتواه:

لا مرء فكما للفساد مظاهر واضحة، ويسهل التعرف عليها، فإنه قد يأتي ضمنا ومحتملا بمحتوى ذي أوجه مختلفة، فبين الفساد والصلاح أحيانا فارق طفيف، لا يدركه إلا متمعن أو مختص بدراسته، تعددت مظاهر الفساد وتنوعت، ولكن بعضها أكثر انتشارًا من بعضها الآخر، كما أن انتشار بعضها يؤدي إلى انتشار بعضها الآخر، ويمكن ذكر أنماط الفساد، وليس للحصر في: الرشاوى بمختلف أنواعها، والتزوير والتزيف، والابتزاز والاحتيال،

والسرقة والاختلاس، وإساءة استخدام السلطة والنفوذ واستغلال الوظيفة، والتهرب الضريبي والجمركي، وغسيل الأموال، وشراء الذمم والأصوات، والبيروقراطية، والمحاباة والواسطة والمحسوبية، وخيانة الأمانة والغدر، والتسيب الوظيفي بكل أشكاله، وأخذ فوائد دون وجه حق، والثراء غير المشروع، وغيرها من مظاهر الفساد، غير أن هذه الأنماط قد تمارس في دولة، وبعضها الآخر في دولة أخرى، وقد يكون بعضها شائع في مجتمع معين، وقد تجتمع كلها أو تزيد على ما ذكر في دولة بعينها (رحماني، 2021: 23).

للفساد نتائج مكلفة على مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يمكن إجمالهم هذه النتائج في التالي:

1. أثر الفساد في الحياة الاجتماعية: يؤدي الفساد في هذا المجال إلى:

- خلخلة القيم الأخلاقية بالإضافة إلى انتشار اللامبالاة والإحباط والسلبية بين أفراد المجتمع.
- بروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهايار القيم وعدم تكافؤ الفرص.
- عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفریط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام.

- شعور غالبية الأفراد بالظلم، مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي، وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر (العفيفي، بن الشيخ، 2018: 6).
- يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي، والتي تتمثل في زيادة التوتر الاجتماعي؛ نتيجة تعميق الهوة بين طبقاته، بالإضافة إلى التفاوت الشائع في الدخل والحالة الاجتماعية، وكل هذه التراكمات تؤدي إلى الضغوطات التي تولد الانفجار سواء عن طريقة ظاهرة الانتحار أوفي شكل احتجاجات، وما يصاحبها من أعمال تخريبية (تالوتي، 2021: 245).

2. الفساد خنجر في خاصرة التنمية: يقود الفساد إلى العديد من النتائج السلبية، منها:

- الفشل في جذب الاستثمارات الأجنبية، وهروب رؤوس الأموال المحلية؛ ما يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل، ويوسع ظاهرة البطالة والفقر.
- هدر الموارد بسبب تدخل مصالح شخصية بمشروعات التنمية العامة.
- عرقلة مسيرة التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى زيادة معدلات التضخم (رحماني، 2021: 32).
- الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية والدعم، نتيجة لسوء سمعة النظام السياسي.

- هجرة الكفاءات الاقتصادية للخارج؛ نظرًا لغياب التقدير وبرز المحسوبية والمحاباة في شغل المناصب العامة (العفيفي، بن الشيخ، 2018: 6).
- يعيق الفساد تطور ونجاح الاقتصاد وفاعليته (هميسي، ب - ت: 250).
- يؤدي الفساد إلى استنزاف ثروات الوطن، وتشويه تنمية المشروعات، ونمو الاقتصاد غير الرسمي ((Kaur, 2020: 669.

3. الفساد وإفساد النظام السياسي: يترك الفساد آثارا سلبية في النظام

- السياسي برمته؛ من حيث شرعيته، أو استقراره، وذلك كما يلي:
- يؤثر الفساد في مدى تمتع النظام بالديمقراطية، وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية، وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص.
- يقود إلى الصراعات الكبيرة إذا ما تعارضت المصالح بين مجموعات مختلفة (العفيفي، بن الشيخ، 2018: 7).
- يؤدي إلى حالة يتم فيها اتخاذ القرارات المصيرية منها طبقًا لمصالح شخصية ودون مراعاة للمصالح العامة.
- يؤدي إلى خلق جو من النفاق السياسي؛ للحصول على الولاءات السياسية (هميسي، ب - ت: 251).
- يؤدي إلى ضعف المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني.
- يسبب إلى سمعة النظام السياسي وعلاقاته الخارجية.

- يضعف المشاركة السياسية نتيجة لغياب الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الرقابة والمساءلة (العفيفي، بن الشيخ، 2018: 7).

6.1 ليبيا: فساد متغول يقوّض الدولة ويُفقّر الشعب:

يُعدّ الفساد آفة تُعيق تقدم ليبيا على جميع الأصعدة، فهو ظاهرة متغلغلة في مختلف مفاصل الدولة، بدءًا من المؤسسات الرسمية، ووصولًا إلى القطاعات الخاصة، تاركًا أثرًا سلبيًا في حياة المواطنين، خصوصًا بعد مجريات أحداث الثورة الليبية عام 2011م، الذي أخذ فيها الفساد ينتشر دون حسيب ولا رقيب، ويتوغل بقوة في الفساد المالي والإداري والسياسي داخل مؤسسات الدولة؛ نتيجة للانفلات الأمني والفوضى والوضع السياسي الهش في البلاد؛ بالإضافة إلى ضعف المؤسسات التشريعية والقانونية، وأحيانًا غيابها.

لم يعد الفساد في ليبيا ظاهرة يمكن إغفالها أو غضّ البصر عنها، لا سيما بعد أن أخذت معدلاته في الزيادة التدريجية، خصوصًا منذ الصدمة النفطية في مطلع العشرينية الأولى من هذا القرن، بفعل ما وفرته من فوائض مالية هائلة، وما تم تخصيصه للإنفاق على برامج التنمية والتطوير، إلا أن هذه الظاهرة زادت من حيث الحدة والضخامة بسبب التغيرات السياسية التي حدثت في عام 2011م، وما شهدته البلاد من حروب وصراعات، وانقسام سياسي ومؤسسي وهشاشة حكومية، وانعدام في الاستقرار السياسي، وهي ظروف ومعطيات قائمة إلى هذه اللحظة، فالاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية كالاقتصاد الليبي، تزداد فيه احتمالية سيادة سلوك متطرف يعتمد على التماس الريع؛ وذلك بشكل أكبر بكثير من الدول الفقيرة بالموارد الطبيعية

(بوخشيم، الدرسي، 2018: 166)، وبالرغم من توفر الأجهزة والمؤسسات الخاصة بالكشف عن انتشار ظاهرة الفساد ومكافحتها والحد منها باختلاف مسمياتها المتمثلة في: ديوان المحاسبة الليبي، وهيأة الرقابة الإدارية، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وجمعية الشفافية الليبية، ومع ذلك ما زالت ليبيا تعاني من جميع مظاهر الفساد المتمثلة في: الرشوة، والوساطة، واستغلال المناصب، وإساءة استعمال المال العام واستباحته، وإنفاقه في مشروعات لا تحقق تنمية بشرية أو مكانية أو اقتصادية، بالرغم من وجود موارد وجب الاستفادة منها، ففي مقال نشرته مجلة التمويل العالمية عام 2023م، ضمّ أغنى (100) دولة على مستوى العالم بالاستناد إلى إجمالي الناتج المحلي للفرد، أتت فيه ليبيا الأولى على مستوى المغرب العربي، وفي المرتبة (73) عالمياً، بمتوسط حصة للفرد تبلغ 24559 دولاراً في السنة، هذه البيانات لا يقابلها واقع ملموس في ليبيا؛ حيث إن الحكومات المتعاقبة لم تترجم هذه المقدرات إلى ما ينهض بالتنمية بمختلف أشكالها (حيدر، 2023: 26)، ولعلّ ما يدلّ على مصداقية هذا الواقع لظاهرة الفساد هو التعرف على مستوى الفساد في ليبيا من خلال تحليل بعض مؤشرات الفساد التي تصدرها المؤسسات الدولية في الجداول التالية:

الجدول (1): يوضح ترتيب ليبيا بين الدول في الفساد.

السنة	النقاط	ترتيب ليبيا	عدد الدول
2012	21	160	174
2013	15	172	175
2014	18	166	174
2015	16	161	167
2016	14	170	176
2017	17	171	180
2018	17	170	180

المصدر: Al Hasse, 2020: 47.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قياس مؤشر الفساد يتم من خلال منح 0 من 100 (النقاط) لمستوى الفساد، حيث يمثل 0 (الأكثر فساداً) و100 (الأقل فساداً) أي العكس، ويمثل العدد 174/160 ترتيب ليبيا عالمياً من أصل 174 دولة، وتفسير لذلك أن ارتفاع معدلات الفساد في ليبيا يتضح بشكل خطير ولافت للنظر طوال هذه السنوات.

الجدول (2): يوضح مؤشرات الفساد في ليبيا الصادرة عن البنك الدولي.

مؤشرات الفساد	السنة
19.19	2003
18.54	2004
17.56	2005
14.15	2006
14.56	2007
17.96	2008
7.66	2009
5.24	2010
5.69	2011
3.32	2012
0.95	2013
1.44	2014
0.96	2015
1.92	2016
1.92	2017
2.88	2018

المصدر: (بوخشيم، الدراسي، 2018: 168).

يتضح من الجدول السابق أن معدلات الفساد في ليبيا مرتفعة بشكل كبير وخطير، وخصوصًا في فترة ما بعد الأحداث (الثورة الليبية)، حيث يشهد مؤشر الفساد ارتفاعًا ملحوظًا عن سابقته، وهذا ما يترتب عليه آثارًا سلبية في التنمية والمجتمع.

الجدول (3): عينة لحجم الفساد المالي في مؤسسات الدولة حتى

2015/12/31

البيان	القيمة بالدينار	القيمة بالدولار	القيمة باليورو
المخالفات المالية	13.5 مليارًا	1.5 مليار	221 مليونًا
حالات التزوير	8.5 ملايين	13.7 مليونًا	5.8 ملايين
إهدار المال العام	108 مليارات	6.5 ملايين	11 مليونًا

المصدر: (إنبيبة، 2016: 21).

وهنا يصح لنا استدعاء جملة من الأمثلة تُعد خير شاهدٍ على تغلغل الفساد في المجتمع الليبي:

- من حالات الفساد في ليبيا منذ العهد السابق إلغاء العمل بالقوانين وفرض تجربة السلطة الشعبية، وتخوين الأحزاب، وتعطيل عمل المجتمع المدني، وإحلال أجسام بديلة تنتشر الفوضى، وتنتشر العنف وفرض الحالة الثورية، ومن أمثلة إحلال قوانين جائرة، هما: قانون (4) الخاص بالملكية العقارية، وقانون (123) المتعلق بملكية الأراضي الزراعية، وبسببهما انتهكت الحقوق وعمت الفوضى، ونتج عنهما نزاعات لا حصر لها، أثرت في الحياة الاجتماعية،

وأرهقت ميزانية الدولة، وكلفتها خسائر كبيرة بتعويض متضرر، وخلق متضرر جديد يطلب تعويضا، وتشكيل لجان ومحاكم وقضايا.

- كشف وزير الخارجية الليبي في 16/10/2015م عن واقع فساد مالي إداري، مفادها قيام دبلوماسيين وموظف إداري بتزوير مستندات ثبوتية شخصية لمرضى ليبيا، وأكد أنه تم تغيير أرقام جوازات سفر أشخاص ليبيا متوفيين بأرقام أخرى وادّعى أنهم مرضى؛ لغرض الحصول على المبالغ المالية التي خصصت لعلاج المرضى في الخارج، وقال إن هؤلاء الممارسين للفساد ما يزالون باقين في مناصبهم، يستولون على أموال المرضى، ويحرمون المحتاجين من الحصول على حقهم في العلاج، ونتيجة لعدم كشفهم ومحاسبتهم وتقديمهم للقضاء، أدى بالتالي إلى تشجيع غيرهم للقيام بأعمال فساد أخرى أعظم منها.

- صرّح وزير التعليم الليبي في أكتوبر 2017م، بوجود أكثر من 300 ألف معلم ومعلمة في ليبيا، بالمقابل يوجد مليون وثلاثمائة ألف طالب، أي بنصاب أستاذ لكل أربع طلاب، والنصاب النموذجي هو أستاذ لكل عشرين طالبا، وأضاف أنه يوجد 11 ألف طالب يدرسون في الخارج، من بينهم شخص موفد عمره 76 سنة، وآخر عمره 63 سنة، بالإضافة إلى وجود مدينة بها 11 مدرسة، و4000 معلم ومعلمة، وفي منطقة طرابلس الكبرى توجد بها أكثر من

1400 مدرسة خاصة، في حين أن النسبة النموذجية للمدارس الخاصة 7% من مجموع ما هو موجود من مدارس عامة وخاصة (الدويبي، 2018: 106، 105).

- تؤكد دراسة استقصائية أجريت عام 2012م مع موظفين رفيعي المستوى من الوزارات والحكومة والقطاع الخاص والذين أجابوا بنسبة 63% أن الفساد والرشوة ما يزالان من العقبات الرئيسية التي تحول دون تنفيذ الدولة لبرامج التنمية، حيث وافق بشدة 93% منهم على أن انتشار المحسوبية يعيق تنفيذ برامج التنمية، وهذا هو الحال أيضاً على المستوى الإداري حيث يوافق 83% من المستجوبين بشدة على أن القادة في القطاع العام يفتقرون إلى المهارات اللازمة لأداء وظائفهم بكفاءة (تقرير معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، 2021: 17).

- ويشير كثيرون إلى أن ملفات مثل ملف علاج الليبيين بالخارج يعد من أكبر الملفات فساداً في التاريخ ليس فقط في ليبيا، بل البشرية جمعاء، مع ملاحظة أن هذا الملف ما يزال مفتوحاً، وتضاف إليه كل يوم قضايا جديدة؛ ولأن الثورة لا تأتي بخير دائماً، فإن ملف الثوار والمكافآت التي يقاضونها ويتقاضونها من خزانة الدولة يعد بجلاء من أهم ملفات الفساد بعد عام 2011م، فالفساد غير المسبوق في ملف العلاج بالخارج الذي كلف خزينة الدولة مليارات الدولارات دون وصول الخدمة إلى محتاجيها في أغلب الحالات.

- وتؤكد دراسة عن الفساد المالي والتوظيف والمرتبات، أن من ضمن المشكلات الخاصة بهذه الفساد وجود أكثر من 235 ألف حالة تتقاضى في أكثر من مرتب من الدولة، ما أرهقت خزانة الدولة بمرتبات بلغت 6 مليارات دينار سنويًا، بالإضافة إلى بلوغ عدد الأشخاص الذين يتقاضون رواتب دون السن القانونية من الدولة إلى 595، بالإضافة إلى صرف مرتبات لأشخاص لا ينتمون إلى أي جهة إدارية بلغ عددهم 4310 موظفين، كل هذا الفساد سبب في ارتفاع فاتورة المرتبات التي تدفعها الدولة، مما أدى إلى تكبد الاقتصاد القومي عبئًا ثقيلًا، ومن ثمَّ عرقله عجلة التنمية والتطور (إنبيبة، 2016: 26).

7.1 الفساد مسار مفتوح وميسر للفقير:

- كرّست وأنتجت معدلات الفساد عوامل تضرب الطبقة الوسطى، وتوطد الفقر والتضخم وارتفاع الأسعار، وتدني مستويات الدخل، وغياب العدالة في توزيع الثروات، وتحويل واردات النفط بشكل متوازن، يخلق تنمية مستدامة تطل الإنسان والمكان، كرّس كل ذلك بيئة خصبة ومرتعًا للفساد والمظاهر المتصلة به.

- لم تُعان ليبيا فقط من ويلات الحروب ونزاعات السلطة، فإلى جانب ذلك ظهر الفساد متوغلًا، زاد من جِدَّة الأوضاع، وألقى عبئًا ثقيلًا وإضافيًا على كاهل المواطن، وأنتج ممارسات مستجدة لم تكن حاضرة بجلاء في المجتمع الليبي،

مثل التسوّل، وهجرة الشباب، والغش التجاري والإداري، واستحلال موارد الدولة ومؤسساتها.

- والشاهد على ذلك ما جاءت به قرارات الهيآت الرقابية المختصة بهذا الجانب، فوفقًا لما جاء في تقارير هيئة الرقابة الإدارية للأعوام من 2103 وحتى 2016، فقد رُصدت انتهاكات ومخالفات كبيرة، أبرزها:
- غياب المتابعة الداخلية لأغلب مؤسسات الدولة والتسيّب الإداري والإهمال العام.
- الاستيلاء على ممتلكات الدولة وبعض مقارّها الإدارية، وتشويه المخططات العمرانية بالمخالفات والبناء العشوائي وغير المرخّص (الهيئة العامة للمعلومات، 2018، 126-128).

- عدم الحفاظ على البيئة من المخلفات الطبية والكيميائية الخطيرة والمُضرّة، وانتشار الأدوية منتهية الصالحة وغير المرخّص لها.

- التوسّع في مصاريف الجهاز الإداري المتهاك أساسًا، ك شراء السيارات الفارهة، والمشروعات الوهمية وغيرها من مظاهر الترف غير المبرّر.

- فساد الاعتمادات وخاصة تلك المتعلقة بشراء السلع التموينية والأدوية ومستلزمات الأطفال والسلع المعمرة.

شواهد الفساد كثيرة على مختلف الأصعدة، ويمكننا أن نقول إن الفساد وانخفاض معدلات النمو وازدياد معدلات الفقر واللامساواة؛ تسير جنبًا إلى

جنب في الاقتصاد والمجتمع الليبي، وإن كل منها يغذي الآخر ويتعايش عليه، ويمثل سبباً ونتيجة في آن واحد، فالفساد يحبط التنمية ويزيد الفقر، وعند ما يزداد الفقر تزداد معوقات التنمية والتطوير، وسط وطأة ليبيا في مؤشرات متدنية جداً على سلم مدركات الفساد منذ عقود.

8.1 التوصيات:

بعد عرضنا لوقائع الفساد في ليبيا ونتائجه الظاهرة علناً، نروم التوصيات التالية:

1. تعزيز سيادة القانون عن طريق إعادة هيكلة المنظومة القضائية؛ لضمان استقلاليتها وفعاليتها وملاحقة الفاسدين ومحاسبتهم.
2. سنّ قوانين صارمة لمكافحة الفساد تُحدد بوضوح الجرائم والعقوبات لمن تسوّل له نفسه ممارسة الفساد.
3. تحسين الشفافية والمساءلة من خلال نشر المعلومات المالية والإدارية للقطاع العام بشكل دوري على المواقع الإلكترونية.
4. تعزيز مشاركة المجتمع المدني في مراقبة أداء الحكومة ومكافحة الفساد.
5. إتاحة الفرصة للأفراد للإبلاغ عن حالات الفساد من خلال قنوات آمنة وموثوقة، بالإضافة إلى توفير الحماية للمبلغين عنهم.
6. إصلاح الإدارة العامة عن طريق مراجعة الهياكل التنظيمية للوزارات والمؤسسات الحكومية؛ لضمان كفاءتها وفعاليتها.
7. تطبيق معايير الكفاءة والجدارة في التعيينات والترقيات في الوظائف العامة، ومكافحة المحسوبية والواسطة في اتخاذ القرارات.

8. تعزيز النزاهة في القطاع الخاص أيضاً، عن طريق الامتثال لمعايير الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، ورفع مستوى الوعي لدى أصحاب الأعمال بأهمية مكافحته.
9. توعية المجتمع بأضرار الفساد عن طريق نشر الحملات التوعوية عبر وسائل الإعلام حول مخاطر الفساد وآثاره السلبية في التنمية والمجتمع، ولا بأس من إدراجه في المناهج الدراسية من خلال التربية على مكافحة الفساد.
10. وأخيراً.. لا بأس من التعاون مع الدول الأخرى في تبادل الخبرات والمعلومات في مجال مكافحة هذه الظاهرة، والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد وتعزيز التنمية.

المراجع:

- مونة مقلاطي، حميداني، سليم، (2018)، تحقيق التنمية من خلال التصدي للفساد مقاربة في الأداء، مقدم للملتقى الوطني حول: الحماية الجزائية للقطاع العام والخاص في ظل قانون 06 - 01 المعدل والمتمم المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المركز الجامعي العقيد سي الحواس، بركة، باتنة.
- بوخشيم، عبد الناصر عز الدين، الدرسي، محمود صالح، (2021)، أسباب الفساد وتبعاته الاقتصادية في ليبيا، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، ج (10)، ع (6)، جامعة بنغازي، ليبيا.
- إنبيبة، عادل الكاسح، (2016)، الفساد المالي وأثره على الاقتصاد الليبي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة، ليبيا.
- تقرير معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، (2021)، التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول في دولة ليبيا، الأمم المتحدة.
- يمينة، عاتي، (2018)، الفساد الإداري والمالي مفاهيمه أسبابه وأشكاله وأثاره على التنمية الاقتصادية، مقدم إلى: الملتقى الوطني الأول حول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية يومي 24، 25 أبريل، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 مايو 1945 قالمة، الجزائر.
- الفتلي، إيثار عبود كاظم، (2009)، الفساد الإداري المالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.

- حسن، سليمان سعيد، عطية، خليل محمد، (2022)، الفساد والتنمية: بحث في النظرية مع دراسة قياسية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، ج (3)، ع (2)، جامعة دمياط، مصر.
- العماري، وليد، (2019)، أسباب ومظاهر الفساد في الدول المغاربية وآثارها السلبية عليها، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، ج (7)، ع (2)، الجزائر.
- العفيفي، الدراجي، بن الشيخ، توفيق، (2018)، التجربة السنغافورية في مكافحة الفساد - تجربة تستحق التقدير، مقدم إلى: الملتقى الوطني الأول حول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية يومي 24، 25 أبريل، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 مايو 1945 قالة، الجزائر.
- محمد، هشام مصطفى، (2014)، الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، مصر.
- رحمانى، جمال بوزيان، (2021)، الفساد: أنماطه وأسبابه وآثاره على مجالات التنمية الاقتصادية، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، ج (4)، ع (2)، الجزائر.
- تالوتي، عثمان، (2021)، الإطار المفاهيمي لظاهرة الفساد، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع (7)، جامعة الجيلاني بونعامة، الجزائر.
- هميسي، رضا، (ب-ت)، دور المجتمع المدني في الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر.

- حيدر، عادل رمضان، (2023)، أسباب الفساد المالي والإداري في ليبيا وآثاره، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، ج (20)، ع (2)، ليبيا.
- الدويبي، عبد السلام بشير، وآخرون، (2018)، تحديات التنمية في ليبيا، التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية، الهيئة العامة للمعلومات طرابلس، ليبيا. www.gia.gov.ly

- شرقي، مهدي، (2015)، مراقبة المديرين التنفيذيين في ضوء نظرية الوكالة: حالة المؤسسات العمومية الاقتصادية في التشريع الجزائري، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، ع (1)، الجزائر.

- مصطفى، سيد محمد، (2020)، العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والاحتفاظ بالنقدية في ضوء مفهوم الوكالة، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.

- Kaur, Baljit (2020). Concept, Causes and Effects of Corruption. Journal of Emerging Technologies and Innovative Research (JETIR), Volume (7), Issue (1).
- Akhagbeni, Peace Jegbefu (2019). Wide – Spread Effects of Corruption: The Libya Case. Bachelor,s Thesis, Programme International Relations.
- Kolge, Daniel Agale (2018). The Impact of Corruption on Economic Growth in Developing

Countries, Master,s Thesis, Faculty of Social Sciences, Erasmus University Rotterdam.

- Bhandari, MedaniP(2023). The Corruption a Chronic Disease of Humanity: Causes, Effects and Consequences. ASEJ-Scientific Journal of Bielsko-Biala School of Finance and Law, Volume (27), Issue (1).

- Al Hasse, Abdalla Bader (2020). An Introductory Study on the Status, Challenges and Prospects of the Libyan Economy. United Nations, Al Escwa. Publication-escwa@un.org.

قياس أثر الديمقراطية في التنمية الاقتصادية: دليل

تجريبي من ليبيا

د. صقر حمد الجيباني

د. أسامة حسن أبوالقاسم

د. يوسف محمد إنداره

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية من خلال قياس أثر الديمقراطية في التنمية الاقتصادية في ليبيا، واستخدمت الدراسة منهجية نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) من خلال سلاسل زمنية لمتغيرات الدراسة وهي: النمو الاقتصادي ممثلاً بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والديمقراطية من خلال مقياس فريدوم هاوس للديمقراطية وذلك خلال الفترة 1990-2022 م وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: وجود أثر معنوي وسالب للحقوق السياسية على النمو الاقتصادي في ليبيا وعدم وجود أثر للحريات المدنية في النمو الاقتصادي في ليبيا أي أن نتائج الدراسة تؤكد على فرضية أن الديمقراطية يمكن ان تعمل كعائق للنمو والتنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة محل الدراسة.

مقدمة ومشكلة الدراسة:

حظيت دراسة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية على اهتمام بالغ من قبل البُحاث والكتّاب والمفكرين. وفي حين لم تحسم النتيجة بعد حول حقيقة هذه العلاقة وطبيعتها بين فريق من الباحثين

يرى الأولوية للتنمية الاقتصادية، بحيث يمكن أن يكون هناك نمو اقتصادي سريع وتنمية حقيقية في ظل نظام غير ديمقراطي (دكتاتوري)، وفريق آخر يرى الأسبقية للديمقراطية، فلا يمكن أن يكون هناك نمو اقتصادي مستدام يعمل في ظل نظام غير ديمقراطي، حيث توفر الديمقراطية بيئة مواتية للنمو الاقتصادي من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة والمشاركة العامة.

وسط هذا الاختلاف في الرؤى ونتائج الدراسات العلمية يؤكد البعض على أن التنمية الاقتصادية تؤثر بشكل إيجابي في الديمقراطية وأنها شرط مسبق لتحقيق الديمقراطية ونضجها، وعلى العكس يرى آخرون أن الأنظمة السلطوية قد تكون أكثر فعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية بسبب قدرتها على اتخاذ قرارات سريعة وتنفيذها بفعالية في عملية التنمية دون الحاجة إلى عمليات مشاور طويلة. وبين هذا وذاك ذهب فريق آخر إلى نفي العلاقة بينهما.

وعلى الرغم من أن مجتمع البحث لا يزال منقسمًا، إلا أن هناك دعمًا قويًا للاقتراح القائل بأن ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية من المرجح أن تؤدي إلى زيادة في مستوى الديمقراطية، إلى الحد الذي تبدأ فيه آثار إضفاء الطابع الديمقراطي على التنمية في التضاؤل (European Bank, 2013).

وحول أهمية هذه العلاقة وأسبقية أيٍّ منهما على الآخر (الديمقراطية والتنمية الاقتصادية) بما تمثله من تحول تاريخي لأي دولة وتأثير الديمقراطية في التنمية الاقتصادية خاصة في مراحلها الأولى تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على علاقة الديمقراطية بالتنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة 1990-

2022م. حيث تمثل التنمية الاقتصادية الشاملة الهدف الاستراتيجي الرئيس لأي اقتصاد نامٍ، والاقتصاد الليبي باعتباره اقتصاد نامي ومنذ مطلع الستينيات من القرن الماضي عندما تم وضع اول خطة تنموية خمسية (1963-1968م) وما تبعها من خطط تنمية اقتصادية ثلاثية وخمسية ومخصصات سنوية بعد ذلك أنفق من خلالها صانع القرار في ليبيا مبالغ طائلة لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ولكن لم يفلح في تحقيق الأهداف العامة التي تم وضعها خلال مسيرة التنمية الاقتصادية خلال المراحل السابقة من الرفع من المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر والبطالة وزيادة حجم القطاع الخاص في النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد وتشديد بنية تحتية قادرة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وغيرها من الأهداف التنموية . حيث مازال الاقتصاد الليبي يعاني من خلل هيكلي يتمثل في أحادية الاقتصاد من حيث هيمنة قطاع واحد وهو القطاع النفطي الذي أصبح قائد ومحتكر النمو الاقتصادي في ليبيا من حيث استحواده على النسبة الأكبر في توليد الناتج المحلي الإجمالي، والنسبة الأكبر أيضاً من الإيرادات العامة بالميزانية الحكومية لتغطية النفقات الحكومية، ويمثل كذلك معظم الصادرات الوطنية. وهذا الوضع استمر في جميع المراحل السياسية التي شهدتها ليبيا خلال العقود الماضية ابتداء من المرحلة الملكية (1951-1969م)، مروراً بمرحلتي الجمهورية و"الجماهيرية " (1969-2011م)، ونهاية بمرحلة ما بعد ثورة فبراير 2011م. وقد جاء في تقرير اجتماعي ندوة المائدة المستديرة الدوليين حول الديمقراطية والتنمية والتي شارك في تنظيميها كل من المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الأمم المتحدة

للشؤون السياسية عامي 2008 و2011 أن احد الأسباب القوية التي أشعلت فتيل الثورات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2011 تمثل في الحرمان من الكرامة، فكان لهذه المظالم بُعد ذو صلة بالديمقراطية (غياب الصوت والتمثيل) وآخر يتعلق بالتنمية (الافتقار إلى الفرص الاقتصادية). وتأسيساً على ما تقدم تكمن مشكلة الدراسة في الكشف عن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة محل الدراسة، ومحاولة تحديد ما إذا كانت الديمقراطية تساهم بشكل مباشر في تعزيز التنمية الاقتصادية، أم تعمل كعائق لها؟

فرضية الدراسة:

تتعلق فرضية الدراسة من الفرضية العدمية والبديلة بالصيغة التالية:

لا يوجد أثر للديمقراطية على التنمية الاقتصادية في ليبيا

هناك أثر للديمقراطية على التنمية الاقتصادية في ليبيا

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1- التعرف على تطورات الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة 1990-2022م.

2- قياس أثر الديمقراطية في النمو الاقتصادي في ليبيا.

منهجية الدراسة ومصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال تحليل سريع لتطورات النمو الاقتصادي والديمقراطية في ليبيا للفترة 1990-2022م، كما استخدمت الدراسة المنهج الكمي القياسي من خلال إجراء اختبارات جذر الوحدة بالإضافة إلى تقدير نموذج الدراسة بطريقة الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) ومن ثم تشخيص النموذج المقدر واستخلاص النتائج والتوصيات.

وقد تحصل الباحث على البيانات الخاصة بالسلسلة الزمنية للنمو الاقتصادي من قاعدة بيانات البنك الدولي، أما البيانات الخاصة بالسلسلتين الزمنتين بمتغيري الديمقراطية (الحقوق السياسية، والحريات المدنية) فتحصل عليها الباحث من بيانات دار الحرية "فريدم هاوس".

عرض الأدبيات والدراسات السابقة:

رغم الميل الأكبر لدى الباحثين في مجال اقتصاديات التنمية باتجاه تفضيل نشر الديمقراطية بالنظر إليها كقيمة بحد ذاتها ويرتبط بها مفهوم الحرية، إلا أن الأدب النظري يحتمل أكثر من تفسير، فمنذ الخمسينات من القرن الماضي عندما أطلق بعض المتخصصين من أمثال البروفسور "كوزنيتس" -الحائز على جائزة نوبل في السبعينات- الحوار حول هذا الموضوع والجدل لا ينتهي حول ما الذي يأتي أولاً (التنمية أم الديمقراطية)؟ وما هو الإطار الزمني فيما يخص هذه التراتبية، فهل منح الحقوق السياسية وحده في المراحل الأولى للتنمية كاف وشرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية؟ أم أن منح الحقوق السياسية كاملة يمكن ان يعطل الكثير من المبادرات التي يمكن أن تقودها

الدول التي يحكمها رؤساء يمتازون بالقوة ولديهم تصور حول توجهات بلادهم (الخريشا ، 2017).

وفي هذا السياق لابد من التطرق إلى دراسة (Lipset, 1959) والذي يعتبر أول من أشار إلى ضرورة وجود " الثروة الاقتصادية " كشرط مسبق للتحول الديمقراطي.

حيث يرى ليبست أن هناك علاقة إيجابية قوية بين مستوى التنمية الاقتصادية لبلد ما وقدرته على الحفاظ على نظام سياسي ديمقراطي. ويشير ليبست في مقالته إلى أنه عندما تصبح البلدان أكثر تطوراً اقتصادياً، فمن المرجح أن تقوم بإنشاء مؤسسات ديمقراطية والحفاظ عليها. ويشير أيضاً إلى وجود علاقة قوية وإيجابية بين دخل الفرد والديمقراطية في قطاع عريض من الدول. وقد أثرت أفكاره على الأبحاث والدراسات اللاحقة في مجال العلوم السياسية، والاقتصاد السياسي واقتصاديات التنمية حتى يومنا هذا.

وفي دراسة (Mohammadi et al., 2023) والتي بحثت في حقيقة وطبيعة العلاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي. طرحت الدراسة تساؤلات مهمة ضمن هذا السياق من أبرزها: هل تختلف هذه العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية؟ وقد استخدمت الدراسة نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) لاختبار العلاقة السببية بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي لـ 32 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و 27 دولة نامية عن طريق بيانات البائل خلال الفترة 1990-2020م. وأظهرت النتائج إلى أن نمط النمو الاقتصادي والتنمية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يختلف عن مثيله في الدول النامية. علاوة على ذلك، أشارت النتائج إلى أن الديمقراطية وحدها في البلدان النامية لم تؤدي إلى النمو الاقتصادي وأن نمو

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يعتمد على متغيرات هيكلية مهمة أخرى مثل البنية التحتية الاجتماعية والمادية. كما استخدمت الدراسة اختبار (سببية جرانجر) بين التنمية الاقتصادية ممثلة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والمساءلة الديمقراطية كمتغير مستقل. وأسفرت نتائج التحليل عن وجود علاقة معنوية وسالبة في نفس الوقت بين النمو الاقتصادي والديمقراطية في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. بينما أظهرت نتائج السببية لجرانجر وجود علاقة سببية من اتجاه واحد من الديمقراطية إلى النمو الاقتصادي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وعدم وجود علاقة سببية في أي اتجاه بين النمو الاقتصادي والديمقراطية في البلدان النامية.

من جانب آخر أظهرت نتائج دراسة (Gerring et AL., 2011) عن وجود علاقة إيجابية بين طول الفترة التي كانت فيها الدولة ديمقراطية وأدائها الاقتصادي. حيث تحقق الدول ذات الديمقراطيات "الأقدم" أو الديمقراطيات الراسخة نمو اقتصادي بشكل أسرع، مع ثبات باقي العوامل، وتظهر أيضًا مزايا في بعض السياسات الاقتصادية التي يعتقد أنها تساعد على النمو. حيث بينت هذه الدراسة في هذا الجانب من العلاقة بين الديمقراطية والتنمية عن وجود علاقة إيجابية وقوية بين "المخزون الديمقراطي" للبلاد والنمو الاقتصادي، بينما خالفت هذه النتائج دراسات أخرى بعد ان طرحت تساؤل حول ما إذا كان نوع النظام له أي تأثير على الأداء الاقتصادي؟ وقد توصلت نتائجهم إلى عدم وجود علاقة

بين نوع النظام (ديمقراطي - استبدادي) وبين النمو الاقتصادي، وأن الأداء الاقتصادي للديمقراطيات والأنظمة الاستبدادية جيد على حد سواء على الرغم من ان الديمقراطيات أقل تقلباً في اتجاهات النمو، لكن من جهة أخرى قد تجد الدول الديمقراطية صعوبة أكبر في إجراء إصلاحات اقتصادية مؤلمة على العكس من الأنظمة الدكتاتورية الأكثر استقراراً.

في حين أسفرت نتائج دراسة (Doucouliagos And Ulubasogu,2006) أن هناك تأثيرات إقليمية متباينة وواضحة للديمقراطية في النمو الاقتصادي حيث تشير الأدلة المتاحة إلى أن الديمقراطية لها تأثير أكبر على النمو الاقتصادي في بلدان أمريكا اللاتينية، وتأثير أقل في بلدان آسيا. علاوة على ذلك، فإن هناك تأثيرات خاصة بكل بلد.

وضمن هذا السياق هدفت دراسة (مطر وحجازي، 2022) إلى قياس أثر الديمقراطية في النمو الاقتصادي لعينة من تسع دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) خلال الفترة 2006-2020م واستخدمت الدراسة نموذج التأثيرات الثابتة لبيانات البانل (Panel data) وأشارت النتائج إلى وجود تأثير معنوي سلبي للديمقراطية على النمو الاقتصادي ممثلاً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول محل الدراسة وهو ما يشير إلى ان النموذج السلطوي (الاستبدادي) أفضل من النموذج الديمقراطي في تلك الدول لدعم وتعزيز النمو وبالتالي وكما أوصت الدراسة فإنه من مصلحة تلك الدول الاهتمام بتحقيق مستويات أفضل للنمو الاقتصادي من خلال اعتماد سياسات

اقتصادية سليمة بدل السعي وراء تحقيق مبادئ الديمقراطية التي تؤخر وتعرقل عملية النمو حسب ما أشارت الدراسة .

كما هدفت دراسة (التل، 2017) إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في كل من كوريا الجنوبية وتايوان خلال الفترة 1970-1995م حيث ركزت الدراسة على عملية التنمية الاقتصادية في الدولتين وأبرز التطورات السياسية وعملية التحول الديمقراطي التي مرت بها، واستخدمت الدراسة بيانات الناتج القومي الإجمالي كمثل للتنمية الاقتصادية إضافة إلى مؤشرات منظمة دار الحرية "فريدوم هاوس" لحالة الديمقراطية في كوريا الجنوبية وتايوان.

وقد أسفرت نتائج الدراسة إلى أنه كلما ارتفعت معدلات التنمية الاقتصادية في دولة ما، أدى ذلك إلى الدفع نحو عملية التحول الديمقراطي وبناء الديمقراطية في الدولة إذ من الصعب بناء الديمقراطية في دولة ما إلا بعد إنجاز التقدم الاقتصادي الذي يمثل عنصراً لازماً لبناء المؤسسات الديمقراطية النيابية الحزبية وتحقيق المشاركة السياسية.

وقد طرحت دراسة (عزة، 2013) السؤال التالي كإشكالية للدراسة: ما مدى مساهمة المجهود التنموي في تعزيز الحكم الديمقراطي في الجزائر؟ وما هي طبيعة العلاقة بين التنمية والديمقراطية؟

وتوصلت الدراسة إلى إن علاقة التنمية بالديمقراطية ما هي إلا انعكاس للترابط بين الواقع الاقتصادي والمستوى المعيشي وطبيعة النظام السياسي ولكن هذا لا يعني أن معاني وقيم التنمية والديمقراطية تحمل بُعداً عالمياً؛ ففي مسألة تطبيق هذين المُعطين لابد من مراعاة خصوصية كل مجتمع. كما توصلت الدراسة إلى ان التنمية شبه عاجزة عن تحقيق الديمقراطية في الجزائر وذلك لأن الأسس وركائز التنمية لم تُبنى على قواعد سليمة نتيجة لغياب عنصر

التخطيط الجيد والفعال، إلى جانب اعتمادها في عملية تمويل التنمية على مصدر واحد وهو النفط.

بينما بحثت دراسة (Jaunky,2012) بعنوان: الديمقراطية والنمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: طريقة بيانات البانل. في العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في (28) دولة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى للفترة 1980-2005م واستخدمت الدراسة مؤشر الديمقراطية ل: فريدم هاوس"، ووجدت أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى الديمقراطية على المدى القصير، في حين هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه على المدى الطويل، إضافة إلى أن للديمقراطية تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي ممثلاً بالنتائج المحلي الإجمالي والعكس صحيح.

وعلى النقيض منها جاءت دراسة (Khodaverina,2022) أخرى بعنوان: المأساة الأفريقية: أثر الديمقراطية على النمو الاقتصادي. بنتائج معاكسة مع الدراسة السابقة؛ فقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تأثير الديمقراطية في أفريقيا لا تفيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ولا إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. وفسرت الأول بالتغيرات في حجم السكان والثاني بالتغيرات في التركيبة العمرية للسكان. ويرتبط كلا التغيرين الديموغرافيين بالنتيجة التي مفادها أن الديمقراطية في أفريقيا جنوب الصحراء، على عكس البلدان الأخرى، لا تقلل من وفيات الأطفال في أفريقيا. وأشارت إلى أنه بدون تحسين الصحة، فإن الديمقراطية تضع أفريقيا على الطريق نحو فخ مالتوس.

أما دراسة (Landman,2022) بعنوان: التنمية الاقتصادية والديمقراطية: وجهة نظر من أمريكا اللاتينية. قدمت أدلة تجريبية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية لسبعة عشر دولة من أمريكا اللاتينية. أظهرت نتائج التحليل العلاقة الإيجابية بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية بشكل عام، مما يؤكد على الفرضيات الرئيسية لنظرية التحديث لـ "ليبست" والتي تؤكد على أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى الديمقراطية.

وهناك دراسات أخرى تؤكد على الأهمية الكبيرة للاستقرار السياسي لتحقيق النمو الاقتصادي وأن النمو الاقتصادي يتأثر باستقرار النظام السياسي أكثر من نوعه (ديمقراطي، ديكتاتوري). وأن التحول من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، وما يصاحبها من ضغوط هائلة من تنافس بين جماعات المصالح تؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي. ولكن في الأجل الطويل تحقق الديمقراطيات المستقرة معدلات نمو اقتصادي أعلى مما تحققه الأنظمة السلطوية (الديكتاتورية) (تودارو، 2006). ووفقاً لوجهة النظر هذه، تتسبب الديمقراطية في تكاثر جماعات المصالح واحتدام الصراع بينها وممارسة الضغوط من أجل السلطة، مما قد يؤدي إلى جمود في العملية السياسية، وبالتالي يمنع القرارات الرئيسية المطلوبة في عملية التنمية (Abdellatif,2003).

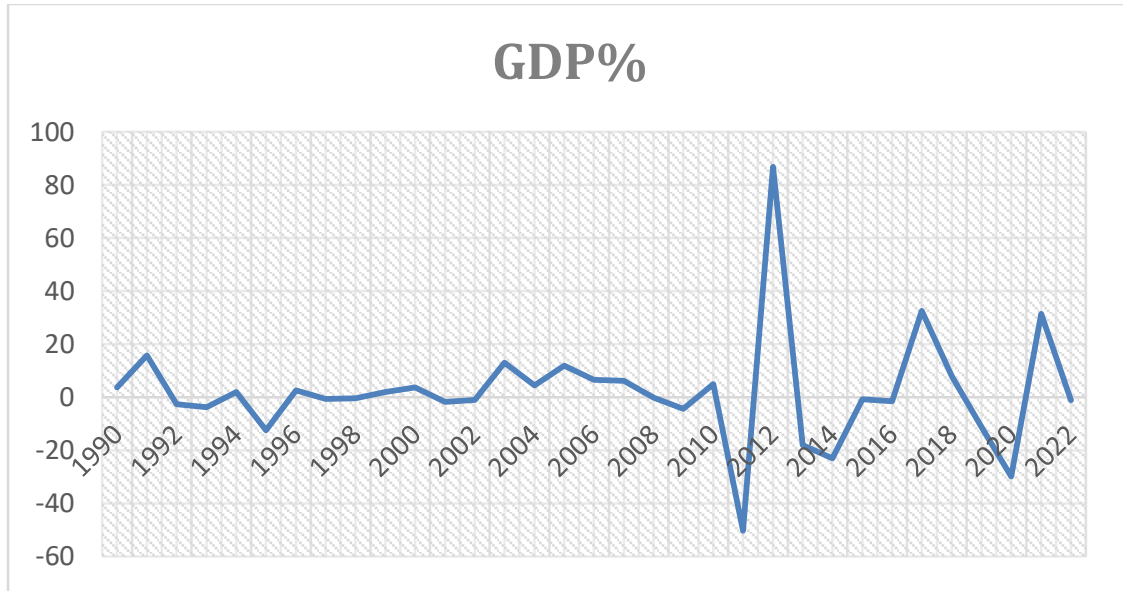
تطورات التنمية الاقتصادية والديمقراطية في ليبيا:

اتجاهات التنمية الاقتصادية في ليبيا:

يبين الشكل البياني رقم (1) مؤشر النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1990-2022م مُعبِّراً عنها بنمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. وكما يوضح الشكل فإن النمو الاقتصادي في ليبيا خلال هذه الفترة غير مستقر ومرّ بتذبذبات وتقلبات حادة وهذا راجع إلى خضوع النمو الاقتصادي في ليبيا لهيمنة قطاع واحد وهو القطاع النفطي وارتهان هذا القطاع للصدمات الخارجية والداخلية ممثلة في الحظر الجوي والعقوبات التجارية في عقد التسعينات، وارتفاع أسعار النفط في العقد الأول من الألفية الثالثة ورفع العقوبات عن ليبيا ومن ثم نمو سريع ومتواصل خلال الفترة 2004-2008 قبل أن يعود النمو الاقتصادي إلى الانخفاض من جديد عام 2009م متأثراً بالأزمة المالية العالمية ، وبعدها تدهور الأوضاع الأمنية والانقسام السياسي وما نجم عنه من إغلاق متكرر للحقول والموانئ النفطية وتوقف معظم انتاج وصادرات النفط خلال مرحلة ما بعد الثورة للعام 2011م خلافاً لانهايار أسعار النفط خلال الفترة 2014-2017م واندلاع الحروب الأهلية التي خلفت آثاراً جسيمة على الاقتصاد الوطني .

كما يبين الشكل انحدار كبير للنمو الاقتصادي خلال العام 2011 ويرجع ذلك إلى توقف انتاج وصادرات النفط الخام نتيجة أحداث الثورة وتغيير النظام الحاكم ويبين الشكل كذلك ارتفاع كبير في معدل النمو الاقتصادي خلال عام 2012 وهذا ليس راجعاً إلى تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية بقدر ما يرجع إلى الارتفاع القياسي في أسعار النفط العالمية في ذلك العام وتوفر استقرار سياسي وأمني (نسبياً) في ليبيا خلال تلك السنة.

كما يوضح الشكل تذبذبات حادة جداً خلال عامي 2020 و2021 ويرجع ذلك بالأساس للأوضاع السياسية والأمنية وتحركات أسعار النفط العالمية وتوافق الفرقاء السياسيين على حكومة الوحدة الوطنية. أي أن النمو الاقتصادي في ليبيا يقوده بالأساس القطاع النفطي المتأثر جداً بالأوضاع السياسية والأمنية الداخلية، و المرتهن للخارج سواء من حيث ارتفاع أسعار النفط أو زيادة العرض والطلب العالميين أو العوامل الجيوسياسية الأخرى ولا يتصف الاقتصاد الليبي بتحقيق نمو وتنمية حقيقية يمكنها من امتصاص الصدمات وتحقيق التنوع والاستقرار والازدهار للاقتصاد الوطني.



شكل رقم (1) نمو الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) في ليبيا 1990-2022م
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

تطور الديمقراطية في ليبيا

منذ عام 1973، تقوم منظمة دار الحرية (Freedom House) ومقرها الولايات المتحدة بتقييم حالة الحقوق السياسية والحريات المدنية في جميع أنحاء العالم ويتم اعتبارها مؤشراً للديمقراطية. وتضع مقياس من (1) إلى (7)، للحرية السياسية PR (استناداً إلى 10 المؤشرات) والحريات المدنية CL (استناداً إلى 15 مؤشراً). ويتم تصنيف البلدان وفقاً للمؤشر على أساس: من 1 إلى 2.5 حر، من 3 إلى 5 حرية جزئية (شبه حر)، من 5.5 إلى 7 غير حر.

ويتم استخدام هذا المؤشر بكثافة في الأدلة التجريبية والدراسات والبحوث العلمية للعلاقة بين الديمقراطية ومختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. كما يتم استخدامه على أساس منتظم من قبل صانعي السياسات والصحفيين والأكاديميين والناشطين وغيرهم.

يتألف مؤشر الحرية في العالم من تصنيفات رقمية ونصوص وصفية تغطي لـ 195 دولة و15 إقليمًا. ويحلل مؤشر الحرية في العالم: العملية الانتخابية، والتعددية السياسية والمشاركة، وأداء الحكومة، وحرية التعبير والمعتقد، والحقوق النقابية والتنظيمية، وسيادة القانون، والاستقلال الشخصي والحقوق الفردية وتعمل الحرية في العالم من افتراض أن الحرية لجميع الناس تتحقق على أفضل وجه في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية.

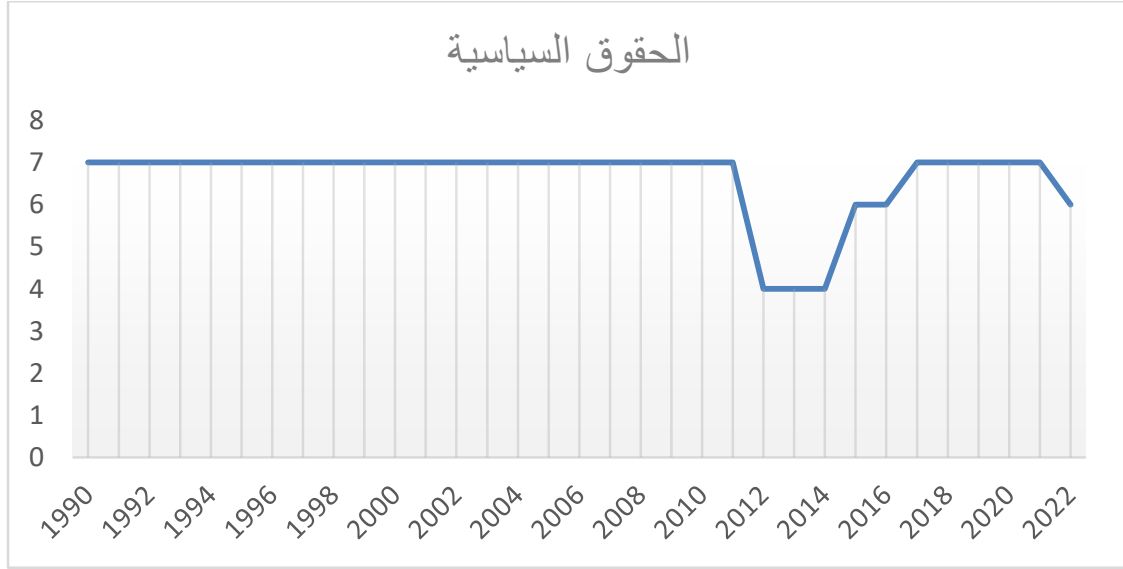
كما يقيم مؤشر الحرية في العالم الحقوق والحريات في العالم التي يتمتع بها الأفراد، وليس الحكومات أو الأداء الحكومي في حد ذاته. ولا تعتقد منظمة دار الحرية أن الضمانات القانونية للحقوق كافية لإعمال تلك الحقوق على أرض الواقع. يتم التركيز بشكل أكبر على التنفيذ. منهجية التقرير التي تصدرها منظمة دار الحرية مستمدة إلى حد كبير من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948. كما تستند الحرية في العالم إلى فرضية أن هذه المعايير تنطبق على جميع البلدان والأقاليم. يشير كل من الشكل البياني رقم (2) ورقم (3) إلى مؤشرات الديمقراطية في ليبيا وفقاً لمؤشر الحرية في العالم خلال الفترة 1990-2022م وكما يشير الجدول أن الفترة 1990-2010 أي قبل الثورة عام 2011م كانت ليبيا ضمن أسوأ درجة في الحقوق السياسية والحريات المدنية بنحو (7) درجات لكل منهما.

كما يتبين من الشكل البياني رقم (2) أن ليبيا تصنف حسب مقياس الحقوق السياسية (PR) كبلد غير حر (غير ديمقراطي) طيلة الفترة المشار إليها. ما عدى السنوات 2012، 2013، 2014م حيث صنفت ليبيا كبلد حر جزئياً (شبه ديمقراطي)، حيث كانت درجات PR نحو 4 درجات من 7 درجات خلال الأعوام 2012-2014 وهي نفس الفترة التي شهد فيها مقياس الحريات المدنية (CL) تطور بنحو 5 درجات من إجمالي 7 درجات. ويعزى تحسن مؤشر الديمقراطية في ليبيا خلال هذه الفترة وتصنيفها من بلد غير حر (غير ديمقراطي) إلى بلد حر جزئياً إلى أن هذه الفترة شهدت فيها ليبيا تداول سلمي للسلطة بين المجلس الانتقالي والمؤتمر الوطني العام، وجرت فيها انتخابات حرة لانتخاب مجلس تشريعي لأول مرة في تاريخ البلاد وبمشاركة سياسية واسعة وزادت فيها مساحة الحريات المدنية وحرية التعبير عن الرأي والصحافة والإعلام وشكلت لجنة لصياغة الدستور للمرة الأولى منذ مضي أربع عقود بدون دستور.

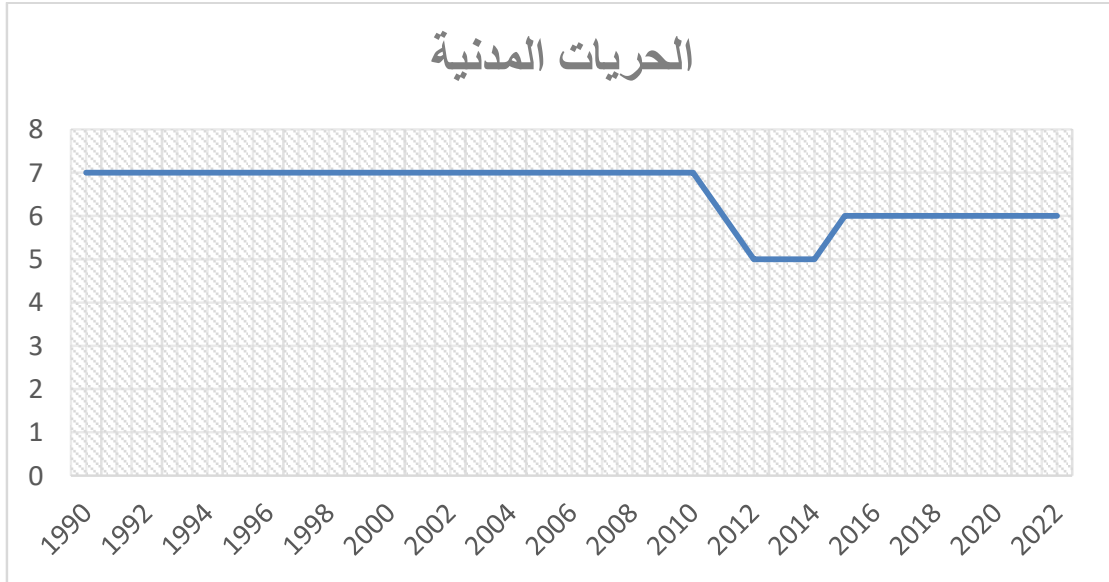
أما الفترة 2017-2021 فكانت أسوأ فترة بعد ثورة فبراير في تراجع الديمقراطية بنحو (7) درجات للحقوق السياسية و(6) للحريات المدنية. ولكن خلال العام 2022م حدث تحسن في مؤشر الديمقراطية في ليبيا بنحو 6

درجات للحقوق السياسية و6 درجات للحريات المدنية مع أن ليبيا صنفت خلال هذا العام بأنها بلد غير حر.



شكل رقم (2) تطور مؤشر الحقوق السياسية في ليبيا خلال الفترة 1990-2022م

المصدر: من إعداد البحوث بالاعتماد على بيانات [Freedom House](http://www.freedomhouse.org)



شكل رقم (3) تطور مؤشر الحريات المدنية في ليبيا خلال الفترة 1990-2022م

المصدر: من إعداد البحوث بالاعتماد على بيانات [Freedom House](http://www.freedomhouse.org)

قياس أثر الديمقراطية في التنمية الاقتصادية في ليبيا:

أجرى الباحث التحليل القياسي والاحصائي لمتغيرات الدراسة ممثلة في نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كممثل للتنمية الاقتصادية في ليبيا ، ومؤشرات دار الحرية "فريدم هاوس" للديمقراطية ويمثلها الحقوق السياسية Political Rights والحريات المدنية Civil Liberties وبداية إجراء الاختبارات كانت في اختبارات جذر الوحدة (Unit Root) للتعرف على استقرار (سكون) السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لكي لا نقع في ما يعرف بالتقدير الزائف (الانحدار المُلْفَق) (SPURIOUS REGRESSION) ومن أشهر الاختبارات التي تجرى للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية اختباري ديكي فولر المطور ، وفيليبس بيرون .

وقد استعان الباحث باختبار فيليبس بيرون (PP) للكشف عن رتبة استقرار (سكون) السلاسل الزمنية للدراسة، وذلك عند المستوى (LEVEL)، والفرق الأول (FIRST DIFFERENCE) ، وبالصيغ الثلاث (الحد الثابت ، الحد الثابت والاتجاه الزمني ، بدون حد ثابت واتجاه زمني) والجدول رقم (1) يوضح نتائج اختبارات الاستقرار وبناء على النتائج يمكن معرفة رتب استقرار السلاسل الزمنية موضوع الدراسة.

جدول رقم (1) اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

رتبة المتغير	المتغير عند الفرق الاول (First Difference)		المتغير عند المستوى (LEVEL)		المتغير
	PP	صيغة الاختبار	PP	صيغة الاختبار	
مستقر عند المستوى	-	حد ثابت	-19.17877	حد ثابت	GDP
	-	حد ثابت واتجاه زمني	-19.70782	حد ثابت واتجاه زمني	
	-	بدون	-10.04686	بدون	
	-3.567203	حد ثابت	-1.502959	حد ثابت	
مستقر عند الفرق الأول	-3.463717	حد ثابت واتجاه زمني	-2.241760	حد ثابت واتجاه زمني	CL
	-3.620195	بدون	-0.676230	بدون	
	-5.848181	حد ثابت	-2.390069	حد ثابت	
	-5.383908	حد ثابت واتجاه زمني	-2.525004	حد ثابت واتجاه زمني	
الفرق الأول	-5.947541	بدون	-0.569564	بدون	PR

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برمجية Eviews12

تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة لـ فيليبس بيرون (PP) بالصيغ الثلاث (الحد الثابت، الحد الثابت واتجاه زمني، بدون) والموضحة بالجدول رقم (1) إلى أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة كانت مستقرة في المستوى (LEVEL) لمتغير النمو الاقتصادي (GDP) حيث القيمة المحسوبة لها والموضحة بالجدول أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية أقل من 5%. كما تشير النتائج إلى أن متغيري الدراسة: الحقوق السياسية (CL) والحريات المدنية (PR) لم تكن مستقرة في المستوى ولكن استقرت عند الفرق الأول (First Difference) بالصيغ الثلاث حيث كانت القيم المحسوبة الواردة بالجدول أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية أقل من 5% وبذلك نرفض فرض العدم الذي ينص على احتواء السلسلة الزمنية على جذر الوحدة أي غير مستقرة ونقبل بالفرض البديل الذي يؤكد خلو السلسلة الزمنية من جذر الوحدة، أي أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة قد استقرت جميعاً عند المستوى والفرق الأول.

تصميم نموذج الدراسة

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة تم تصميم نموذج الدراسة على الشكل القياسي التالي:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 CL + \beta_2 PR + \epsilon$$

حيث إن:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمثل للنمو الاقتصادي.

CL: الحقوق السياسية.

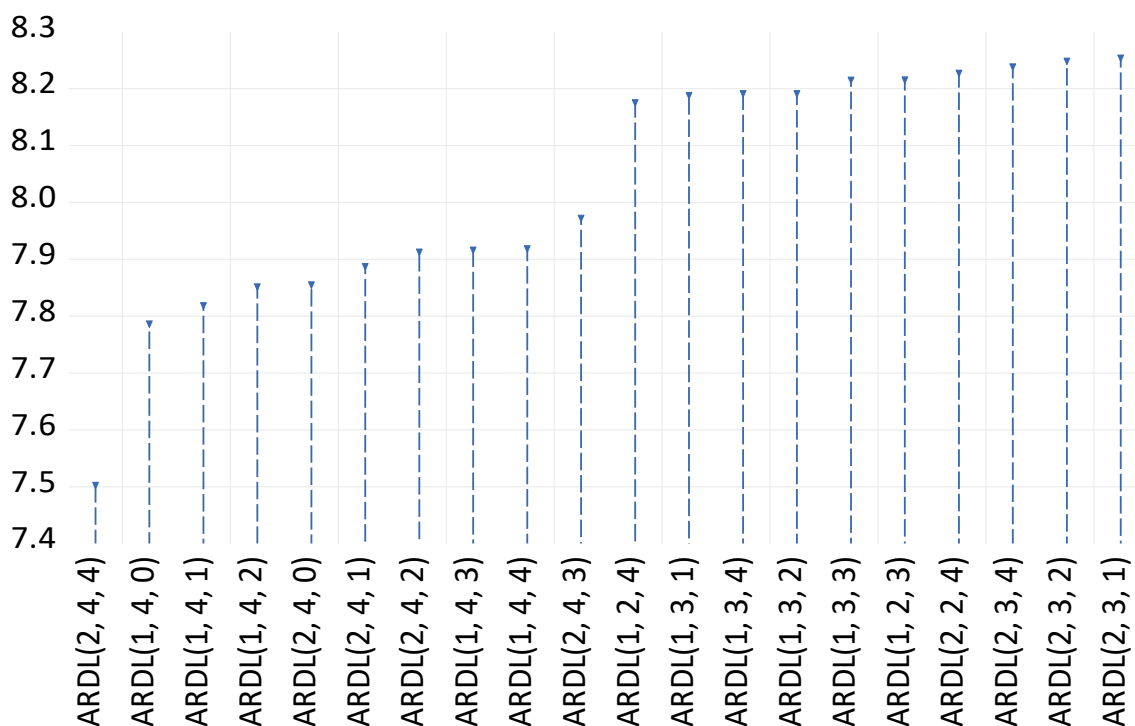
PR: الحريات المدنية (الحريات العامة).

معلمات النموذج، ϵ : حد الخطأ العشوائي. $\beta_1, \beta_2, \beta_0$.

ومن خلال ما بينته نتائج اختبارات جذر الوحدة حيث استقرت جميع متغيرات الدراسة عند المستوى والفرق الأول ، بالتالي وفقاً لـ (Peseran et al., 2001) يمكن للباحثين أن يستخدموا نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive Distributed Lags (ARDL) لاختبار التكامل المشترك لما يتميز به هذا النموذج من ميزات عن باقي النماذج القياسية تتمثل في ان نموذج (ARDL) يمكن استخدامه بصرف النظر عن درجة رتبة استقرار السلاسل الزمنية ، سواء استقرت عند الرتبة (0) أو الرتبة الأولى أو كلاهما، شرط ألا تكون السلاسل الزمنية مستقرة عند الرتبة الثانية (Peseran et al., 2001). ويعد نموذج (ARDL) ملائماً مع النماذج التي تحتوي على مشاهدات قليلة.

نأتي الآن لإجراء اختبارات التكامل المشترك (Co-integration Test) حيث سيتم الكشف عن التكامل المشترك من خلال اختبارات الحدود (Bound Tests)، وذلك لتحديد مدى وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وبالتالي تحديد ما إذا كان هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج أم لا، ولكن قبل ذلك سيتم اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير النموذج (ARDL) وهذا ما يوضحه الشكل التالي رقم (4):

Akaike Information Criteria (top 20 models)



شكل رقم (4): فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات لنموذج (ARDL)

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 12

من خلال الشكل رقم (4) أعلاه يلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى كانت (2.4.4) بمعيار AIC.

وهذا يعني أن النمو الاقتصادي (GDP) له فترتي إبطاء وأربع فترات إبطاء لكل من الحقوق السياسية (CL) والحريات المدنية (PR) باستخدام معيار (Akaike information Criterion).

اختبار الحدود:

لاختبار مدى تحقق التكامل المشترك والذي يمثل العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات موضوع الدراسة ،تم استخدام طريقة اختبار الحدود أو النطاق (Bound Tests approach) التي تعتمد على تحليل (-PSS F Test) (نجا، 2016) ، حيث يتم حساب قيمة (F-statistics) الإحصائية

لاختبار المعنوية المشتركة لمعاملات المتغيرات طويلة الأجل ، ثم من خلال مقارنتها بالقيم الحرجة المقدرة لها وفقاً لتقديرات (*PSS*) الجدولية ، فإذا كانت قيمة (*F-statistics*) المحسوبة أكبر من القيم الحرجة الجدولية ، فإنه يتم رفض فرض العدم (H_0) الذي ينص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج ، وقبول الفرض البديل (H_1) الذي يؤكد على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج ، بينما إذا كانت قيمة (*F-statistics*) المحسوبة أقل من القيم الحرجة الجدولية فإنه يتم قبول فرض العدم (H_0). والجدول التالي رقم (2) يوضح نتائج اختبار الحدود .

جدول رقم (2) اختبار الحدود Bounds Test

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	17.23376	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews12
يشير الجدول رقم (2) أن قيمة (*F-ststistics*) المحسوبة بنحو (17.23376) أكبر من الحد الأعلى للقيمة الجدولية لها عند مستوى معنوية 1% ، 2.5% ، 5% ، 10% ، ولذا فإنه يتم رفض فرض العدم (H_0) بعدم وجود علاقة طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين متغيرات النموذج ، ويتم قبول الفرض البديل (H_1) ، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج .

تقدير علاقات التكامل المشترك في الأجل الطويل

باستخدام معيار المعلومات AIC تم اختيار النموذج (2,4,4) ARDL لتقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل كما في الجدول رقم (3) حيث كانت النتائج ومعادلة النموذج على الصورة التالية:

جدول رقم (3) نتائج التكامل المشترك في الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
 Dependent Variable: D(GDP)
 Selected Model: ARDL(2, 4, 4)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 05/21/24 Time: 12:07
 Sample: 1990 2022
 Included observations: 29

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CL	1.580972	5.327444	0.296760	0.7705
PR	-27.86438	6.737900	-4.135470	0.0008
C	185.8540	55.16151	3.369269	0.0039

$$EC = GDP - (1.5810*CL - 27.8644*PR + 185.8540)$$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews12

توضح نتائج الأجل الطويل بالجدول رقم (3) أنه لا يوجد أثر لمتغير

الحقوق السياسية (CL) على النمو الاقتصادي حيث قيمة t-Statistic

المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ويؤكد ذلك أن قيمة الاحتمالية Prob

كانت أكبر من 0.05 حيث تظهر نتائج الجدول أن قيمتها بنحو (0.7705).

كما توضح نتائج الجدول ان متغير الحريات المدنية (PR) كان معنوي احصائياً وسالب أي ذو تأثير عكسي على النمو الاقتصادي حيث زيادة الحريات المدنية بنسبة 1% ينخفض النمو الاقتصادي بمعدل 27.86% حيث قيمة t-Statistic أكبر من القيمة الجدولية والاحتمالية أقل من 0.01.

نموذج تصحيح الخطأ وعلاقات الأجل القصير

الخطوة التالية في تحليل نموذج ARDL هي تقدير نموذج تصحيح الخطأ ((ECM) الذي يمثل العلاقة بين النمو الاقتصادي GDP ومتغيرات الديمقراطية في الأجل القصير باستخدام ARDL (2,4,4) كما يوضحه الجدول رقم (4).

جدول رقم (4) تقدير معاملات نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(GDP)
 Selected Model: ARDL(2, 4, 4)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 06/29/24 Time: 21:04
 Sample: 1990 2022
 Included observations: 29

ECM Regression
 Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.622516	0.081903	-7.600654	0.0000
D(CL)	41.90426	7.610512	5.506102	0.0000
D(CL(-1))	80.52575	19.37102	4.157022	0.0007
D(CL(-2))	94.05614	14.00364	6.716550	0.0000
D(CL(-3))	177.6123	22.71747	7.818311	0.0000
D(PR)	-52.78439	5.102045	-10.34573	0.0000
D(PR(-1))	-53.41795	10.26335	-5.204728	0.0001
D(PR(-2))	-23.66625	6.462495	-3.662093	0.0021
D(PR(-3))	-42.07878	5.859601	-7.181168	0.0000
CointEq(-1)*	-1.295255	0.143159	-9.047672	0.0000

R-squared	0.969834	Mean dependent var	0.089655
Adjusted R-squared	0.955545	S.D. dependent var	38.56663
S.E. of regression	8.131554	Akaike info criterion	7.296179
Sum squared resid	1256.321	Schwarz criterion	7.767661
Log likelihood	-95.79460	Hannan-Quinn criter.	7.443842
Durbin-Watson stat	1.618749		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews12
 يشير الجدول (4) إلى نتائج تقدير معاملات الأجل القصير للنموذج ونلاحظ
 من خلال الجدول معامل تصحيح الخطأ [**CoinEq(-1)***] قد حقق
 الشرط اللازم والكافي حيث إشارته سالبة كما هو متوقع، وهو معنوي عند
 مستوى 1% . و يوضح معامل تصحيح الخطأ الفترة الزمنية التي يحتاجها

المتغير التابع لكي يتحقق له التوازن مع المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل. وتدل قيمة معلمة معامل تصحيح الخطأ بالجدول المشار إليه أن 1.29 من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من أجل العودة الى الوضع التوازني طويل الاجل، أي أنه يتم تصحيح أي اختلال في مستويات النمو الاقتصادي خلال 8 شهور في المتوسط.

تشخيص النموذج المقدر:

قام الباحث باختبار مدى ملائمة وجودة النموذج المقدر باستخدام مجموعة من اختبارات التشخيص للبواقي ((Riseduale Diagnostic Tests) واختبارات تشخيص استقرار النموذج المقدر ((Stability Diagnostic)) يتم الحكم من خلالها على مدى ملائمة النموذج المستخدم في قياس المعلمات المقدره في كل من الأجل الطويل والأجل القصير للمتغيرات محل الدراسة كما هومبين بالجدول رقم (5) التالي:

جدول رقم (5) اختبارات تشخيص البواقي واستقرار النموذج

الاختبار	احصائية F	الاحتمال
الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM	0.396160	0.6802
عدم ثبات التباين Heteroskedasticity	0.392492	0.9465
Breusch-Pagan-Godfrey	0.560370	0.4657
استقرار النموذج Ramsey RESET test	0.560370	0.4657

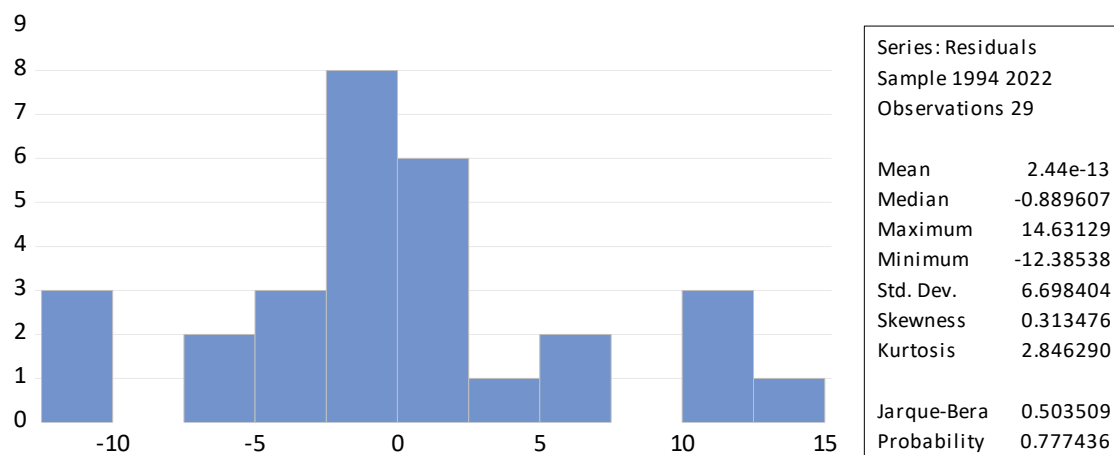
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews12

يشير الجدول رقم (5) إلى أن نتيجة اختبار الكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) ببواقي النموذج من خلال اختبار (LM Test) أن قيمة (F-statistic) غير معنوية، وهذا يعني قبول فرض العدم (H_0) الذي ينص على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بالبواقي ونرفض الفرض البديل (H_1)، أي رفض وجود ارتباط ذاتي.

كما يشير الجدول (5) إلى نتيجة اختبار الكشف عن وجود مشكلة عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity) حيث استخدم الباحثان اختبار Breusch-Pagan-Godfrey وأوضحت النتائج المبينة بالجدول أن قيمة (F-statistic) غير معنوية مما يعني عدم رفض فرض العدم (H_0) ورفض الفرض البديل (H_1)، ما يعني أن النموذج لا يعاني من وجود مشكلة عدم ثبات التباين.

كذلك يشير الجدول (5) إلى أن قيمة F المحسوبة لاختبار Ramsey RESET test تساوي 0.560370 وهي بذلك غير معنوية عند مستوى 5% وبالتالي نقبل فرض العدم الذي ينص على أن النموذج تم توصيفه بشكل صحيح ونرفض الفرض البديل.

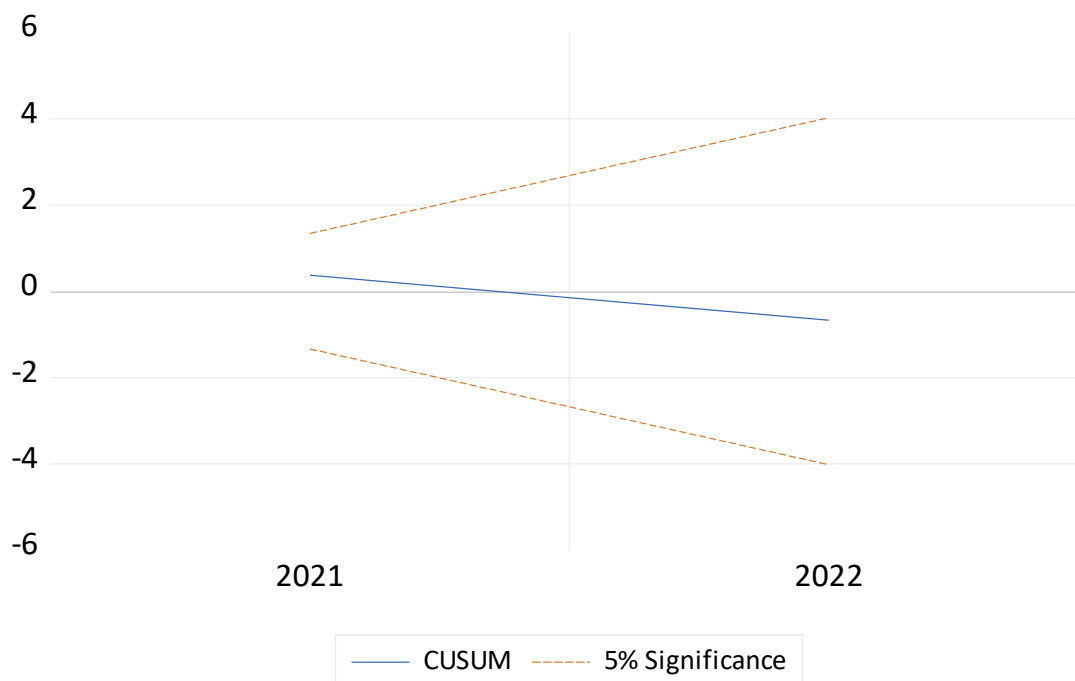
كما أجرى الباحث اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي وذلك من خلال اختبار (Jarque-Bera) المبينة بالشكل رقم (1) ويلاحظ أن قيمة الالتواء (Skewness) كانت أقل من 1، وقيمة التفرطح (Kurtosis) تساوي 3 تقريباً، مما يعني أن البواقي تمثل للتوزيع الطبيعي (جوجاراتي، 2015، ص 189) وهذا ما تؤكد قيمة Jarque-Bera غير المعنوية عند مستوى 5% والتي تساوي (0.777436) مما يعني قبول فرض العدم (H_0) وبالتالي فإن توزيع البواقي يأخذ الشكل المعتدل الطبيعي وهذا ما يتضح من الشكل المبين رقم (5).



شكل رقم (5) التوزيع الطبيعي للبواقي (Normality Test)

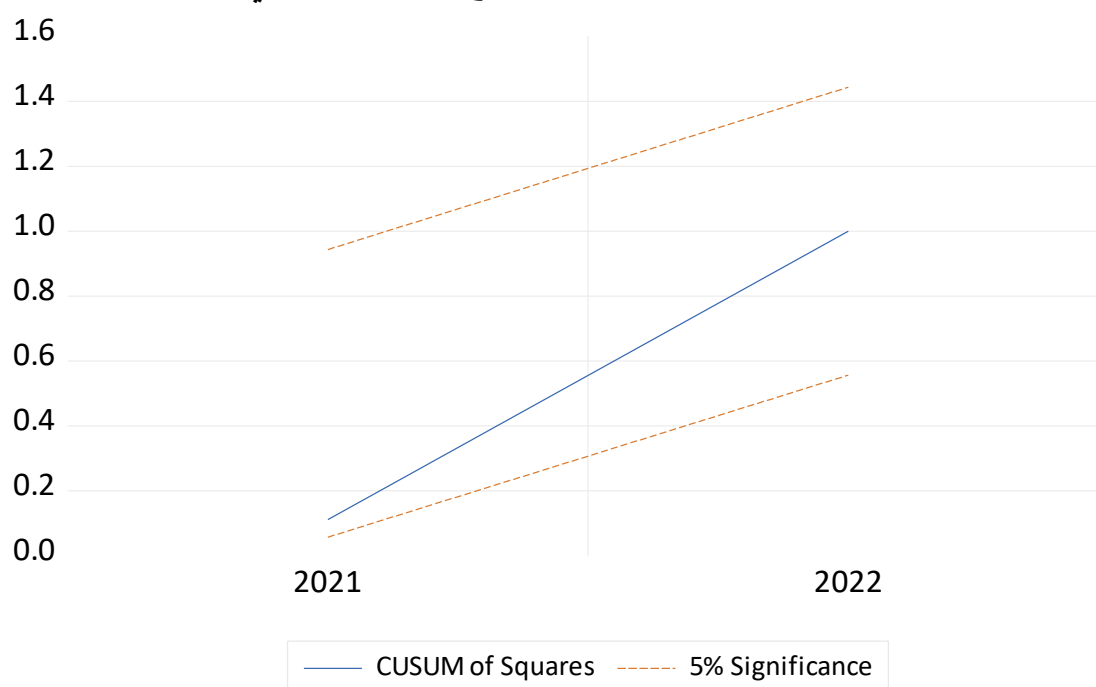
المصدر: من إعداد البحوث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews12

كذلك وللتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها أجرى الباحثان اختبار $(CUSUM)$ الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي للبواقي واختبار $(CUSUMQ)$ الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي لمربعات البواقي، ويتضح من خلال الشكل رقم (6) والشكل رقم (7) أن مجموع البواقي، ومجموع مربعاتها تتحرك داخل حدود المعنوية 5%، مما يعني أن النموذج مستقر من الناحية الهيكلية.



شكل رقم (6) الاستقرار الهيكلي للمجموع التراكمي للبواقي

المصدر: من إعداد البحوث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews12



شكل رقم (7) الاستقرار الهيكلي لمربع المجموع التراكمي للبواقي

المصدر: من إعداد البحوث بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي Eviews12

النتائج والتوصيات:

عرضت الدراسة اتجاهات وتطورات التنمية الاقتصادية والديمقراطية في ليبيا وأدبيات العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية لعدد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

كما قامت الدراسة بتقدير أثر الديمقراطية في النمو الاقتصادي في ليبيا للفترة 1990-2022م باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة (ARDL) وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها ان الحقوق السياسية لها أثر معنوي وسلب في التنمية الاقتصادية في ليبيا بينما الحريات المدنية لا يوجد لها أثر في التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة محل الدراسة. وبالتالي فإن نتائج الدراسة ترفض الفرضية العدمية وان الديمقراطية لها أثر سلبي على التنمية الاقتصادية في ليبيا.

وختاماً يوصي الباحث في المرحلة الحالية تحديداً بالتركيز على مشاريع التنمية الاقتصادية خاصة تشييد البنى التحتية وتطوير التعليم والصحة ورأس المال البشري وحين تتحقق في ليبيا تنمية اقتصادية حقيقية ونمو اقتصادي مستدام قائم على اقتصاد متنوع وطبقة وسطى من الدخل تشكل النسبة الأكبر من السكان سنكون أكثر جاهزية لإقامة مؤسسات قادرة على الانتقال الديمقراطي بسلام وبأقل التكاليف. وهذا لا يعني الرضا باستبداد وفساد الأجسام السياسية القائمة حالياً والمنتھية الولاية بقدر ما هو دعوة للإصلاح السياسي المتدرج والضغط لنيل الحقوق السياسية وزيادة مساحة الحريات المدنية بالطرق السلمية.

المراجع

أولاً المراجع العربية:

- الأمم المتحدة، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. (2013). الديمقراطية والتنمية: دور الأمم المتحدة. ورقة نقاش.
- التل، أ.بيدر. (2017). العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية: دراسة لحالتي كوريا الجنوبية وتايوان. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات. العدد 41.
- الخريشا، ناصر نايف حديثه (2017). التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن 1999-2017. رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط. عمان. الأردن.
- بريهي، فارس كريم، وراضي، حسن خلف. (2015). قياس العلاقة بين مكونات الطلب الكلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2014). كلية الادارة والاقتصاد. جامعة بغداد. ص13.
- تودارو، ميشيل. (2006). التنمية الاقتصادية. (ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرازق). دار المريخ للنشر. الرياض. المملكة العربية السعودية.
- جوجاراتي، دامودار. (2015). الاقتصاد القياسي. الجزء الأول. (ترجمة ومراجعة عند عبد الغفار عودة، عفاف حسين الدش). المملكة العربية السعودية. الرياض. دار المريخ.
- عزة، بوعيسى. (2013). إشكالية العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية: دراسة حالة الجزائر 1999-2012. رسالة ماجستير. جامعة المسيلة. الجزائر.
- مطر، محمد أحمد؛ حجازي، مروة محمود (2022). أثر الديمقراطية على النموالاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (2006-2020) دراسة قياسية باستخدام (Panel Data). المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية. كلية التجارة. جامعة دمياط. 4 (1) 3. 757-784.

- نجا، علي عبد الوهاب. (2016). تقدير دالة الطلب على الواردات في دول المغرب العربي خلال الفترة (1970-2010). مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية. المجلد الثامن عشر. العدد الأول ص 66-67.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- ABDELLATIF, ADEL M (2003). Democracy, Economic Development, and Culture 3. Good Governance and Its Relationship to Democracy and Economic Development. MINISTRY OF JUSTICE REPUBLIC OF KOREA.
- Doucouliago, H., & Ulubasoglu, M. (2006). Democracy and economic growth: A meta-analysis. Working paper. School of Accounting, Economics and Finance Faculty of Business and Law, Deakin University.
- European Bank for Reconstruction and Development. Transition Report 2013. Stuck in Transition?.
- Jaunky, V.C. Democracy and economic growth in Sub-Saharan Africa: a panel data approach. *Empir Econ* 45, 987–1008 (2013). <https://doi.org/10.1007/s00181-012-0633-x>
- John Gerring, Peter Kingstone, Matthew Lange, Aseema Sinha, Democracy, History, and Economic Performance: A Case-Study Approach, *World Development*, Volume 39, ., Pages 1735-1748 2011 Issue 10,
- Khodaverdian, S. The African tragedy: the effect of democracy on economic growth. *Empir Econ* 62, 1147–1175 (2022). <https://doi.org/10.1007/s00181-021-02049-9>
- Lipset, Seymour Martin “Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy“, *The American Political Science Review*, (Vol. 53, No. 1, March 1959), pp. 69-105

Landman, T. (1999). Economic Development and Democracy: The View from Latin America. Political Studies, 47(4), 607-626. <https://doi.org/10.1111/1467-9248.00220>

Mohammadi, H.; Boccia, F.; Tohidi, A. The Relationship between Democracy and Economic Growth in the Path of Sustainable Development. Sustainability 2023, 15, 9607. <https://doi.org/10.3390/su15129607> Academic Editors: .Ferda Halicioglu, Dragana Radicic and Antonio Boggia

Pesaran, M.H., Shin, Y., Smith, R.J., 2001. Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics.

مؤشرات الديمقراطية . دار الحرية على الرابط :

[Freedom House | Expanding freedom and democracy](https://www.freedomhouse.org/)

مجموعة البنك الدولي على الرابط:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=LY>

المسؤولية الاجتماعية وأثرها على التنمية المستدامة

(دراسة ميدانية على الموظفين بالشركة العامة للكهرباء - إدارة توزيع سهل بنغازي)

رانيا مصطفى عاشور بوزغيبية

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر المسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة بالشركة العامة للكهرباء - إدارة توزيع سهل بنغازي، وكذلك التعرف على واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموظفين والبيئة الخارجية للشركة قيد الدراسة، ومستوى مساهمة الشركة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام أسلوب الاستبيان، حيث تم إعادة (115) استبانة من أصل (132) استبانة موزعة، بما يمثل معدل استجابة قدره 85%. وخلصت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي للمسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة بالشركة قيد الدراسة، في حين أظهرت الدراسة أن مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية جاء منخفض اتجاه الموظفين والبيئة الخارجية، كما أن هناك مستوى منخفض من الاهتمام بالأبعاد (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) للتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية:

المسؤولية الاجتماعية، التنمية المستدامة، الشركة العامة للكهرباء - إدارة توزيع سهل بنغازي.

المقدمة:

استشعر العالم المخاطر والتحديات التي تهدد الشعوب خاصة في دول العالم النامي من فقر وأمراض وإهدار للموارد الطبيعية، نظير قيام الشركات والمؤسسات بأعمال وممارسات تضر بالبيئة، أيضاً عدم تحمل هذه الشركات لمسئولياتها الاجتماعية والأخلاقية اتجاه الأفراد والبيئة، وهو ما دفع دول العالم لوضع خطة للتنمية المستدامة سنة (2030)، لمساعدة هذه الشركات في تحقيق أهدافها واستدامتها ما ينعكس على تعزيز اقتصاد الدول وعدم الإضرار بالبيئة.

وأشار (تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2004) إلى ارتباط التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً بالتزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية، كما نوه تقرير برونتلاند سنة 1987 أن السياسة الحالية للتنمية الاقتصادية لا يمكن الاعتماد عليها في المدى البعيد، نتيجة تسببها في نفاذ وإهدار الموارد الطبيعية والإضرار بالمجتمع.

وإذ يشكل قطاع الكهرباء أحد القطاعات الفاعلة في تحقيق تنمية مستدامة، تنعكس على رفاه الإنسان والحد من التلوث البيئي، مروراً بتخفيض الأعباء الاجتماعية والاقتصادية للدولة اتجاه مواطنيها، إلا أن الوصول لهذه الغاية يستلزم تفعيل هذه الشركات لسياسات وبرامج وخطط تساهم في ممارسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموظفين والمجتمع والبيئة.

الدراسات السابقة:

تطرقت دراسة (التركستاني، 2024) للوقوف على أهم الفرص والتحديات التي تواجه الدول العربية في تحقيق التنمية المستدامة بكفاءة وفعالية، كما هدفت لتقييم الجهود العربية الحالية والتي لازالت تبذل في سبيل تحقيق العمل المشترك بالوصول لأهداف التنمية المستدامة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصل من خلال هذه الدراسة لوجود جهود وتعاون بين الدول العربية في مجال تحقيق التنمية المستدامة (2030)، كما قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإنشاء لجان متخصصة لمتابعة وتقييم مستوى الأداء والبرامج التنموية، إلا أنها لم تصل لمستوى الطموح حيث أن معظم تلك الجهود انحصرت في إقامة الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية دون الوصول إلى خطط وبرامج تطبيقية ملموسة بالصورة المأمولة.

وأجرى (عبدالكريم، 2023) دراسة هدفت لقياس أثر أبعاد المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، طبقت هذه الدراسة على الموظفين بشركة الخليج العربي للنفط، وبلغت عدد الاستثمارات الموزعة على الموظفين بكافة المستويات الإدارية (30) استثماراً، وكانت من نتائج الدراسة: أنه ليس هناك أثر لكل بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية منفرداً على التنمية المستدامة، و إنما هناك أثر لأبعاد المسؤولية الاجتماعية مع بعضها على تحقيق التنمية المستدامة.

وتطرق (أمهني وآخرون، 2022) للتعرف على ممارسات المسؤولية الاجتماعية من قبل المنطقة الحرة مصراته ودورها في تحقيق التنمية

المستدامة، وحددت عينة الدراسة بـ (100) موظف من مختلف المستويات الإدارية، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات المسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة بأبعادها (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي).

وهدفت دراسة (الشهراني، 2021) لوضع استراتيجية مقترحة خاصة بالمسؤولية الاجتماعية في القطاع العام القطري، اتبعت الدراسة المنهج الكمي، وحددت حجم العينة بـ (384) مفردة، وبلغ عدد الاستثمارات المستردة والقابلة للتحليل (131) استبانة، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك وعي وإدراك للموظفين بأهمية مفهوم المسؤولية الاجتماعية في القطاع العام، إلا أنها أوجدت ضعف للمبادرات الاجتماعية للمؤسسة العامة.

وقدم (الصغير، 2020) دراسة لتشخيص واقع التعليم في ليبيا ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، وافرزت الدراسة أن دور التعليم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مازال متواضع نتيجة لفصل السياسة التعليمية عن خطط التنمية المستدامة، حيث لازالت ليبيا متخلفة عن تحقيق التنمية المستدامة خاصة في مجال التعليم.

كما تطرقت دراسة (حميدان والدويبي، 2019) لإبراز دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة بشركات الاتصالات الليبية، حيث وزعت (80) استمارة على عينة من الموظفين بشركتي ليبيا والمدار، وبلغ المسترجع (69) استمارة، وخلصت الدراسة لوجود أثر ذو دلالة إحصائية تفوق مستوى الدلالة المعنوية (α) للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة.

وأجرى (مندور وآخرون، 2017) دراسة هدفت لتحديد دور الموارد البشرية في تحقيق التنمية المستدامة، واتبع الباحثون الأسلوب الوصفي في الدراسة، التي اجرت على عينة من العاملين بقطاع التعليم ببني وليد بليبيا، والبالغ عددها (140) مفردة، وكانت من أهم نتائج الدراسة: القصور في منظومة البحث العلمي من حيث الخطط والبرامج والأساليب والمناهج القائمة على الأسس العلمية الحديثة وتوافقها مع المتغيرات الاقتصادية والتحديات العالمية، كما أظهرت ضعف الإنفاق على البحث العلمي، وأخيراً خلصت الدراسة لوجود علاقة طردية موجبة بين كل من بناء خطط وبرامج التعليم المواكبة للثورة العلمية التنموية وبين كفاءة سياسات إدارة الموارد البشرية في مواكبة متطلبات هذه التنمية.

التعليق على الدراسات السابقة:

ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة تبين أنها تتفق مع الدراسة الحالية حول أهمية موضوع متغيرات الدراسة والقاضي بضرورة تحول المؤسسات والشركات في القطاع العام والخاص على حد سواء لممارسة دورها الاجتماعي بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما اختلفت الدراسة عن الدراسات السابقة في التركيز على قياس الدور الاجتماعي للشركة اتجاه الموظفين والبيئة الخارجية كلا على حدة، كذلك اختلفت عن الدراسات السابقة من حيث بيئة ومجتمع الدراسة.

مشكلة الدراسة:

تعد اهتمام الشركات في دول العالم المتقدم من مجرد تحقيق أهدافها الداخلية، لتشمل القيام بمسؤولياتها الاجتماعية اتجاه المجتمع، بإشباع حاجات

أفراده وتحقيق الرفاهية لهم، بالتزامن مع حماية البيئة والموارد الطبيعية للمجتمع، الأمر الذي ينعكس على تحقيق تنمية مستدامة. وبالرغم من ذلك إلا أن بعض الدراسات التي أجرت في البيئة الليبية كدراسة (أمهني وآخرون، 2022) ودراسة (حميدان والدويبي، 2019) أشارت إلى ضعف تدخل الدولة لفرض ممارسة المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات الحكومية، أيضاً ضعف اهتمام الشركات بالجانب البيئي.

كما أوضح تقرير مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية (2022) إلى تأخر ليبيا عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمحددة في (2030)، حيث جاءت ليبيا في المركز (14) من بين (21) دولة عضواً في جامعة الدول العربية.

وفي محاولة للمساهمة في تفعيل دور قطاع الكهرباء لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، جاءت هذه الدراسة للوقوف على واقع الممارسة الفعلية للمسؤولية الاجتماعية بالشركة العامة للكهرباء ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، وعليه تم صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

ما أثر المسؤولية الاجتماعية على تحقيق التنمية المستدامة؟

ما واقع التزام الشركة بتطبيق ممارسات المسؤولية الاجتماعية؟

ما مستوى مساهمة الشركة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية للدراسة:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية على تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الموظفين بالشركة العامة للكهرباء.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية على تحقيق (البعد الاقتصادي) للتنمية المستدامة من وجهة نظر المبحوثين محل الدراسة.

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية على تحقيق (البعد الاجتماعي) للتنمية المستدامة من وجهة نظر المبحوثين محل الدراسة.

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية على تحقيق (البعد البيئي) للتنمية المستدامة من وجهة نظر المبحوثين محل الدراسة.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموظفين والبيئة الخارجية من قبل الشركة العامة للكهرباء.
2. قياس مساهمة الشركة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
3. إبراز أثر المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة.
4. تبني القطاع الحكومي للممارسة الفعلية والعملية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، لتعزيز مشاركة القطاع في تحقيق التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

1. تعد هذه الدراسة إضافة معرفية للمكتبة العلمية في مجال المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، وذلك لمحدودية الدراسات التي ربطت بين متغيري الدراسة في البيئة الليبية، كما تعذر وصول الباحثة لأي دراسة مماثلة في القطاع المبحوث_ والتي أتاح قدر الإمكان الوصول إليها من الباحثة.
2. كما تسعى الدراسة للتوصل لعدد من الاقتراحات والتوصيات التي تشجع المسؤولين في القطاع الحكومي لفرض الممارسة العملية للمسؤولية الاجتماعية، بما يساعدها على أداء خدماتها بالتوافق مع الرؤى المنادية للحفاظ على بيئة وموارد المجتمع البشرية والمادية.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: ممارسة المسؤولية الاجتماعية بالشركة العامة للكهرباء- إدارة توزيع سهل بنغازي.

المتغير التابع: التنمية المستدامة ممثلة في (البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي).

الإطار النظري:

أولاً: المسؤولية الاجتماعية وأهميتها ومجالاتها:

تعريف المسؤولية الاجتماعية:

تطرق العلماء وبعض الهيئات الدولية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية من عدة جوانب في محاولة لوضع تعريف شامل يغطي كافة الجوانب للأطراف ذات العلاقة، حيث ذكر Carroll Archie أن منظمة الأيزو عرفت المسؤولية الاجتماعية على أنها "مسؤولية المؤسسة اتجاه تأثيرات قراراتها وانشطتها في المجتمع والبيئة، وذلك من خلال سلوك شفاف وأخلاقي من شأنه المساهمة في التنمية المستدامة متضمنة صحة ورخاء المجتمع، مع الأخذ في الاعتبار توقعات الأطراف المعنية، التماشي مع القوانين المطبقة ومعايير السلوك الدولية، التكامل بين المؤسسة وممارساتها المختلفة من خلال العلاقة بينهما". كما عرف شارلز وجاريت جونز المسؤولية الاجتماعية على أنها "شعور بالالتزام من جانب المؤسسات نحو وضع معايير اجتماعية محددة أثناء عملية صنع القرار الاستراتيجي، وعند قيامها بتقييم القرارات من الوجهة الأخلاقية، فإنه يتعين التسليم باتخاذ ما هو في صالح رفاهية المجتمع ككل" (يحياوي وبوحديد، 2019: 88).

وأشار (حميدان والدويبي، 2019: 73) "أن المسؤولية الاجتماعية تعتبر من أهم الواجبات الواقعة على عاتق الشركات والمؤسسات وهي التزام مستمر من قبلهم بالمساهمة في تطوير وتحسين المستوى الثقافي والتعليمي والاقتصادي وذلك من خلال توفير الخدمات المتنوعة التي من شأنها رفع مستواها بصفة خاصة للمجتمع وتعبير الصورة السلبية بصفة خاصة".

أهمية المسؤولية الاجتماعية:

ذكر (الغاليبي والعامري، 2005) أن أخذ المؤسسات بمبدأ المسؤولية الاجتماعية يترتب عليه العديد من المزايا للمؤسسات والمجتمع والدولة، (أمهني وآخرون، 2022: 377-378):

أ. بالنسبة للمؤسسة:

تحسين سمعة المؤسسة داخل المجتمع، من خلال تقديم ممارسات تطوعية اتجاه الموظفين والبيئة والمجتمع، بما يسهم في تحسين مناخ العمل وبعث روح التعاون والترابط بين المؤسسة وبقية الأطراف.

ب. بالنسبة للمجتمع:

يتمثل في زيادة الوعي بأهمية التعاون بين مؤسسات المجتمع والفئات ذات المصلحة، أيضاً دمج الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة مع شرائح المجتمع، توافر العدالة الاجتماعية في تكافؤ الفرص وتحسين نوعية الحياة الثقافية والبنية التحتية، علاوةً على زيادة الترابط الاجتماعي من خلال الشفافية والصدق في التعامل بين الأطراف.

ج. بالنسبة للدولة:

فتحمل المؤسسات لمسؤولياتها الاجتماعية يخفف أعباء الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية التي تتكدها الدولة، وكذلك المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المساهمات التي تنعكس إيجاباً على الدولة.

مجالات المسؤولية الاجتماعية:

وأشار (الصيرفي، 2005) أن ممارسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تشمل العديد من الأطراف من بينها، (يحياوي وبوحديد، 2019):

أ. الموظفين: وتتمثل في عدالة التوظيف، والرعاية الصحية، والرواتب والأجور المجزية، وتوافر فرص الترقية والتدريب المستمر، وتهيئة ظروف عمل مناسبة.

ب. البيئة: وتتمثل في الحفاظ على الأشجار والأراضي الخضراء، وتقديم منتجات غير ضارة، وتخفيض التلوث، والاستخدام الأمثل للموارد خصوصاً غير المتجددة منها.

مواصفة المسؤولية الاجتماعية ايزو (26000):

تعريف مواصفة المسؤولية الاجتماعية ايزو 26000:

عرف (يحياوي وبوحديد، 2019: 95) مواصفة المسؤولية الاجتماعية ايزو 26000 على أنها "مواصفة دولية إرشادية واختيارية أي ليست إجبارية، يمكن تطبيقها من طرف جميع المؤسسات في كل الدول، فهي تقدم إرشادات لتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية ودمجها ضمن الخطط الإستراتيجية والأنظمة والممارسات والعمليات للمؤسسات"

أهداف مواصفة المسؤولية الاجتماعية ايزو 26000 في المؤسسات:

من خلال نشرة صادرة عن المؤسسة العالمية للمعايرة تم تحديد أهداف

مواصفة ايزو 26000 كالتالي، (مقدم، 2012):

1. على مستوى أداء المؤسسات تجاه المجتمع:

- مراعاة المؤسسات للاختلافات الثقافية والاجتماعية والبيئية والقانونية وظروف التنمية الاقتصادية.
- تقديم التوجيهات والاقتراحات العملية التي تساعد على الممارسة والتطبيق العملي للمسؤولية الاجتماعية، كذلك إعداد تقارير شفافة بالخصوص لتقييم ممارساتها.
- توعية المؤسسات بأهمية المسؤولية الاجتماعية ومكاسبها.
- عمل المؤسسات بالاتفاقات والمبادرات الدولية للمسؤولية الاجتماعية لتوحيد ممارساتها ولتسهيل تقييمها.

2. على مستوى الأداء البيئي والدور التنموي:

- تبني قوانين تدعم تحقيق التنمية المستدامة، والمحافظة على الانسان والبيئة، من خلال الممارسة الفاعلة للمسؤولية الاجتماعية.
- دمج مفاهيم وممارسات المسؤولية الاجتماعية داخل البرامج التنموية والتعليمية والتثقيفية والبحث العلمي في الجامعات.
- النظر للمسؤولية الاجتماعية كمكون أصيل لبرامج التنمية.

3. على مستوى علاقة المؤسسات بأصحاب المصلحة:

- حماية حقوق الموظفين والمستهلكين والموردين والعمل على تحسينها باستمرار.
- استفادة المجتمع من مزايا مثل التنمية بأنواعها، وعدالة التوظيف، ومنح المساعدات والهيئات لمنظمات المجتمع المدني.
- تحمل الآثار المترتبة على ممارسة نشاطاتها من تلوث بيئي.

ثانياً: التنمية المستدامة وابعادها:

تعريف التنمية المستدامة:

بالنظر إلى مساهمات الباحثين والمهتمين في دراسة مفهوم التنمية المستدامة، نستنتج أنها تتمحور حول ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، وخلق مستوى معيشي آمن للشعوب، والتي يعد أحد أوجه تحقيقها البحث عن مصادر الطاقة المتجددة وتوظيفها، كذلك تساهم في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وفي تخفيض الآثار السلبية الناجمة عن توليد الكهرباء، فالتنمية المستدامة تشير لتوظيف الموارد بما يحقق استدامة التوازن بين التنمية المجتمعية وحماية البيئة.

حيث عرفت التنمية المستدامة من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتها على أساس الإدارة الحكيمة للموارد والإمكانيات البيئية، وهي تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة تعنى تحسين نوعية الحياة مع حماية النظام الحيوي، وهي التنمية التي تقوم على وضع الحوافز التي تقلل التلوث وحجم النفايات والمخلفات وحجم الاستهلاك الراهن للطاقة" (دسوقي، 2021: 252)

وذكر الجيوشي أن الاتحاد الدولي للبيئة (IUCN) عرف التنمية المستدامة بأنها "تحسين نوعية الحياة مع العيش ضمن القدرة الاستيعابية للنظم البيئية" (الصغير، 2020: 169)

كما أشار Van Marrewijk لتعريف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة بأنها "الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل" (الدرابي وعايض، 2016: 4)

ابعد التنمية المستدامة:

حدد (التركستاني، 2024) الابعاد التي تهدف التنمية المستدامة إلى تبنيتها والممثلة في الآتي:

البعد التكنولوجي:

تهدف التنمية المستدامة لتطوير واستخدام تقنيات إنتاجية تدار بواسطة مصادر الطاقة المتجددة، وباستغلال أقل قدر من الموارد وهو ما ينعكس على تقديم منتجات لا تضر بالبيئة.

البعد الاقتصادي:

تسعى التنمية المستدامة لاستقرار ونمو المؤسسات بما يعزز قدرتها على خدمة المجتمع وتنمية اقتصاد الدول، من خلال المساعدة في خلق فرص عمل متكافئة، ومنح الأجور المجزية، وتوفير مناخ عمل يمكن الموظفين من مساعدة مؤسساتهم على الوفاء بالتزاماتها الداخلية والخارجية، وفي تحقيق أهدافها وتحسين وضعها التنافسي.

البعد السياسي:

تهدف التنمية المستدامة لتطبيق وتطوير أنظمة رقابية تساهم في القضاء على الفساد وتحقيق المصلحة العامة، حيث أوضحت بعض الدراسات أن من أسباب تخلف الدول عن التنمية يرجع إلى انتشار الفساد في الأنشطة التنموية وغياب الشفافية.

البعد الاجتماعي:

تستهدف التنمية المستدامة المساواة بين فئات المجتمع في الحصول على الخدمات والحقوق كالتوظيف والتعليم والصحة وغيرها من الخدمات التي تؤمن سبل الحياة الكريمة للفرد.

كما تهدف لإشباع أولويات الافراد بما يتلاءم وامكانيات المجتمع، أيضاً توعية السكان لمخاطر الممارسات الغير أخلاقية وآثارها على البيئة، علاوة على إشراكهم في معالجتها. (قشطي، 2023)

البعد البيئي:

تسعى التنمية المستدامة للمحافظة على الموارد الطبيعية وتقليل الاعتماد على الموارد غير المتجددة، باستبدالها بالموارد المتجددة، وإنتاج منتجات قابلة للتدوير أو التحلل وتخفيض كمية النفايات، للحد من تأثير الصناعات على المناخ.

العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة:

تتمثل المسؤولية الاجتماعية في قيام المنظمات بممارسة نشاطات واتخاذ قرارات تخدم المجتمع والبيئة معاً، فمن مسؤولية المنظمات اجتماعياً السعي لإشباع توقعات المجتمع، وهو ما يتوافق مع هدف التنمية المستدامة بإشباع حاجات افراد المجتمع في ضوء ما هو متاح من عناصر البيئة، ومع المحافظة على حق الأجيال القادمة من هذه العناصر، وعلية فإن تحقيق التنمية المستدامة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بممارسة المنظمات لمسؤولياتها اتجاه بيئتها الداخلية والخارجية. (المواصفة القياسية الدولية ISO 26000، 2010)

منهجية الدراسة:

- 1- منهج الدراسة:** اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة قيد الدراسة عن طريق تجميع البيانات وتحليلها والوصول إلى استنتاجات عن أهداف الدراسة وتساؤلاتها.
- 2- مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين بالشركة العامة للكهرباء إدارة توزيع سهل بنغازي والبالغ عددهم (200) موظف، حسب مكتب شؤون العاملين بالشركة، وتم أخذ عينة عشوائية بسيطة بلغ حجمها (132) موظف، وفقاً لجدول krejcie and Morgan، وبلغ عدد الاستثمارات المسترجعة (115) استثماراً، أي ما نسبته (85%).

3- أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة، والتي تم تطويرها من قبل الباحثة لتكون مناسبة لتحقيق أهداف الدراسة، والتي تم تقسيمها إلى جزأين كالتالي:

3-1- معلومات عن مائي الاستبانة:

يحتوي الجزء الأول من الاستبانة على البيانات الشخصية للمبحوثين وهي النوع، الرتبة الوظيفية، مدة الخدمة، المؤهل العلمي.

3-2- معلومات عن موضوع الدراسة:

تم تقسيم الجزء الثاني من الاستبانة إلى محورين حيث يقيس المحور الأول، واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموظفين والبيئة الخارجية للشركة قيد الدراسة، وتكون المحور من ست عشرة عبارة من (1-5) تقيس المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموظفين، ومن (6-16) تقيس البيئة الخارجية للمسؤولية الاجتماعية، بينما يقيس المحور الثاني مستوى المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي) وتكون المحور من ثلاث عشرة عبارة، وجميعها مستمدة من أداة القياس التي أعدها (أمهني وآخرون، 2022)، مع إجراء بعض التعديلات عليها لتتلاءم مع أهداف الدراسة، والمعدة حسب مقياس (Likert) الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة).

4- صدق وثبات الاستبانة:

جدول رقم (1) عرض معاملات ثبات وصدق مقاييس الدراسة

معايير الدراسة	المسؤولية الاجتماعية	البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي	التنمية المستدامة
معامل الثبات	0.961	0.821	0.906	0.904	0.950
معامل الصدق	0.980	0.906	0.952	0.951	0.975

المصدر: مخرجات برنامج spss وفق إجابات أفراد عينة الدراسة

5- توزيع استمارة الاستبانة:

تكونت عينة الدراسة من (132) موظف، وقد اختيرت بواسطة العينة العشوائية البسيطة، حيث تم استرجاع (115) استمارة استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، أي ما نسبته (85%) وهي نسبة تصلح لتعميم النتائج، وقد وزع المبحوثين حسب المتغيرات الشخصية على النحو التالي والموضحة بالجدول (2) .

جدول رقم (2) عرض البيانات الشخصية للمبحوثين

المتغير	مستوى المتغير	العدد	النسبة
النوع	الذكور	63	54.8
	الإناث	52	45.2
	المجموع	115	100%
الرتبة الوظيفية	موظف	87	75.6
	رئيس قسم	24	20.9
	مدير إدارة	3	2.6
	أخرى	1	0.9
	المجموع	115	%100
مدة الخدمة	أقل من 5 سنوات	17	14.8
	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	11	9.6
	أكثر من 10 سنوات	87	75.6
	المجموع	115	100%

-	-	اعدادي فأقل	المؤهل العلمي
18.3	21	ثانوي	
68.7	79	جامعي	
13	15	دراسات عليا	
100%	115	المجموع	

يبين الجدول أعلاه تقارب أعداد عينة الدراسة حيث بلغ عدد الذكور (63) أي ما نسبته (54.8%) من أفراد عينة الدراسة، بينما بلغ عدد الإناث (52) أي ما نسبته (45.2%) من مجموع أفراد عينة الدراسة، وهو ما يؤشر على أخذ الشركة بأحد ممارسات المسؤولية الاجتماعية، والقاضي بحصول المرأة على فرص عمل متكافئة مع الرجل، كما لوحظ من الجدول أعلاه أن المؤهل العلمي للمبحوثين كان ثانوي فأعلى، في حين تجاوزت مدة الخدمة لغالبية عينة الدراسة (10) سنوات، وهو ما يشكل نسبة (75.6%)، ما يؤكد مستوى الوعي والخبرات لدى المبحوثين أيضاً سرعة الاستجابة والتكيف مع الأساليب الحديثة لتوليد الكهرباء، وعلى إدراك مخاطر الممارسات التقليدية على المواطن والبيئة.

6- أساليب المعالجة الإحصائية:

لقد تم تفرغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام اختبارات إحصائية تمثلت في النسب المئوية والتكرارات،

والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، أيضاً اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات وصدق فقرات الاستبانة، وتحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضيات الدراسة، وذكر العمر أنه لحساب طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد فئات المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي ($0.80 = \frac{4}{5}$)، ومن ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وعليه يصبح طول الخلايا للعبارات كما هو موضح بالجدول رقم (3):

جدول رقم (3) طول الخلية لمقياسي الدراسة وفقاً لمقياس Likert ودرجة الموافقة

طول الخلية	الفئة في مقياس ليكرت	مستوى الاهتمام
من 1 إلى أقل 1.80	غير موافق بشدة	ضعيفة جداً
من 1.80 إلى أقل 2.60	غير موافق	ضعيفة
من 2.60 إلى أقل 3.40	محايد	متوسطة
من 3.40 إلى أقل 4.20	موافق	مرتفعة
من 4.20 إلى أقل 5	موافق بشدة	مرتفعة جداً

المصدر: جبريل، وائل محمد، (2016)، دراسات إدارية معاصرة: مشكلات واقعية وحلول عملية، (الطبعة الأولى، عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة).

7- تحليل عبارات الاستبانة:

7-1 تحليل عبارات المتغير الأول: واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية

اتجاه الموظفين والبيئة الخارجية للشركة العامة للكهرباء.

تضمنت الاستبانة ست عشرة عبارة لقياس واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموظفين والبيئة الخارجية للشركة العامة للكهرباء، وعند احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الممارسة والوزن النسبي للعبارات الموضحة بالجدول (4)، أمكن التعرف على مستوى ممارسة المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموظفين والبيئة الخارجية للشركة قيد الدراسة، وإذا ما علم بأن متوسط المقياس المستخدم في الاستبانة يبلغ (3)، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2.635) بانحراف معياري (0.990) وبمستوى ممارسة متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي لواقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموظفين بالشركة قيد الدراسة (2.506) بانحراف معياري (1.222)، كما تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة حول فقرات هذا البعد والذي تقيسه العبارات من (1-5) ما بين (2.235-2.704)، أي بمتوسط حسابي أقل من متوسط المقياس (3)، والذي يشير إلى أن معدل المساهمة في ممارسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموظفين أخذ موقف الحياد من قبل المبحوثين، حيث أنها تراوحت بين المنخفض والمتوسط، وبالتالي نستنتج ضعف الاهتمام بممارسة المسؤولية الاجتماعية في البيئة الداخلية للشركة اتجاه الموظفين، والذي انفقت أغلب فقراته مع نتائج دراسة (الشهراني، 2021) ودراسة (حميدان والدويبي، 2019) ودراسة (أمهني وآخرون، 2022) بينما اختلفت مع دراسة (أمهني وآخرون، 2022) حول الفقرة (3) و الفقرة (5) من مقياس

ممارسة المسؤولية الاجتماعية والتي جاءت بمستوى مرتفع مقارنة بالدراسة الحالية التي حصلت على مستوى ممارسة متوسط، في حين بلغ المتوسط الحسابي لواقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة الخارجية للشركة قيد الدراسة (2.693) بانحراف المعياري (0.934)، كما تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة حول فقرات هذا البعد والذي تقيسه العبارات من (6-16) ما بين (2.417-3.009)، أي بمتوسط حسابي تراوح بين (3) وأقل، والذي يشير إلى أن معدل المساهمة في ممارسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية خارج الشركة تراوح بين غير الموافق والحياد من قبل الباحثين، حيث أنها جاءت بين المنخفض والمتوسط، وبالتالي نستنتج ضعف الاهتمام بممارسة المسؤولية الاجتماعية في البيئة الخارجية للشركة، والذي اتفقت أغلب فقراته مع نتائج دراسة (الشهراني، 2021) ودراسة (حميدان والدويبي، 2019) ودراسة (أمهني وآخرون، 2022) بينما اختلفت مع دراسة (حميدان والدويبي، 2019) و(أمهني وآخرون، 2022) حول الفقرة (7) من مقياس ممارسة المسؤولية الاجتماعية والتي جاءت بمستوى مرتفع مقارنة بالدراسة الحالية التي حصلت على مستوى ممارسة منخفض، كما أنها تختلف مع دراسة (أمهني وآخرون، 2022) حول الفقرة (9) و(10) من نفس المقياس والتي حظت بمستوى ممارسة عالٍ مقارنة بالدراسة الحالية التي جاءت بين المنخفض والمتوسط.

جدول رقم (4)

تحليل بيانات المتغير الأول المتعلق بـ (واقع ممارسة المسؤولية الاجتماعية بالشركة العامة للكهرباء)

الوزن النسبي	مستوى الممارسة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المسؤولية الاجتماعية	الرقم
44.7	منخفض	1.501	2.235	تقوم الشركة بعمل فحص طبي دوري للموظفين للتأكد من صحتهم وعدم وجود مخاطر في بيئة العمل.	1
45.7	منخفض	1.480	2.287	توفر الشركة تأمين طبي للموظفين.	2
52.9	متوسط	1.230	2.643	تقدم الشركة فرص عمل عادلة ومتكافئة للباحثين عن العمل.	3
54.1	متوسط	1.370	2.704	تقدم الشركة مكافآت تشجيعية لتمييز الموظفين المبدعين.	4
53.2	متوسط	1.357	2.661	توفر الشركة ظروف الصحة والسلامة للموظفين أثناء تقديمهم الخدمة.	5
	ضعيف	1.222	2.506	ممارسة المسؤولية الاجتماعية في البيئة الداخلية اتجاه الموظفين	
56.5	متوسط	1.216	2.826	توظف الشركة الموظفين من ذوي الاحتياجات الخاصة.	6
48.3	منخفض	1.147	2.417	تساهم الشركة في انجاز المشاريع الأساسية للمجتمع كالمدارس والمستشفيات وغيرها.	7
57.4	متوسط	1.246	2.870	تمتلك الشركة خطط وبرامج للبحث عن مصادر الطاقة المتجددة.	8

مؤتمر آفاق التنمية في ليبيا بين صنع السياسات العامة وصنع القرار

55.3	متوسط	1.245	2.765	تشارك الشركة بتقديم المساعدات العينية في حالة الكوارث الطبيعية والحروب	9
49.2	منخفض	1.103	2.461	تشارك الشركة بتقديم المساعدات العينية للجمعيات الخيرية كما دور المسنين ومراكز رعاية المعاقين.	10
49.2	منخفض	1.157	2.461	تقدم الشركة تقرير دوري يفصح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية.	11
51	منخفض	1.149	2.548	تقوم الشركة بتقديم أنشطة وبرامج للحفاظ على البيئة.	12
54.3	متوسط	1.227	2.713	تقدم الشركة برامج توعوية في مجالات حماية البيئة وحسن استغلال الموارد الطبيعية.	13
53.7	متوسط	1.095	2.687	تمتلك الشركة نظام للإدارة البيئية.	14
57.4	متوسط	1.196	2.870	تتعاون الشركة مع الجامعات ومراكز البحث العلمي في القيام بأبحاث تخدم المجتمع كتطوير الخدمات الكهربائية ودراسة التأثيرات البيئية.	15
60.2	متوسط	1.159	3.009	تقدم الشركة برامج توعية لأفراد المجتمع حول أهمية التحول نحو استغلال الطاقة المتجددة لتوليد الطاقة.	16
	متوسط	0.934	2.693	ممارسة المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة الخارجية.	

(*) الوسط الحسابي = $3=5/(5+4+3+2+1)$

7-2- تحليل عبارات المتغير الثاني: مستوى مساهمة الشركة في تحقيق التنمية المستدامة.

تضمنت الاستبانة ثلاث عشرة عبارة لقياس مستوى مساهمة الشركة في تحقيق التنمية المستدامة، وعند احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى المساهمة والوزن النسبي للفقرات الموضحة بالجدول (5)، أمكن التعرف على مستوى المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من قبل الشركة قيد الدراسة، وإذا ما علم بأن متوسط المقياس المستخدم في الاستبانة يبلغ (3)، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2.895) بانحراف معياري (0.989) أي بمستوى مساهمة متوسطة في تحقيق الأبعاد التنموية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، وبالتالي نستنتج ضعف مساهمة الشركة في تحقيق تنمية مستدامة اتجاه المجتمع والبيئة، في حين بلغ المتوسط الحسابي للبعد الاقتصادي (2.920) بانحراف معياري (0.945)، كما تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة ما بين (2.635-3.435)، أي أن مستوى مساهمة الشركة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة تراوح بين المتوسط والمرتفع، كما بلغ المتوسط الحسابي للبعد الاجتماعي (2.833) والانحراف المعياري (1.098)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة ما بين (2.974-2.635)، أي بمستوى مساهمة متوسطة في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، وجاء البعد البيئي بمتوسط حسابي بلغ (2.948) والانحراف المعياري (1.132)، كما تراوحت المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة ما بين (3.000-2.896)، أي بمستوى مساهمة متوسطة في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة، وجاءت أغلب فقرات مقياس المساهمة في تحقيق

التنمية المستدامة بأبعادها (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) متوافقة مع نتائج دراسة (حميدان والدويبي، 2019) ودراسة (أمهني وآخرون، 2022)، والتي تراوحت فقراتها بين مستوى مساهمة منخفض ومتوسط، باستثناء الفقرة (11) من مقياس البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة والتي حظت بمستوى مساهمة عالٍ مقارنة بالدراسة الحالية التي جاءت بمستوى مساهمة متوسط.

جدول رقم (5)

تحليل بيانات بالمتغير الثاني والمتعلقة بـ (مستوى المساهمة في تحقيق

الرقم	التنمية المستدامة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المساهمة	الوزن النسبي
1	تحقق الشركة عوائد مالية عالية تعود للدولة نظير استهلاك الطاقة الكهربائية من الزبون.	3.435	1.125	مرتفع	68.7
2	تقدم الشركة في خدماتها بما يتوافق ومتطلبات التنمية المستدامة (من خلال استغلال مصادر الطاقة المتجددة).	2.957	1.071	متوسط	59.1
3	يتحصل موظفي الشركة على مرتبات عالية تحقق الرفاهية.	2.652	1.312	متوسط	53.0
4	تمارس الشركة في دورها التنموي اتجاه المجتمع من خلال تقديم نشاطات تخفف من أعباء الدولة التعليمية، الصحية وغيرها.	2.635	1.165	متوسط	52.7
	البعد الاقتصادي	2.920	0.945	متوسط	

مؤتمر آفاق التنمية في ليبيا بين صنع السياسات العامة وصنع القرار

54.8	متوسط	1.345	2.739	تعامل الشركة الموظفين فيها بعدالة دون تمييز بين الجنس.	5
57.7	متوسط	1.262	2.887	تعمل الشركة على التحسين المستدام لخدماتها.	6
52.7	متوسط	1.180	2.635	تسعى الشركة إلى تلبية احتياجات المجتمع من خلال توفير فرص العمل وتحسين المستوى الثقافي للموظفين.	7
59.5	متوسط	1.360	2.974	تقدم الشركة برامج تدريبية للموظفين لتنمية مهاراتهم بما يستجيب للتنمية المستدامة في مجال البحث عن مصادر الطاقة المتجددة وتوظيفها في توليد الطاقة.	8
58.6	متوسط	1.282	2.930	تراعي الشركة العدالة في توزيع الأجور.	9
متوسط		1.098	2.833	البعد الاجتماعي	
59.5	متوسط	1.253	2.974	تمتلك الشركة أحد المواصفات والمعايير للحفاظ على الموارد ISO الدولية البيئية الطبيعية والكائنات الحية.	10
60.0	متوسط	1.243	3.000	تعمل الشركة على تخفيض التلوث البيئي باستخدام مصادر الطاقة المتجددة.	11
57.9	متوسط	1.373	2.896	توفر الشركة بيئة عمل مناسبة لاستقرار الموظفين.	12
58.4	متوسط	1.272	2.922	تطبق الشركة برامج خاصة للحد من النشاطات ذات التأثيرات البيئية الخطيرة.	13
متوسط		1.132	2.948	البعد البيئي	

8- اختبار فرضيات الدراسة:

نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة:

8-1 اختبار فرضية الدراسة الفرعية الأولى والتي تنص أنه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية علي تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة محل الدراسة.

وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول (6) .

جدول رقم (6)

المتغيرات	B	اختبار T	دلالة T	F	دلالة F	R^2
أثر المسؤولية الاجتماعية على تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	0.724	10.200	0.000	104.030	0.000	0.531

من خلال الجدول (6) يمكن استنتاج الآتي:

بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.531) والذي يشير إلى أن المتغير المستقل سبب التغيرات الحاصلة في المتغير التابع بنسبة (53.1%)، أيضاً معنوية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة **P-value (0.000)** المناظرة **F** وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (5%)، وفي ذات السياق أشارت نتائج التحليل إلى وجود تأثير طردي لمتغير المسؤولية الاجتماعية على تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، حيث بلغت **B (0.724)** و **P-value (0.000)** المناظرة **T** وهي أقل من مستوى دلالة معنوية (5%) وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة والتي تنص على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية على تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

2-8 اختبار فرضية الدراسة الفرعية الثانية والتي تنص أنه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية على تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول (7) .

جدول رقم (7)

المتغيرات	B	اختبار T	دلالة T	F	دلالة F	R^2
أثر المسؤولية الاجتماعية على تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة	0.952	14.550	0.000	211.699	0.000	0.697

من خلال الجدول (7) يمكن استنتاج الآتي:

بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (**0.697**) والذي يشير إلى أن المتغير المستقل سبب التغيرات الحاصلة في المتغير التابع بنسبة (69.7%)، أيضاً معنوية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة **P-value (0.000)** المناظرة **F** وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (5%)، وفي ذات السياق أشارت نتائج التحليل إلى وجود تأثير طردي لمتغير المسؤولية الاجتماعية على تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، حيث بلغت **B (0.952)** و **P-value (0.000)** المناظرة **T** وهي أقل من مستوى دلالة معنوية (5%) وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة والتي تنص على وجود

تأثير ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية على تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

3-8 اختبار فرضية الدراسة الفرعية الثالثة والتي تنص أنه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية على تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة.

وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (8).

جدول رقم (8)

المتغيرات	B	اختبار T	دلالة T	F	دلالة F	R^2
أثر المسؤولية الاجتماعية على تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة	0.976	16.031	0.000	257.006	0.000	0.736

من خلال الجدول (8) يمكن استنتاج الآتي:

بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.736) والذي يشير إلى أن المتغير المستقل سبب التغيرات الحاصلة في المتغير التابع بنسبة (73.6%)، أيضاً معنوية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة **P-value (0.000)** المناظرة **F** وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (5%)، وفي ذات السياق أشارت نتائج التحليل إلى وجود تأثير طردي لمتغير المسؤولية الاجتماعية على تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة، حيث بلغت **B (0.976)** و **P-value (0.000)** المناظرة **T** وهي أقل من مستوى دلالة معنوية (5%) وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة والتي تنص على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية على تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة.

4-8 اختبار فرضية الدراسة الرئيسية كالتالي:

اختبار فرضية الدراسة الرئيسية والتي تنص أنه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة بالشركة العامة للكهرباء، وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط وكانت النتائج كما هو موضح بالجدول (9) .

جدول رقم (9)

المتغيرات	B	اختبار T	دلالة T	F	دلالة F	R^2
أثر المسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة	0.889	17.267	0.000	298.152	0.000	0.764

من خلال الجدول (9) يمكن استنتاج الآتي:

بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (**0.764**) والذي يشير إلى أن المتغير المستقل سبب التغيرات الحاصلة في المتغير التابع بنسبة (76.4%)، أيضاً معنوية نموذج الانحدار حيث بلغت قيمة **P-value (0.000)** المناظرة **F** وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية (5%)، وفي ذات السياق أشارت نتائج التحليل إلى وجود تأثير طردي لمتغير المسؤولية الاجتماعية على تحقيق التنمية المستدامة، حيث بلغت **B (0.889)** و**P-value (0.000)** المناظرة **T** وهي أقل من مستوى دلالة معنوية (5%) وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة والتي تنص على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية على تحقيق التنمية المستدامة.

يتضح من خلال تحليل نتائج الدراسة وجود أثر للمسؤولية الاجتماعية على تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة (حميدان والدويبي، 2019) ودراسة (أمهني وآخرون، 2022) ودراسة (عبدالكريم، 2023).

نتائج الدراسة:

1. اظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية على كل بعد من أبعاد التنمية المستدامة على حدة، أيضاً وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة بشكل عام.
2. ضعف اهتمام المسؤولين بتطبيق الممارسات الاجتماعية اتجاه الموظفين والبيئة الخارجية للشركة، وضعف الافصاح عن مستوى ممارستها أثر من وجهة نظر المبحوثين على إيجاد تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية فاعلة ومستدامة.
3. ضعف الاهتمام بالموظفين والذي تمثل في ضعف قيام الشركة بعمل فحص طبي دوري، وضعف توفير ظروف الصحة والسلامة أثناء تقديم الخدمة، وعدم حصولهم على تأمين طبي ومكافآت لتميز المبدعين، كذلك أوجدت ضعف توفر فرص عمل عادلة ومتكافئة للباحثين عن العمل.
4. كما اظهرت إجابات المبحوثين ضعف الخدمات المقدمة اتجاه المجتمع من خلال ضعف القدرة على دمج ذوي الاحتياجات الخاصة، وضعف المساهمة في انجاز المشاريع وتقديم المساعدات

للجمعيات الخيرية، وأخيراً ضعف التعاون مع الجامعات ومراكز البحث حول سبل تطوير الخدمات الكهربائية وتخفيض التأثيرات البيئية.

5. بينت إجابات المبحوثين ضعف امتلاك الشركة نظام للإدارة البيئية، وضعف خطط وبرامج البحث عن مصادر الطاقة المتجددة، وضعف التوعية بأهمية التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة لتوليد الطاقة، وضعف برامج وأنشطة حماية البيئة والتوعية بها.

6. وكان مستوى مساهمة الشركة في تحقيق التنمية الاقتصادية متوسط، وذلك من خلال ضعف توافق الخدمات المقدمة من الشركة مع متطلبات التنمية المستدامة، أيضاً حصول الموظفين على مرتبات منخفضة لا تتناسب ومتطلبات تحقيق الرفاهية، كذلك أوجدت الدراسة ضعف الدور التنموي للشركة اتجاه المجتمع، وهو ما يعزز إجابات المبحوثين حول فقرات ممارسات المسؤولية الاجتماعية بالرغم من تحقيق الشركة لعوائد مالية عالية تعود للدولة حسب رأي المبحوثين.

7. كما جاءت مساهمة الشركة في تحقيق التنمية الاجتماعية متوسطة، وذلك من خلال ضعف استجابة البرامج التدريبية لمتطلبات التنمية المستدامة، وقلة استجابة الشركة لعملية التحسين المستدام لخدماتها، ولاحتياجات المجتمع سواء في توفير فرص العمل أو تحسين المستوى الثقافي للموظفين، كذلك ضعف عدالة الشركة في معاملة الموظفين وفي توزيع الأجور.

8. وبلغ مستوى مساهمة الشركة في تحقيق تنمية بيئية متوسطاً، حيث كانت مساهمة الشركة متوسطة في تخفيض التلوث البيئي، وفي الحد من النشاطات المؤثرة على البيئة، وفي تهيئة بيئة ملائمة لاستقرار الموظفين، وأخيراً في امتلاك أحد المواصفات والمعايير البيئية، وهو ما يتوافق مع إجابات المبحوثين حول فقرات المسؤولية الاجتماعية.

المراجع:

أمهني، نجوى رمضان؛ وآخرون، (2022)، واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات الليبية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة المنطقة الحرة مصراتة)، *مجلة جامعة صبراتة العلمية*، م 6، ع 12، ص ص 371-394.

التركستاني، حبيب الله بن محمد، (2023)، استراتيجيات التنمية المستدامة في الوطن العربي (الفرص والتحديات)، *المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية*، م 8، ع 30، ص ص 69-88.

جبريل، وائل محمد، (2016)، *دراسات إدارية معاصرة: مشكلات واقعية وحلول عملية*، (الطبعة الأولى، عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة).

حميدان، عائشة محمد؛ الدويبي، عبد الحميد، (2019)، المسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات الليبية ودورها في التنمية المستدامة (دراسة تطبيقية على شركات الاتصالات الليبية (شركة المدار-شركة ليبيا)، كتاب المؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية المستدامة.

الدرراوي، معمر أحمد؛ عايض، عبدالله محمد، (2016)، واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات وعوامل الإفصاح عنها في الدول الإسلامية: أدلة من ليبيا، المؤتمر الدولي الأول حول الإسلام والقضايا المعاصرة في العالم الإسلامي: آفاق وتحديات.

دسوقي، رانيا عبد الحميد، (2021)، مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها، *المجلة العربية للقياس والتقويم*، ع 4، ص ص 250-272.

الشهراني، فاطمة عبدالله، (2021)، نحو استراتيجيات للمسؤولية الاجتماعية في القطاع العام (دراسة ميدانية في دولة قطر)، **المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات**، م 2، ع 22، ص ص 43-84.

الصغير، عبدالناصر بشير، (2020)، التعليم في ليبيا طريق تحقيق التنمية المستدامة لعام 2030م(الواقع والأفاق مع دراسة مقارنة)، المؤتمر العلمي الدولي الرابع لكلية الاقتصاد والتجارة: الأهداف العالمية للتنمية المستدامة- الدول النامية بين تداعيات الواقع وتحديات المستقبل.

عبد الكريم، فائزة شرح البال، (2023)، قياس أثر ابعاد المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة _ دراسة ميدانية على شركة الخليج العربي للنفط، **مجلة القرطاس**، م 2، ع 23، ص ص 339-359.

مقدم، وهيبية، (2012)، تحسين الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية ايزو 26000 للمسؤولية الاجتماعية، بحث علمي مقدم إلى الملتقى الوطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطاعية، جامعة عبدالحميد ابن باديس/ مستغانم.

مندور، أحمد فؤاد؛ وآخرون، (2017)، تنمية الموارد البشرية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة _ دراسة خاصة عن قطاع التعليم في بني وليد بليبيا، **مجلة العلوم البيئية**، م 37، ع 2، ص ص 281-311.

يحياوي، الهام؛ بوحديد، ليلي، (2019)، تطبيق بنود مواصفة الايزو 26000 لتشجيع المؤسسات الجزائرية على تبني المسؤولية الاجتماعية،

مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، ع6، ص ص 103-85.

قشطي، نبيلة عبدالفتاح، (2023)، التنمية المستدامة "الأهداف والتحديات"،
مجلة القانون والعلوم السياسية، م 9، ع 1، ص ص 1-15.

تقرير مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية، (2022).

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (2004)، كشف البيانات المتعلقة
بتأثير الشركات على المجتمع (الاتجاهات والقضايا الراهنة).

المواصفة القياسية الدولية ISO 26000، (2010)، دليل إرشادي حول
المسؤولية المجتمعية.

دور نظم المعلومات المحاسبية في تلبية احتياجات

قرارات الاستثمار الأجنبي في ليبيا

أ. د. بوبكر قزج شريعة

أ. أسماء مبروك الحاسي

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور المهم لنظم المعلومات المحاسبية في توفير بيانات و معلومات تخدم أغراض المستثمر الأجنبي الذي يطمح للاستثمار في ليبيا، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على عينة من تقارير ديوان المحاسبة الدورية، بالإضافة إلى مراجعة الأدب المحاسبي، و تقارير بعض المراجعين الخارجيين لمعرفة مدى توفر بعض الصفات الكمية والنوعية لهذه المعلومات مثل صفة الوقتية، والملائمة، والقابلية للمقارنة، والدقة، والوضوح، ومن خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي توصلت الدراسة إلى أن أغلب المعلومات الواردة في تقارير هذه الشركات تفتقر إلى بعض هذه الخصائص خاصة صفة الوقتية والملاءمة، وبالتالي يؤدي ذلك إلى إحجام الكثير من المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في ليبيا، الأمر الذي قد يؤثر على عجلة التنمية في هذا المجال، وعليه من الضرورة بمكان أن يتم تطوير هذه النظم لكي تفي بمتطلبات هذه الشريحة المهمة من المستخدمين.

هذا ولقد اقتصرنا هذه الدراسة على معرفة مدى توفر الصفات الكمية والنوعية في المعلومات التي تعدها وتقدمها الانظمة المحاسبية حسب رأي ديوان المحاسبة وبعض المراجعين الخارجيين وبالتالي فإن تقييم هذه الجهات لا يدخل ضمن نطاق هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات المحاسبية، الاستثمار الأجنبي، التنمية

مقدمة:

في ظل نظرية العولمة الاقتصادية وتطور تكنولوجيا المعلومات وتزايد المنافسة الاقتصادية أصبحت نظم المعلومات المالية والمحاسبية ذات أهمية بالغة وركيزة أساسية في عملية الإدارة لكل الوحدات الاقتصادية المختلفة وذلك لما تشكله من دور رئيسي وعنصر هام في توفير المعلومات المالية التي تساهم في توجيه قرارات الاستثمار لأي مستثمر، إذ تعد أحد الضوابط الرئيسية والمهمة في مجال تقديم المعلومات المفيدة عند اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي في ليبيا.

فبعد الاستثمار أساس عملية التنمية الاقتصادية، لما له من دور فعال ورئيسي في تطور المجتمع كونه أحد الوسائل الرئيسية لتطوير المؤسسات لما يحققه من زيادة الطاقة الإنتاجية واستغلال موارد المجتمع الاستغلال الأمثل، فشهد الاستثمار الأجنبي تطورات كبيرة في العقد الماضي في ظل التقدم التكنولوجي وتقنية المعلومات، وعلى الرغم من هذه التطورات فإن هناك بعض المشاكل التي شهدها الاستثمار الأجنبي في اقتصاديات بعض الدول، أدى إلى التأثير السلبي على اقتصاديات هذه الدول، منها عدم الحصول على المعلومات المحاسبية المطلوبة في الوقت المناسب، فالمعلومات لا بد أن تتوفر فيها الصفات الكمية والنوعية التي أصدرها مجلس المعايير المحاسبية الأمريكي (FASB) التي تلزم المؤسسات بتطبيقها لكي تتمتع المعلومات بالجودة وتكون ذات مصداقية لكي تكون مفيدة لمتخذ قرار الاستثمار الأجنبي، كذلك تكرر طلب المعلومات بصفه مستمرة ومتكررة وعدم التعرف على المعلومات المحاسبية المطلوبة، فجأت هذه الدراسة بهدف

التعرف على دور نظم المعلومات المالية والمحاسبية في تقديم معلومات تفي باحتياجات قرارات الاستثمار الأجنبي في ليبيا.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في عزوف المستثمرين عن الاستثمار في المجالات التي يكون فيها للمعلومات المحاسبية تأثيرا سلبيا على استثمارهم، وهذه السلبية متأتية من عدم كفاءة نظم المعلومات المحاسبية، وعدم وجود معلومات دقيقة، وكذلك عدم الحصول على المعلومات في الأوقات المناسبة؛ لما لها من دور مهم وفعال في تشجيع وتحفيز قرارات الاستثمار. إن أهمية توظيف نظم المعلومات المحاسبية في تقديم معلومات تفي باحتياجات قرارات الاستثمار الأجنبي التي تستند إليها الإدارات العليا، في تحسين نوعية هذه القرارات، قد تعرض الاستثمارات إلى إخفاقات في حال فشلت إدارتها في توفير وتوظيف نظم معلومات محاسبية لخدمة عملياتها الخاصة في اتخاذ القرار في عملياتها الاستثمارية، وتعد عملية اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي صعبة ومعقدة فهي تتطلب الموازنة في اتخاذ القرار واستقراء الأحداث المستقبلية، لما ينطوي عليه قرار الاستثمار الأجنبي من مخاطر كبيرة سببها الرئيسي الآثار المترتبة على ذلك القرار، وفي ضوء ما تقدم تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور نظم المعلومات المحاسبية في تقديم معلومات تفي باحتياجات قرارات الاستثمار الأجنبي في ليبيا؟

ويتفرع من هذا السؤال الاسئلة الفرعية التالية:

- هل توفر نظم المعلومات المحاسبية معلومات ملائمة لمتخذ القرار

الاستثمار الأجنبي؟

- هل توفر نظم المعلومات المحاسبية معلومات دقيقة وشاملة لمتخذ القرار الاستثمار الأجنبي؟
- هل توفر نظم المعلومات المحاسبية معلومات واضحة لمتخذ القرار الاستثمار الأجنبي؟
- هل توفر نظم المعلومات المحاسبية معلومات تتصف بصفة الثبات وقابله للمقارنة لمتخذ القرار الاستثمار الأجنبي؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور نظم المعلومات المحاسبية في تقديم معلومات تفي باحتياجات قرارات الاستثمار الأجنبي في ليبيا، باعتبار أن توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب يعد أحد العوامل المهمة والرئيسية التي تساعد في تشجيع الاستثمار الأجنبي وبالتالي تؤثر إيجابيا على التنمية المستدامة والتقدم في كافة قطاعات الاقتصاد القومي، ومن خلال ذلك يمكن تحديد أهداف الدراسة في الآتي:

- إبراز دور نظم المعلومات المحاسبية وعلاقتها باتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي، والتعرف على أهمية النظام المحاسبي في تحسين المعلومات المحاسبية، وإبراز أهمية توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المنشورة.
- التعرف على أهم الصعوبات التي تعيق نظم المعلومات المحاسبية واستخدامها في ترشيد قرار الاستثمار الأجنبي.
- تقديم توصيات يمكن أن تسهم في الارتقاء بعملية اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي في ليبيا.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع المتناول ألا وهو دور نظم المعلومات المحاسبية في تلبية احتياجات قرارات الاستثمار الأجنبي في ليبيا وذلك من خلال:

1- معرفة دور تطبيق نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي، باعتباره أداة من الأدوات الضرورية لاتخاذ القرارات.

2- توفير المعلومات المحاسبية الملائمة التي تسهم في عملية اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي.

3- وتكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في إثراء الأدب النظري المتعلق بدور نظم المعلومات المحاسبية في تلبية احتياجات قرارات الاستثمار الأجنبي في ليبيا، كما يمكن اعتبار هذه الدراسة مرجعا للدراسات في نفس الموضوع.

منهجية الدراسة : Research methodology

لغرض تحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لمثل هذه الدراسة، واستندت في ذلك على الكتب والرسائل العلمية والمراجع والدوريات والانترنت والتقارير الدورية لديوان المحاسبة ومصرف ليبيا المركزي، كما استندت هذه الدراسة على مراجعة الأدب المحاسبي السابق، ومن خلال استعراض بعض النقاط في تقارير ديوان المحاسبة في مجال الاستثمار الأجنبي، تم التركيز على الملاحظات التي قدمها الديوان وكان لها أثر على نوعية البيانات والمعلومات الخاصة بهذه الشركات وتأثيرها في خدمة قرار الاستثمار الأجنبي.

الدراسات السابقة: Literature review:

-دراسة علي، (2022) بعنوان: "أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة التقارير المالية " دراسة ميدانية على عينة من المصارف العاملة بمدينة سنار بالجزائر، هدفت الدراسة إلى التعرف على نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، وتوضيح أثر هذه النظم على ملائمة وموثوقية التقارير المالية. افترضت الدراسة أن هناك علاقة بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وموثوقية التقارير المالية، واستخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وملائمة التقارير المالية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها، تعمل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على توفير المعلومات في الوقت المناسب، وتساعد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تقييم الأحداث المالية السابقة والحالية. وأوصت الدراسة بضرورة البحث عن النظم الحديثة المستخدمة في العمليات المحاسبية وكيفية إعداد التقارير، والتطوير المستمر لنظام المعلومات المحاسبي وذلك من خلال استخدام تطبيقات وبرامج إلكترونية.

- دراسة شلابي، تريرات (2021)، بعنوان: "أثر جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري" دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بسكيكدة، الجزائر، هدفت الدراسة إلى إبراز أثر جودة المعلومات المحاسبية من خلال خصائصها النوعية في اتخاذ القرار الاستثماري، وذلك لما لجودة المعلومات المحاسبية من أهمية في اتخاذ القرارات الصحيحة، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمدت على استبيان وجه إلى مدراء الأقسام والمسيرين الفرعيين والمسيرين الماليين على مستوى مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بسكيكدة، حيث تم تحليل ومعالجة الاستبيان باستخدام برنامج النسخة

SPSS 25، ومن أهم الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة: أن مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بسكيدة تعطي أهمية كبيرة لجودة المعلومات المحاسبية وتأثير هذه الأخيرة على قراراتها بشكل عام، وعلى قرارها الاستثماري بشكل خاص، كما تبين أن موثوقية المعلومات المحاسبية أكثر الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية تأثيراً في اتخاذ القرار الاستثماري.

-دراسة حسوان،(2020)، بعنوان: "دور المعلومات المحاسبية في تفعيل الاستثمار في مجال نظم المعلومات الجغرافية في البيئة العراقية"، تم في هذه الدراسة تقييم دور المعلومات المحاسبية في توجيه وإرشاد شركات القطاع الخاص في العراق لدى قيامهم بالاستثمار في مجالات نظم المعلومات الجغرافية، وتسلط الضوء على مدى إمكانية تنشيط وتفعيل النشاط الاستثماري في ضوء قانون الاستثمار العراقي والمزايا التي يوفرها القانون للمستثمرين، وهدفت الدراسة إلى تحديد دور المعلومات المحاسبية في تفعيل الاستثمار في مجال نظم المعلومات، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي من خلال الاستعانة بالمصادر العربية والإنجليزية، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان أهمها أن للمعلومات المحاسبية دوراً مهماً وبارزاً في إرشاد وتوجيه المستثمرين لدى قيامهم باتخاذ القرارات الاستثمارية، وأوصت الدراسة بتشجيع الاستثمار وتهيئة المناخ الملائم بما يشكل دافعاً للمستثمرين على الاستثمار في العراق.

- دراسة شريعة، (2016)، بعنوان: "الدور الحالي لنظم المعلومات المحاسبية في خدمة التنمية في ليبيا". هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية المعلومات المحاسبية في خدمة التنمية الاقتصادية في الدول النامية بشكل

عام وفي ليبيا بشكل خاص، مع التركيز على العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية، واستندت الدراسة على مراجعه الادب المحاسبي، وبعض التقارير الدورية لبعض الجهات الرقابية في الدولة كديوان المحاسبة والهيئة العامة للتوثيق والإحصاء، ولقد تم استخدام نظرية العولمة كأحدى نظريات التنمية الاقتصادية وذلك لتفسير ما تم التوصل إليه في هذا الخصوص، وأوضحت هذه الدراسة إن استخدام المعلومات المحاسبية تم تحديده وفقاً للتغيرات السياسية التي تمت في تركيب الهياكل الإدارية التي توالى على قطاعات الدولة المختلفة، مما ينفي الدور الأساسي للمحاسبة كنظام للمعلومات، لذلك، أصبح تأثير المعلومات المحاسبية على تشجيع التنمية الاقتصادية في ليبيا محدود.

-دراسة السوداني، (2014) ، بعنوان: "دور نظم المعلومات الإدارية في تنشيط مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق". حيث هدفت الدراسة إلى تحديد دور نظم المعلومات الإدارية في تنشيط مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، والتأكيد على مسعى العراق نحو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليه من خلال تطوير القوانين الخاصة بذلك، وقد استخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، وتم تصميم الاستبانة في قياس متغيرات تكامل نظم المعلومات الإدارية (نظام قاعده البيانات-ونظام الاتصالات – ونظام استرجاع المعلومات) وكذلك قياس عوامل ومحددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر(الأمنية- السياسية- الاقتصادية -الإدارية- التنظيمية -القانونية والتشريعية- الثقافية والاجتماعية) التي تحدد كفاءة المعلومات في تنشيط المناخ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد نظم المعلومات الإدارية وتنشيط مناخ الاستثمار

الأجنبي المباشر، فضلا على تأثير أنشطة ومستلزمات نظم المعلومات الإدارية في جميع أبعاد مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر، أما أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة كانت، ضرورة توفير قاعدة بيانات بالتحديث المستمر عن فرص الاستثمار في العراق لترجع إليها الشركات الأجنبية الراغبة في الاستثمار في العراق.

- دراسة حسن، (2004)، بعنوان: "المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات التمويل والاستثمار". وهدفت الدراسة إلى تقييم المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية عند الحاجة للتمويل والاستثمار، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، الاستنباطي، التاريخي، والتحليلي، وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها، أن الاستثمار في إخراج التقارير المالية المحاسبية من شأنه ترشيد اتخاذ القرارات لاسيما الخاصة بالتمويل والاستثمار، وأوصت الدراسة بإصدار تقارير دورية للتعرف على أوضاع المؤسسة أول بأول.

- دراسة Hafij Ullah et al, (2014) بعنوان:

"Role Of Accounting information In Strategic Decision Making In Manufacturing Industries In Bangladesh."

هدفت الدراسة إلى تقييم دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستراتيجي في الصناعات التحويلية في بنغلاديش، وتحديد وتيرة استخدام المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات التصنيع، واثبتت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات المحاسبية والقرارات الاستراتيجية، وأن القرارات الاستراتيجية في جميع المجالات المختارة تعتمد بشكل كبير على المعلومات المحاسبية، بمعنى آخر خلصت الدراسة

إلى نتيجة مهمة ألا وهي تلعب المحاسبة دور فعال في قرار التصنيع، وكذلك القرارات المتعلقة بالموارد البشرية وعوامل الاستثمار والتسويق على المدى الطويل، وتؤدي المعلومات المحاسبية دورا حاسما في إدارة المنظمة باعتبارها الأساس لاتخاذ القرار وهذا يتحقق بتطبيق أفضل المفاهيم الأساسية للمحاسبة.

الإطار النظري

نظم المعلومات المحاسبية (AIS) Accounting information System

مفهوم نظم المعلومات

عرف النظام System بأنه "مجموعة من العناصر التي تعمل معا، من أجل تحقيق هدف مشترك" (Castel,2008:P6)، كما عرف بأنه "مجموعة من الأشياء المادية، والأفكار المنطقية والعلاقات المتبادلة فيما بينها والتي يتم توجيهها نحو تحقيق هدف أو أهداف مشتركة" (ادريس،2003، ص21)، ولا بد التمييز بين "المعلومات، Information" و"البيانات، Data"؛ فالبيانات عرفت بأنها "مجموعة حقائق غير منتظمة قد تكون في شكل أرقام أو كلمات أو رموز لا علاقة بين بعضها البعض، أي ليس لها معنى حقيقي ولا تؤثر على سلوك من يستقبلها" (سلطان،2010، ص41)، أما المعلومات عرفت بأنها "عبارة عن كل ما ينتج من قبل جميع عمليات المعالجة لكل الرموز والأرقام، بمعنى أنها عبارة عن مخرجات لعمليات معالجة البيانات" (Hillard,2010:P66)، أما نظام المعلومات Information System "عرفت بأنها "مجموعة من المكونات المترابطة وغير المادية تهدف لجمع البيانات ومعالجتها وتخزينها، ومن ثم

تحويلها إلى معلومات مفيدة وتوصيلها للمستخدمين لاتخاذ القرار") (Dull et al, 2012:P47) ويعرف (Susanto,2017,p5769) نظم المعلومات بأنها من صنع الانسان، وتتألف من مجموعة متكاملة من العناصر القائمة على الحاسب الآلي، والمكونات اليدوية التي تعمل بمجموعها على جمع وتخزين وإدارة البيانات، وتقديم وإيصال المعلومات المطلوبة إلى مستخدميها .

مفهوم نظم المعلومات المحاسبي:

إن نظم المعلومات الإدارية تتكون من كل العمليات والأنشطة الرئيسية والمهمة التي تعد أهم وأكبر مكوناتها نظام المعلومات المحاسبية، إذ يشكل الشريان الرئيسي لأنشطة وعمليات المنشأة، الذي يتصف بالشمول والذي يهدف إلى إنتاج وتوصيل المعلومات الكمية إلى مستخدميها من متخذي القرارات، وفي ظل الثورة الرقمية والتقنية في وقتنا الحاضر أصبح النظام المحاسبي من الأنظمة المهمة المنتجة للمعلومات التي يحتاجها متخذي القرار، حيث يعد النظام المحاسبي من الأنظمة المتميزة القادرة على تلبية كافة احتياجات الشركات والأفراد من الأعمال المالية والمحاسبية، وبصفته منتجا للمعلومات التي تهتم مختلف الأطراف المستفيدة من هذا النظام .

وتعد المعلومات المحاسبية بيانات تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى، وتستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل، ويتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث التفصيل أو الاختصار حتى تكون ذات منفعة لمتخذي القرار (جمعة، وآخرون، 2007، ص8).

وعرفت بأنها "نظام يقوم بجمع وتسجيل وتخزين ومعالجة البيانات؛ لإنتاج المعلومات لصانعي القرار لتساعدهم في اتخاذ قرارات مناسبة" (الجرد، 2020، ص388)، كما عرف نظم المعلومات المحاسبية بأنه "نظام المعلومات الذي يقوم بجمع وتشغيل وتخزين البيانات المالية بهدف إعداد التقارير والقوائم المالية المطلوبة" (زين، حيسانى، 2014، ص 134)، وعرفها مخلوفي (2015) بأنها "الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات المالية والكمية لجميع الإدارات والأقسام والأطراف الأخرى، أي أن النظام المحاسبي المالي يعد أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات للأطراف الداخلية والخارجية" (مخلوفي، 2015، ص 78) إن نظم المعلومات المحاسبية هي المسؤولة عن جمع ومعالجة البيانات الخاصة بالأنشطة المالية للوحدة الاقتصادية، وتوفير المعلومات المحاسبية والمالية من خلال إعداد التقارير والقوائم المالية، وايصال تلك المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها، سواء كانت أطراف داخلية أم أطراف خارجية، كما أن تلك النظم تختلف من وحدة اقتصادية إلى أخرى، نتيجة للعديد من العوامل منها اختلاف البيئة الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية لكل بلد، فضلا عن اختلاف حجم الوحدات الاقتصادية، وكمية وطبيعة المعلومات المطلوبة (حسوان، 2020).

مكونات نظم المعلومات المحاسبية:

يتكون نظام المعلومات المحاسبية من ركائز أساسية تساعده على تحقيق أهدافه تتمثل في الآتي (إبراهيم، 2013، ص 27)

1. الأوراق والمستندات التي تؤيد صحة العمليات المالية التي تحدث بالوحدات الاقتصادية.
2. قواعد البيانات والتي تخزن فيها كل البيانات المالية الخاصة بالعمليات المالية.
3. البرامج والتطبيقات الحاسوبية التي تعمل على معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات مفيدة وملائمة.
4. القوانين والتعليمات والمبادئ والإجراءات المحاسبية المرسومة والمكتوبة لسير العمليات المالية والمحاسبة داخل الوحدة الاقتصادية.
5. الأفراد المتعاملين بنظم المعلومات المحاسبية.
6. الوسائل الآلية والإلكترونية والاتصالات التكنولوجية التي يهدف استخدامها إلى جعل النظام يعمل بصورة أكثر كفاءة وفاعلية.

أهداف نظم المعلومات المحاسبية

نظام المعلومات المحاسبية هو عبارة عن مجموعة من الأشخاص والإجراءات، وتقنية المعلومات، التي تعمل لتحقيق الأهداف التالية (عبد المجيد، ابودرباله، 2023):

- قياس كافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث داخل المؤسسة من خلال عمليات جمع البيانات وتخزينها وتسجيلها في السجلات المحاسبية.
- تحويل البيانات إلى معلومات عن طريق المعالجة ومن ثم إيصالها، من خلال مجموعة من التقارير إلى المستخدمين منها.
- تحقيق الرقابة الداخلية على كافة العناصر الجوهرية الموجودة في المنشأة.

خصائص نظم المعلومات المحاسبي:

من إحدى الخصائص المهمة والأساسية لنظم المعلومات المحاسبية أنها تكون متاحة للعامة؛ بحيث تكون متاحة للمستثمرين ومنتخذي القرار، كما أن هناك مجموعة من الخصائص المهمة التي تؤهلها لأن تكون ذات كفاءة وفعالية تتلخص في النقاط التالية: (حفاوي، 2001)

1. أن تحقق نظم المعلومات المحاسبية درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.
2. أن تزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية اللازمة لتساعدها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والطويل الأجل لأعمال المنشأة المستقبلية.
3. أن تزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بدائل من بين البدائل المتوفرة للإدارة.
4. أن تزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المنشأة الاقتصادية.
5. أن تتميز النظم بالسرعة والدقة في استرجاع المعلومات المخزنة في قواعد البيانات وذلك عند الحاجة إليها.
6. أن تتصف بالمرونة عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلاءم مع التغيرات الطارئة على المؤسسة.

أهمية نظم المعلومات المحاسبية:

تعمل نظم المعلومات المحاسبية على تقديم معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب، للوحدة الاقتصادية وبذلك يمكن تحديد أهمية نظم المعلومات المحاسبية كما يأتي (حسوان، 2020، ص12):

1- لنظم المعلومات المحاسبية دور مهم في توفير المعلومات التي تساعد مستخدميها على اتخاذ القرارات الاستثمارية، وتقييم التدفقات النقدية، وتقييم موارد الوحدة الاقتصادية والالتزامات على تلك الموارد.

2- توفر معلومات مالية مفصلة ودقيقة تصور الوضع المالي للوحدة الاقتصادية فضلا عن تقييم نتائج أعمالها.

3- تلبي احتياجات المستثمرين الحاليين والمرتقبين، إضافة عن كونها تشجع الاستثمار الأجنبي من خلال الاستجابة لاحتياجات المستثمرين الأجانب من المعلومات.

4- تحسين كفاءة العمليات من خلال تقديم المعلومات في الوقت والزمن المناسب.

5- تستطيع نظم المعلومات المحاسبية المصممة بشكل جيد تسهيل مشاركة المعرفة والخبرة مع نظم المعلومات الأخرى في الوحدة الاقتصادية مما يقدم ميزة تنافسية لتلك الوحدة.

6- إحكام إجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي داخل النظام، إذ تعمل نظم المعلومات المحاسبية المزودة برقابة داخلية فاعلة على حماية الوحدة الاقتصادية من عدة مشكلات كالغش، والأخطاء، وعيوب الأجهزة والبرمجيات.

جودة نظم المعلومات المحاسبية:

تعد جودة نظام المعلومات المحاسبية الركيزة الأساسية التي تبنى عليها إدارة نظم المعلومات لأي مؤسسة ومن الأمور الحاسمة لنجاح أي مؤسسة في بيئة الاعمال الحديثة التي تتميز بالمنافسة والتميز، فلجودة المعلومات

أهمية كبيرة للمؤسسات فنجاح أي مؤسسة مرهون بوجود نظام معلومات فعال وذو جودة عالية، وهي أساس أي قرار فعال يأخذه اصحاب القرار في المؤسسة، فالمعلومات تعد موردا استثماريا أساسيا، إذا تتوقف القرارات التي تتخذ على نوعيه المعلومات المتوفرة ومدى صلاحيه ومدى مصدقتها وما تحققه من فائدة للمستثمرين، وملائمتها ومدى توفر هذه المعلومات والاستفادة منها في الوقت المناسب، وأن تخلو من التضليل، وأن تعد وفق معايير تساعد على تحقيق الهدف من استخدامها؛ ولضمان السير الفعال لنظام المعلومات يجب النظر إلى جودته وتحسينها جودتها باستمرار.

ويقصد بجودة المعلومات تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، وعليه فإن تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي، كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة، وكذلك المسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب البديلة، أي أن الهدف الرئيسي من تحديد مجموعة الخصائص النوعية هو استخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية. (جربوع، 2004، ص71).

لا بد أن تكون المعلومات ذات جودة عالية حتى يكون نظام المعلومات ناجح وجيد، وتتضمن جودة المعلومات أبعاد كثيرة ومتعددة، ومن التصنيفات الأكثر شمولية لخصائص جودة المعلومات منها ما هو متعلق بالخصائص الزمنية مثل التوقيت والحدثة، ومنها ما هو متعلق بالمضمون مثل الدقة

والصدق والشمولية والملائمة ومنها ما هو متعلق بالشكل كالوضوح والتنظيم والمرونة (العضايلة، أبو سمهدانه، 2014).

ورغم تأكيد كلا من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) 'Qualitative Characteristic of Accounting Information' ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) على أهمية التقارير المالية عالية الجودة؛ إلا أن مشكلة الجودة لاتزال من المشاكل الرئيسة التي تواجهها أي مؤسسة (Azar et al, 2019) وأكد مجلس معايير المحاسبة الدولية (FASB) على أن الملائمة والمصدقية هما الخاصيتان الأساسيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرار، وأن "الخواص التي تميز المعلومات الأفضل (الأكثر إفادة) عن المعلومات الأدنى (الأقل إفادة) هما الملائمة والمصدقية، مع بعض الخواص الأخرى المتفرعة منها (الرفاعي وآخرون، 2009، ص 8)، وكما ترى اللجنة الخاصة بالتقارير المالية المنبثقة عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بأن جودة المعلومات تعني "القدرة على استخدام المعلومات في التنبؤ ومدى ملاءمتها للوصول إلى الأهداف التي تسعى إليها" (الججاوي وآل فتح الله، 2017، ص 95)،

الخصائص النوعية والثانوية للمعلومات المحاسبية Qualitative Characteristics of Financial

الخصائص النوعية: هي الصفات تجعل المعلومات المقدمة في التقارير المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية والتي تجعلها ذات جودة عالية وهي تتعلق بخاصيتين أساسيتين هما (الشورة، 2020)

1-الملائمة (Relevance)، أي أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة بالقرار المزمع اتخاذه، ويتحقق بتوافر الخصائص والشروط التالية: القدرة التنبؤية، التغذية العكسية أو التقييم، التوقيت المناسب.

2-الموثوقية (Reliability)، حتى تكون المعلومات مفيدة يجب ان تكون موثوقة، أي الوثوق بالمعلومات من طرف مستخدميها، وتتجسد إذا كانت خالية من الأخطاء الجوهرية وغير متحيزة في عرض الحقائق، وتتحقق بتوفر الخصائص التالية القابلية لتحقيق، الحياد، الصدق في التعبير.

الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية: (شلابي، تريرات، 2021)
بالإضافة إلى الخصائص النوعية هناك خصائص ثانوية لا تقل عنها أهمية يمكن ذكرها في التالي:

1- الثبات: Consistency أي استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في القياس وتوصيل المعلومات المحاسبية.

2- القابلية للمقارنة Comparability: أي أن لها القدرة على إجراء المقارنات بين فترات مالية مختلفة أو مع مؤسسات مشابهة أخرى.

دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمار:

القرار الاستثماري يقوم على أساس اختيار أفضل البدائل الممكنة من خلال تحديد وتحليل جميع البدائل المتاحة، واختيار أفضلها والتي تتفق وحاجات المؤسسة ورغباتها. وحتى يكون القرار الاستثماري ناجحاً فلا بد من مراعاة المبادئ التالية (نور الدين، أهراس، 2012،

ص 291)

- تحديد الهدف الأساسي للاستثمار.
- حصر جميع البدائل المتاحة.

- دراسة وتحليل تلك البدائل من ناحية العوائد والمخاطر.
 - المقارنة بين البدائل المتاحة على ضوء نتائج التحليل.
 - تحديد واختيار أفضل البدائل المتاحة.
- وتعد المعلومات المحاسبية من أهم ركائز نجاح القرار الاستثماري ذلك من خلال ما توفره من مؤشرات يمكن من خلالها:
- تحديد حجم الأموال المخصصة للاستثمار.
 - قياس العائد المتوقع وتكلفة الأموال المستثمر.
 - قياس المخاطر التي يتعرض لها المشروع الاستثماري.
- وتتمثل الأهمية الاقتصادية للمعلومات المحاسبية بالقيمة التي يمكن للمستثمر أن يستخلصها من تلك المعلومات المحاسبية المتوفرة وبما يمكنه من الاستثمار أو تحسين ما هو قائم من استثمارات، إذ تكون تلك المعلومات مهمة للمستثمر إذا أدت الي قيامه بإمالة أوزان استثماراته بالزيادة للأصول التي يمكن التنبؤ بعوائدها وتنتج عنها خصائص محددة وعوائد مالية عالية وثابتة، وذلك بشكل أساسي من خلال معلومات القوائم المالية أو بالتخفيض في حالة العكس (Green & Hand,2011,p2)

الاستثمار:

مفهوم الاستثمار:

عرفه اهل الاقتصاد بأنه ذلك الجزء من الناتج المحلي لدولة ما، والذي لم يستخدم في الاستهلاك الجاري في سنة معين **m**، وإنما تم استخدامه في الإضافة إلى رصيد المجتمع، في الأصول الرأسمالية لزيادة قدرة الدولة على إنتاج السلع، والخدمات وزيادة الاشباع في المستقبل (الجهني،2023، ص

(214

يعد الاستثمار من العوامل الرئيسية والهامة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لرفع معدلات النمو والاستقرار الاقتصادي، فزيادة معدلات الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة الانتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي للوصول الى الرفاهية والتنمية المستدامة، وأن عدم وجود معلومات مالية ومحاسبية في الوقت المناسب يعد عائقا نحو الوصول للتنمية المستدامة المنشودة.

يختلف مفهوم الاستثمار تبعا لطبيعة الاستثمار، ويقسم الاستثمار Investment عادة إلى مالي وحقيقي، وعمام وخاص، فالاستثمار المالي يقصد به تداول مثل الأسهم والسندات والتي يترتب عليها تغير شكل الثروة بين الأفراد دون أن يترتب عنها زيادة لثروة المجتمع، في حين يقصد بالاستثمار الحقيقي الانفاق على المعدات والآلات الرأسمالية الجديدة، ويعد الاستثمار الحقيقي إضافة جديدة إلى رصيد رأس المال الثابت، الذي يترتب عنها إنتاج إضافي وخلق فرص عمل.

وهنا يمكن التمييز بين نوعين من الاستثمار الحقيقي وهو الاستثمار الإحلالي ويقصد به الانفاق على المعدات الرأسمالية، بغرض احلالها محل المستهلك منها، والاستثمار الصافي وهو الانفاق على المعدات الرأسمالية الجديدة والآلات والتغير في المخزون وهو ما يسمى بالتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي.

كما أن هناك فرق بين الاستثمار العام المتمثل في الانفاق على الآلات الرأسمالية الجديدة، مثل الانفاق على البنية التحتية التي يضطلع بها القطاع العام، والاستثمار الخاص، وهو الانفاق على المعدات والآلات الرأسمالية الجديدة التي يقوم بها القطاع الخاص(فياض،2003).

كما يوجد استثمار محلي واستثمار أجنبي، ويعرف الاستثمار المحلي بأنه "الاستثمار الذي يقوم بإدارته والحصول على أرباحه وإيراداته مستثمرون يحملون جنسية البلد المحتضن لتلك الاستثمارات سواء كانوا من القطاع العام أو القطاع الخاص، أما الاستثمار الأجنبي فيعرف بأنه الاستثمار الناشئ عبر الحدود، نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية، وشتى الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة بهدف جني الأرباح وتعظيم المنافع المتحققة من جراء تلك الاستثمارات (محمد، 2012) ويوجد نوعان للاستثمار الأجنبي هما الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) والاستثمار الأجنبي غير المباشر (FPI).

مفهوم الاستثمار الأجنبي:

تشير الدراسات الحديثة إلى مدى أهمية الاستثمار الأجنبي Foreign investment والذي أصبح من المواضيع المهمة في الدول المتقدمة عامه والنامية وليبيا خاصة باعتباره مصدرا مهما من مصادر التدفقات الرأسمالية وأداة لجذب رؤوس الأموال التي تعجز الدول النامية عن توفيرها على الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات وتوفير العملة الصعبة، والأموال للاستثمار بالمشاريع الاستراتيجية، وتظهر أهميته وفاعليته في الدول المتقدمة عامه والنامية خاصة؛ حيث يظهر تأثيره في مؤشر التجارة الخارجية، ولهذا يعد الاستثمار الأجنبي حل لما تعاني منه اقتصاديات الدول النامية في حصولها على التمويل اللازم لمشاريعها الاقتصادية بدلا من الاقتراض الذي يكلفها عبئا إضافيا .

تنقسم الاستثمارات الأجنبية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investments ، والاستثمار الأجنبي غير المباشر Foreign

Portfolio Investments ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر استثمارا طويل الأجل يقوم به طرف أجنبي غير مقيم في القطاعات الإنتاجية والخدمية للاقتصاد الوطني كالصناعة والتجارة والزراعة والطاقة والسياحة والاتصالات وغيرها، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر يتركز في الأسواق المالية وذلك من خلال تملك الجهات الأجنبية للأسهم والسندات والتداول بها بهدف تحقيق الربح. وإن ما يميز الاستثمار الأجنبي إزاء مصادر التمويل الخارجي الأخرى هو عدم تحميل البلد المضيف إلى أعباء للمديونية، أي إن التدفقات المالية القادمة بشكل استثمار أجنبي لا تشكل دينا على البلد المضيف كما هو الحال بالنسبة للقروض الخارجية، كما إنه لا يقترن بالتزامات سياسية قد يترتب عليها خرق لمبدأ السيادة أو الاستقلال الوطني كما هو بالنسبة لبعض المنح والمعونات الأجنبية المشروطة. ومع التناقص المستمر والمحدود في الموارد الاقتصادية المتاحة للدول النامية باعتبارها اقتصاديات ريعية، الناجم عن تصدير سلعة رئيسة واحدة (هي النفط) كمصدر أساسي للدخل فيها لذا تشتد حاجة هذه البلدان في غالب الأحيان إلى وجود الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتسهم بجانب عوامل أخرى في دفع عجلة النمو الاقتصادي فيها(كاظم، 2014).

خلاصة القول أن الاستثمار الأجنبي يعد مصدرا مهما لتدفق رؤوس الأموال وزيادة الاحتياطيات من العملات الأجنبية، بالإضافة إلى دوره في زيادة التكوين الرأسمالي وأفضل وسيلة بديلة للاقتراض من العالم الخارجي، كما أن جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعد من الموضوعات التي حضرت باهتمام كبير في دفع عجلة النمو الاقتصادي وصولا إلى التنمية

المستدامة في الدول النامية، ويعد خلق البيئة الاستثمارية المناسبة التي تساهم في استقطاب الاستثمارات المالية المباشرة غاية تسعى إليها كل الدول (محمد، 2024).

تعددت وتباينت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الكتاب والباحث باعتباره أكثر الموضوعات أهمية في وقتنا الحاضر. وعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للعمل في الدول المضيفة بشكل مباشر في صور مختلفة سواء كانت وحدات صناعية استخراجية أو تحويلية أو إنشائية أو خدمية، ويكون حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات (Alasrag, 2005)

أما صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund) IMF عرفه بأنه " ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح "المستثمر المباشر" وإلى المؤسسة باصطلاح "مؤسسة الاستثمار المباشر"، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، وكذلك تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة" (محمد، 2012، ص33).

في حين تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنه "النشاط الذي يقوم به مستثمر من أجل الحصول على منفعة دائمة وتأثير يسمح له بإدارة وحدة الأعمال خارج بلده الأصلي"، بينما منظمة التجارة العالمية تقرر أن "الاستثمار الأجنبي المباشر يتحقق عندما يمتلك مستثمر ما ينتمي إلى دولة

معينة (الدولة الأم) أصلا إنتاجيا في دوله أخرى" (عبد الفتاح، 2022، ص211).

كما عرف تقرير الامم المتحد للتجارة والتنمية (الانتكاد) UNCTAD) United Nation Conference on Trade and (Development United) الاستثمار الأجنبي على أنه "الاستثمار الذي يفترض وجود علاقة استمرارية طويلة الأمد بين الدولة المضيفة والمستثمرين الأجانب، وقد يسعى هؤلاء المستثمرون عن طريق هذه العلاقة إلى التحكم في مشاريع أو مؤسسات تنتمي إلى البلد المضيف، تعود ملكياتها لهم بالكامل، وقد يشاركونهم في هذه الملكية وطيون أو أجانب. UNCTAD, 1999, (p465)

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investments دورا فعالا في دعم اقتصاديات الدول كافة والدول النامية خاصة، فلجأت الكثير من بلدان العالم إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لتمويل عمليات التنمية للوصول إلى النمو الاقتصادي للدولة المضيفة، إذ يعد من العوامل المهمة التي تعمل على تطوير الاقتصاد الوطني، سواء من حيث زيادة الإنتاج أو من حيث استقدام وتوطين التكنولوجيا والتقنية المتقدمة، وخلق الكوادر الفنية والمعرفية والإدارية، وزيادة حجم الانفاق في كافة قطاعات الاقتصاد القومي، وخلق الوظائف وبالتالي الحد من البطالة، وتتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الآتي (إسماعيل وآخرون، 2022):

- يساعد في تنويع محفظة المستثمرين.
- يشجع على الإقراض المستقر طويل الأجل.

- ينشر التقنيات الجديدة في الدول النامية.
- يوفر التمويل للبلدان النامية.
- كما يتم جلب المعرفة والتقنيات المالية والخبرة الإدارية للدول النامية.
- يخلق المزيد من الوظائف والفرص.
- يساعد على تحسين البنية التحتية في البلدان النامية.
- يساعد على رفع مستويات المعيشة في الاقتصادات الناشئة.
- يساعد على إنشاء تخصيص رأس مال عالمي تنافسي.
- يساهم في النمو الاقتصادي.

العوامل المؤثرة على الاستثمار:

نظراً لما لقرار الاستثمار من أهمية فإن هنالك العديد من العوامل التي تؤثر على رغبات المستثمرين وقراراتهم في الاستثمار في قطاع أو بلد معين إذ ينبغي أن تؤخذ هذه الرغبات بنظر الاعتبار من قبلهم، وهذا التأثير قد يكون سلبياً أو إيجابياً ومن تلك العوامل (حسوان، 2020: 18)

1 - الاستقرار الاقتصادي: وذلك من خلال دراسة مدى استقرار السياسات النقدية والمالية للدولة، ونوع السياسة التي تتبناها الدولة واستراتيجية الحكومة، ودور القطاع الحكومي والخاص، والعلاقة الاقتصادية للدولة المعنية مع الدول الأخرى وطبيعة اتفاقاتها الدولية الاقتصادية وغيرها.

2- الاستقرار السياسي: للاستقرار السياسي دور مهم جداً في جذب المستثمرين حيث يلعب دوراً في الاستثمارات والمستثمرين لأي بلد، فاستقرار القوانين والأنظمة المؤثرة على المشاريع الاستثمارية تشجع على

استقرار تلك الاستثمارات وتوسعها، كما للحكومة دوراً في استقرار الاستثمارات من خلال التشريعات المحفزة.

3 - العوامل الاجتماعية والثقافة: مقدار وعي أفراد المجتمع لعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي.

4- معدل أسعار الفائدة: يمثل سعر رأس المال أو التمويل، وهو يتأثر بعدة عوامل منها مقدار العرض والطلب للأموال ودرجة المخاطرة ومدة الاستثمار وكلفة التمويل وطبيعة السياسة النقدية المطبقة وغيرها.

5- الدخل القومي: ويؤثر طردياً على تشجيع وزيادة الاستثمار فكلما ارتفع الدخل القومي زادت رغبة الأفراد في الادخار وبالتالي سيؤدي ذلك إلى زيادة المشاريع الاستثمارية ذات الطاقات الإنتاجية الواسعة.

6 - معدلات التضخم: تتمثل في الارتفاع المستمر في الأسعار ولمدة زمنية طويلة وبمعدلات غير مستقرة، ويؤثر معدل التضخم بشكل سلبي على الاستثمار لأنه يخلق حالة من عدم الاستقرار في مستقبل الأعمال.

7 - توفر البنى الارتكازية: تعدّ البنى التحتية أحد أهم العوامل الضرورية والمؤثرة على الاستثمار.

8 - الانفتاح الاقتصادي: له دوراً في جذب الاستثمارات الأجنبية.

9- الأفق الزمني للاستثمار: كلما قلت المدة الزمنية للاستثمار زادت حاجة المستثمرين إلى السيولة النقدية.

واقع الاستثمار الأجنبي في ليبيا:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا الاقتصادية الهامة في وقتنا

الراهن للدول المتقدمة عامة، والدول النامية وليبيا خاصة التي يعاني

اقتصادها من تشوهات هيكلية كبيرة أثقلته فأصبحت الحاجة ضرورية

لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، لما له من مزايا على اقتصاديات الدول، إذ يعد المحرك الرئيسي والمهم للنمو الاقتصادي وتخليصه من هذه التشوهات، حيث يعمل على سد فجوة الموارد المحلية التي تشتتت بين الادخار والاستثمار التي تعاني منها الدول النامية، والحصول وتوطين التكنولوجيا الحديثة، وتوسيع قاعده الاستثمار في البلد المضيف، والحد من البطالة وامتصاصها، والتعلم والاستفادة من المهارات الإدارية في التنظيم والاتصال والتسويق. إن ما يشهده العالم من تحولات اقتصادية ومنافسة قوية؛ لجذب وتدفق رؤوس الأموال وتنويع مصادر الدخل يفرض على ليبيا أن تهتم بالاستثمار الأجنبي، وتعمل على جذب وجعله رافداً أساسياً من روافد التنمية الاقتصادية. ونجد أن ليبيا من الدول التي عملت على جذب الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال محاولتها توفير البيئة المناسبة الأمنية والتشريعية والقانونية والسياسية والاقتصادية، إذ تعد ليبيا سوقاً واعدة ومليئة بالفرص الاستثمارية ولها القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي، وتوفير كل متطلباته، وتمكينه من الاستفادة من الفرص المتاحة، وبالرغم من العقود الماضية التي توفرت فيها رؤوس الأموال في ليبيا ومما شكلت عاملاً مهماً في تنمية الموارد المادية والبشرية وتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في ليبيا، رغم ذلك إلا أنه لا يزال الاقتصاد الليبي يعاني من تدني حجم الاستثمارات الأجنبية، وعدم تنوعها واستقرارها، وانحصارها في قطاع النفط الذي يعد أحد أهم القطاعات جذاباً للاستثمارات الأجنبية، ثم قطاع العقارات ثم قطاع المصارف، فقد كان هناك تذبذب في حجم الاستثمارات المباشر في ليبيا.

إن ليبيا اليوم تحتاج إلى دخول الاستثمار الأجنبي المباشر للحاجة الاقتصادية والاجتماعية إليه؛ فالتغير الاقتصادي والسياسي الذي حدث في ليبيا قد أعاد جدواه بشأن الاستثمار الأجنبي والاستفادة منه، فالاقتصاد الليبي يعاني من اختلالات هيكلية، فضلا عن أن القطاع الاستخراجي يسيطر على الجزء الأكبر من الناتج القومي، والعوائد النفطية تشكل القسم الأكبر من حصة ليبيا من العملات الأجنبية، وتراجع أو انعدام معدلات نمو القطاعات الأخرى ومحدودية صادراته، وبعد اتجاه ليبيا إلى اقتصاد السوق فأصبح الباب مفتوح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، مع تهيئة المناخ الأساسي والإضافي المتمثل في فتح البورصة وتطوير العمل المصرفي.

لقد مر الاقتصاد الليبي بعدة مراحل بداية من التحولات الهيكلية مع بداية الستينيات، وما مر بالاقتصاد الليبي من عدم استقرار سياسي، ومن أزمات اقتصادية ومالية إلى عام 2011، وما بعدها مما أحدث تغييرا في التوجهات الاقتصادية، فمناخ الاستثمار وبعض العقبات الاقتصادية والسياسية والتشريعية التي تعرضت لها ليبيا كان لها أثر سلبي على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا.

فتدفق إيرادات النفط ابتداء من منتصف الستينيات قد مثل المحرك الرئيسي للاقتصاد الليبي، من حيث توسع نفقات الشركات النفطية الأجنبية العاملة، وبالتالي توسع النفقات الحكومية نتيجة لازدياد العوائد النفطية، ومع بداية عقد السبعينيات شهد الاقتصاد الليبي تغيرات هيكلية هدفت إلى إعادة إدارة الاقتصاد من اقتصاد يدار وفقا لآلية السوق إلى اقتصاد ينتهج التخطيط المركزي، حيث قامت الدولة في 1975 بتأميم التجارة الخارجية، وفي عام 1977 قامت الدولة بتأميم جميع الوحدات الإنتاجية والمشروعات

الصناعية، ومن هنا اضطلعت الدولة بمهام التنمية، ومع بداية ثمانينيات القرن الماضي وبسبب انخفاض أسعار النفط العالمية وتراجع العوائد النفطية بدأ واضحا أن هذه الأخيرة لن تكون كافية بالوضع التدخل السابقي في النشاط الاقتصادي، ففي هذه الفترة بدأ واضحا تدني كفاءة القطاع العام، وأنه أصبح مصدرا لامتناس الثروة، وتحمل الخزانة العامة أعباء تمويل القطاعات الاقتصادية، ولم يكن أمام الخزانة سوى اللجوء إلى المصارف لتغطية العجز المتنامي في الميزانية، مما أدى إلى تزايد الدين العام المحلي من 144.3 مليون دينار سنة 1973 ليصل إلى 7644.0 مليون دينار سنة (2003)، ومع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي شهدت ليبيا انفتاحاً سياسياً واقتصادياً ملحوظاً، خاصة بعد أن حلت قضية لوكربي عام 2003، ورفع الحصار الاقتصادي وحظر الطيران الذي كان مفروض عليها، بدء اتجاه عام نحو تغيير المناخ الاقتصادي حيث تبنت الدولة توجهات جديدة تهدف إلى تشجيع القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات الأجنبية للمشاركة في النشاط الاقتصادي، وذلك بصور القانون رقم (9) لسنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمار (الحاسي، 2009)، على الرغم مما بذلته ليبيا من جهود من أجل تحسين المناخ الاستثماري في الفترة السابقة؛ إلا أن التقارير الدولية مثل الاونكتاد والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار تشير إلى تدني واضح في نصيبها من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية عامة والدول العربية وليبيا خاصة، والجدول (1) يوضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان منخفضاً من الفترة 2000 إلى 2004، بحيث حقق أكبر قيمة سنة 2003 وقدرها 186.709 مليون دولار، وبدأ في الارتفاع سنة 2005 حيث استقطبت

استثمارات أجنبية قيمتها 521.333 مليون دولار، وكان السبب في تحسن مناخ الاستثمار في تلك الفترة إلى الجهود المبذولة من الدولة من خلال دعمها لبرنامج الانفتاح الاقتصادي، وتفعيل دور القطاع الخاص، وتوعية المواطن بأهمية الاستثمار، علاوة على تحسين الجهود الترويجية التي أكدت على وعي ورغبة أكيدة لتوفير بيئة استثمارية أكثر ملائمة (الخيفي، 2005)

جدول رقم (1) التدفقات الاستثمارية خلال الفترة (2005-2000)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	189.15	14.763	121.323	186.709	185.753	521.333

المصدر: الخيفي، 2005

ورغم ضعف حجم الاستثمارات الأجنبية، وعدم توفر بيانات حديثة لنشاطها خلال السنوات الأخيرة، إلا أنه وعلى سبيل المثال يمكن الإشارة إلى أنها وصلت إلى ما قيمته (37504) مليون دولار خلال الفترة (2003-2015)، حيث توزعت هذه الاستثمارات على عدد من القطاعات الاقتصادية مثل قطاع العقارات الذي يأتي في المقدمة من حيث اجتذابه للاستثمارات الأجنبية حيث وصلت الاستثمارات الواردة إليه (22413) مليون دولار؛ أي ما نسبته 59.8% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار).

وقد خصصت الحكومة الليبية عام 2009 أكثر من 51 مليار دينار ليبي لتنفيذ المشاريع الخاصة بالإسكان والمرافق في ليبيا، مما جعل هذا القطاع

محل اهتمام المستثمر الأجنبي في ليبيا، أما قطاع النفط والغاز فقد جاء في المرتبة الثانية حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليه 10161 مليون دولار، أي ما نسبته 27% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية خلال نفس الفترة. (فردى، 2023).

ويستطرد فردى، (2023) ويقول أن قطاع النفط من أهم القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ثم يأتي قطاع البناء والتعمير في المرتبة الثالثة من حيث اجتذابه للاستثمارات الأجنبية بقيمة إجمالية تصل إلى 1129 مليون دولار، أي ما نسبته 3% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية، فيما جاء قطاع الفنادق والسياحة في الترتيب الرابع حيث يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات التي تساهم في زيادة وتنويع مصادر الدخل القومي، وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي، كما أن ليبيا تمتلك مقومات الجذب السياحي مثل الموقع الاستراتيجي وطول الشريط الساحلي على البحر المتوسط الذي يصل الى 1850 كم ، والمواقع الأثرية والحضارية التي تمثل الحضارات القديمة، ومساحة كبيرة من الصحراء الجاذبة للسياح، والتنوع المناخي المتميز التي تتمتع به، فوصلت قيمة الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع إلى 975 مليون دولار أي ما يوازي نسبة 3% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية وهي نسبة قليلة مقارنة بأهمية هذا القطاع، أما حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع المواد الكيماوية فقد وصلت إلى 614 مليون دولار أي ما نسبته 2% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (2003-2015)

أما من سنة 2014-2018 كشف تقرير الاونتكاد إن ليبيا لم تجذب أي استثمارات أجنبية مباشرة آخر خمس سنوات من هذه الفترة، وذكر التقرير

أن ليبيا تذيلت دول شمال افريقيا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال اخر ست سنوات، وأن كل ما جذبته ليبيا بلغ نحو 702 مليون دولار في الفترة من 2013 حتى نهاية 2008، وهذا راجع إلى تدهور الأوضاع الأمنية التي أدت إلى تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي عام 2022 وحسب تقرير الاونكتاد كانت ليبيا خارج التصنيف العالمي في الاستثمارات الأجنبية وذلك لعدم توفر بيانات، وكانت مصر الوجهة الأولى للاستثمارات الأجنبية المباشرة، يلاحظ ان نسبة الاستثمارات الأجنبية في ليبيا لاتزال ضعيفة ودون المستوى المأمول نتيجة ضعف السوق الاستهلاكي الليبي، وتعدد المحددات الاقتصادية الرئيسية لجذب الاستثمار، مثل حجم السوق ومعدل نمو الناتج والأصول التكنولوجية والهيكل المادي (موانئ، طرق، كهرباء، اتصالات سلكية ولاسلكية ..الخ)، بالإضافة إلى ضعف فرص الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، كما أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي ماتزال ضعيفة إذا ما قارناها بالإمكانيات والقدرات المالية والطبيعية التي تمتلكها ليبيا.

في ليبيا لابد أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما ورئيسيا في تنمية القطاعات الحيوية الخدمية والزراعية والصناعية؛ ولذلك من الضروري أن يعطي لهذا الاستثمار الفسحة الكافية من أجل استغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة، بما يعمل على تحسين الوضع الاقتصادي للدولة وذلك من خلال القضاء على البطالة، ونقل التكنولوجيا الحديثة وتوطينها، فالإقتصاد الليبي بطبيعته يعتمد على استيراد السلع الضرورية وذلك بسبب تخلف القطاع الإنتاجي، من هنا لابد للاقتصاد الليبي أن يكون منفتح على العالم اقتصاديا حيث يسمح بالتجمعات الاقتصادية بشرط أن لا تكون منغلقة

على نفسها، والنهوض بالصادرات وتنويعها بدلا من الاعتماد على تصدير سلعة واحدة ألا وهي النفط الذي يعد متذبذب في انخفاض وارتفاع الأسعار، فعلى صانعي القرار في ليبيا توجيه اقتصادها نحو الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأن مردودها إيجابي على الاقتصاد الليبي متمثلة في تدفق العملة الأجنبية للداخل بسبب كثرة الصادرات للخارج وتنوعها مما يؤدي إلى فتح المصانع وتشغيل اليد العاملة.

أهم القوانين والتشريعات لتحفيز الاستثمار في ليبيا:

نتيجة لما مرت به ليبيا من أزمات اقتصادية ومالية، تم وضع مجموعة من القوانين والأنظمة والقرارات لعملية الإصلاح الاقتصادي، وبذلك اتسمت السنوات التي سبقت 2011 بتعدد التشريعات الخاصة بالاستثمار وعدم ثباتها، ومن التشريعات المنظمة للاستثمار في ليبيا، والقانون رقم 37 لسنة 1968 بشأن استثمار رؤوس الأموال الأجنبية الذي ألغي بالقانون رقم 5 لسنة 1997 بشأن تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ثم عدل بالقانون رقم 6 لسنة 2003 بشأن تشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية، والذين ألغيا بالقانون رقم 9 لسنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمار، الذي لازل نافذا، وصدرت لائحته التنفيذية بقرار مجلس الوزراء رقم 499 لسنة 2010 (شريحة، الثلثي، 2022)

وكان لابد من وجود جهة توكل إليها مهام تطبيق أحكام القانون رقم (5) لسنة 1997، فتم إنشاء هيئة تشجيع الاستثمار التي حرصت على تسهيل إجراءات التراخيص والموافقات، وبذلت الهيئة جهودا كبيرة من أجل تحسين المناخ الاستثماري، وإزالة أي معوق أمام المستثمرين، وبعد إلغاء القانون السابق صدر القانون رقم (9) بشأن تشجيع الاستثمار لسنة 2010، بالإضافة

إلى المزايا التي يعطيها القانون رقم(5)، فإنه يسمح للمستثمر الاقتراض من المصارف ومؤسسات التمويل المحلية والخارجي، وتحويل رأس مال المشروع بعد تصفيته، وإعفاء الأرباح في حالة أعيد استثمارها، ويسمح للعمالة الأجنبية بتحويل مرتباتهم للخارج، وإعفاء عوائد الحصص والأسهم عند توزيع الأرباح أثناء فترة الإعفاء(الخفيفي، 2005).

وتحت قانون الاستثمار الأجنبي يسمح بالاستثمار في كافة المجالات الإنتاجية والخدمية في ليبيا بموجب المادة الثامنة من قانون الاستثمار، عدا الاستثمار في مشروعات النفط والغاز، إعمالا للاستثناء الوارد في المادة 27 من القانون. وقد فوضت اللائحة التنفيذية (قرار رقم 499 لسنة 2010) في مادتها الرابعة مجلس الوزراء صلاحية تحديد المجالات التي تقتصر على الليبيين فقط أو بالمشاركة مع الأجانب ونسبة مساهمة كل جانب في المشروع الاستثماري وذلك بناءً على اقتراح من الوزير المختص. وأكدت المادة الرابعة من ذات اللائحة استثناء الأجانب من الاستثمار في مشروعات النفط والغاز، وتحديدًا في مجالات (استكشاف استخراج وتسويق النفط والغاز)، مما يعني جواز الاستثمار في مجال الخدمات النفطية وفي مجال قطاع البتروكيماويات والأسمدة والمصافي لكونها أقرب إلى التصنيف الصناعي منها إلى المجال النفطي. كما في عام 2007 عندما منح ترخيص لشركات خدمات نفطية (ليبية قطرية). ويرغب التوجه الذي لم يقيد الاستثمار في المجالات النفطية فيما عدا المجالات النفطية الثلاث المذكورة أعلاه بحكم النص عليها في القانون عينه (المادة الرابعة من اللائحة التنفيذية). وحتى في المجال النفطي قلل مجلس الوزراء من الحظر على الأجانب في الاستثمار في ليبيا بأن ترك لهم حق الاستثمار في الخدمات النفطية وما في حكمها. كما يبدو أن

هناك اتجاهاً في الدولة الليبية ينادى بإلغاء القيد في المجال النفطي لحاجة تطوير البنية التحتية في قطاع النفط إلى أموال واستثمارات بدأ يصعب على الدولة الليبية توفيرها، بالإضافة إلى أن الحقول النفطية قليلة الإنتاج تتطلب استثمارات من القطاع الخاص (شريحة، الثلثي، 2022).

من خلال استقراء التقارير التي اصدرها ديوان المحاسبة عن السنوات الماضية يمكن عرض أهم النتائج في التالي:

1- تدني العوائد المحققة من الاستثمارات، أي لا تتناسب مع حجم ونوع الاستثمارات فضلاً عن عدم تحقيق بعضها لأي أرباح وعوائد خلال السنوات الماضية.

2- انعدام الرقابة الداخلية لبعض الشركات حيث لوحظ أن بعض الشركات لم تقوم بتكليف مدير مكتب للمراجعة الداخلية

3- المبالغة في منح المكافآت المالية للعاملين بالشركة بالرغم من تدني عوائد نشاط الشركة مقارنة برأس مالها وعدد العاملين بها.

4- التأخر في إعداد القوائم المالية للسنوات المدروسة، وعدم استكمال إعداد القوائم المالية لسنة 2018م إلى 2020.

5- عدم وجود جدوى اقتصادية لبعض المساهمات حيث بين التقرير أن أغلبها عبارة عن استثمارات تم شرائها (نقل ملكيتها)، من شركة الاستثمارات الخارجية أو المصرف الخارجي، وأن الغرض من بعضها الاستفادة من عضويات مجالس الإدارة فقط.

6- وجود أضرار مالية لحقت ببعض القيم في بعض بنود الاستثمار.

7- وجود قصور وضعف في نظام الرقابة الداخلية المطبقة في المؤسسة وفي السياسات الاستثمارية والإجراءات المنظمة لأعمالها.

8- ضعف عملية التخطيط على مستوى الميزانيات التقديرية، وعدم تطابق الأرصدة الواردة بميزان المراجعة مع الأرصدة الظاهرة بالقوائم المالية.

معوقات الاستثمار الأجنبي في ليبيا:

هناك العديد من المعوقات التي تحد من دخول الاستثمار المباشر إلى ليبيا باعتبارها من الدول النامية وهي (سلمان، 2020؛ الوحش، 2014)

1- ان الدول النامية وشعوبها تتخوف من الدول الأجنبية من ناحية استغلالها الاقتصادي وتحكمها السياسي الأجنبي وتجعلها تابعه وخادمه للاقتصاديات الأجنبية.

2- ان الاستثمارات الأجنبية يذهب الجانب الأكبر منه للاستثمار في المواد الأولية والجزء البسيط منه يذهب للإنتاج في الأسواق المحلية للدول النامية.

3- إن الدول النامية تضع سياسات وشروط بشأن الاستثمارات الأجنبية، ففي ليبيا مثلاً أصدرت وزارة الاقتصاد بتاريخ 18 أغسطس 2021 القرار رقم 273 لسنة 2021، والذي تم بموجبه زيادة الرسوم التي يجب على الشركات الراغبة في التسجيل تحت مظلة الاستثمار دفعها لضمان الحصول على رخصة استثمارية، لعل أبرز هذه الرسوم رسم عن إجمالي التكاليف الاستثمارية للمشروع وذلك بقيمة 0.01%. عملياً، مثل هذه الرسوم أدت إلى تراجع بعض الشركات عن الدخول إلى ليبيا وتسجيل المشاريع الاستثمارية. ناهيك عن حقيقة أن قرار زيادة الرسوم نُص على سريانه فور صدوره، وبذلك أصبح سارياً على المشاريع التي صدر قرار قبول تسجيلها من

وزارة الاقتصاد، مما أدى إلى تراجع بعض المستثمرين عن استكمال إجراءات مشاريعهم. (شريحه، الثلثي، 2022).

4- غياب الاستقرار السياسي والانفلات الأمني، إذ أن انعدام الأمن هو العدو الأول للاستثمار الأجنبي المباشر، إن المستثمر لن يخاطر بنقل رأس ماله وخبرته إلى ليبيا إلا إذا اطمئن إلى استقرار الأوضاع الأمنية.

5- الفساد الإداري والمالي عقبة في وجه تدفق الاستثمارات إلى ليبيا، فقد صنفت ليبيا وفقاً لتقرير الفساد العالمي بأنها من الدول الأكثر فساداً في العالم، ويُحدث الفساد الإداري أثار سلبية على مستويات الاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء إذ إن المستثمرون يجتنبون البيئات التي يتغلغل فيها الفساد لأنه يضعف سيادة القانون ويقلل من الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار ويزيد من تكاليف المشروع، كما يشكل الفساد عائق أمام دخول المستثمرين الأجانب إلى سوق الدولة التي تعاني من الفساد الإداري. إضافة لذلك يعمل الفساد الإداري على تقليل المنافسة والكفاءة إذ إن طلب الموظفين أو المسؤولين الحكوميين للرشاوى لتقديم خدمات مثل الرخص والتصاريح يؤدي إلى الحد من عدد المستثمرين القادرين على الدخول إلى السوق ويدفعهم إلى البحث عن أسواق أخرى.

6- نقص المعلومات وعدم توفر خارطة استثمارية في الاقتصاد الليبي يشكل عقبة رئيسية تقف وراء تدني تدفق الاستثمار الأجنبي إلى ليبيا.

7- ضعف القدرة الاستيعابية وضيق السوق أي صغر حجم السوق المحلي.

الاستنتاجات:

1- لنظم المعلومات المحاسبية دورا مهما في ترشيد قرارات المستثمرين عند قيامهم باتخاذ القرارات الاستثمارية.

1- يجب أن تستند المعلومات المحاسبية على معلومات دقيقة وموضوعية نظرا لأثارها المالية التي تترتب عليها تلك القرارات التي يكون من الصعب تعويضها في حالة عدم دقة قرار الاستثمار.

2- تعمل نظم المعلومات المحاسبية على توفير المعلومات في الوقت المناسب.

3- تعد قرارات الاستثمار من أهم القرارات التي يتم اتخاذها من قبل المستثمرين ومتخذي القرار فيجب أن تكون هذه المعلومات دقيقة وموضوعية.

4- تفتقر ليبيا إلى مراكز متخصصة لتقديم المعلومات المحاسبية.

التوصيات

- 1- فتح المجال أمام المستثمرين للاستثمار ولكن وفق شروط الدولة الليبية بما يضمن تقديم الخدمات والمشاركة في النمو الاقتصادي بما يحقق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع
- 2- إنشاء مراكز علمية متخصصة في مجال تقديم المعلومات المالية والمحاسبية، وإتاحة هذه المعلومات لمستخدميها من المستثمرين ومتخذي القرار.
- 3- ضرورة تطبيق نظام متكامل للمعلومات المحاسبية، والذي يحتاج إلى استخدام تقنيات حديثة، وتكوين مجموعة من الأفراد المدربين والمؤهلين من الناحيتين العلمية والعملية.
- 4- إقامة الدورات المستمرة لرفع الكفاءة المهنية للعمل على تطوير مهارات المستثمرين في نظم المعلومات المحاسبية.
- 5- الاهتمام بعامل الدقة والوقتيه لوصول المعلومات إلى مستخدميها لما لذلك من انعكاسات على أدائهم في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.
- 6- ضرورة وضع نظم محاسبية تكفل توفير المعلومات التي تتسم بالواقعية والموثوقية.
- 7- تهيئة المناخ المناسب للمستثمرين بما يكون حافزا لجذب المستثمرين إلى ليبيا
- 8- ضرورة استخدام التقنيات الحديثة لنظام المعلومات المحاسبية، الأمر الذي سيؤدي إلى تقليل الأخطاء المحاسبية وزيادة كفاءه الأداء المالي للمؤسسات.

- 9- ضرورة اهتمام المؤسسات الاقتصادية بنظام المعلومات المحاسبية لما له من دور في توفير معلومات محاسبية ومالية بجودة عالية.
- 10- ضرورة تدريب متخذي القرارات في المؤسسات في مختلف المستويات على فهم المعلومات المحاسبية واختيار المفيد منها لاستخدامها في اتخاذ القرار

المراجع

- إبراهيم، نبيلة، (2013)، "تقييم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الجامعات الفلسطينية"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل.
- إسماعيل، محمد وحسن، جمال قاسم وزايد، كريم. (2022). الاستثمار الأجنبي المباشر. سلسلة كتيبات تعريفية، العدد (41)، موجه على الفئة العمرية الشباب في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، ابوظبي.
- ادريس، ثابت عبد الرحمن (2003)، نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، " الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.
- الجهني، عبد الرحمن بن محمد سليمان. (2023). دور الحوافز التشريعية والضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي
مجلة الاندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (82)، المجلد (10)،
ص ص 210-232
- الخفيفي، علي حمد فرج (2012). سياسات تحسين مناخ الاستثمار في ليبيا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة قارون.
- جربوع، يوسف محمود (2004)، نظرية المحاسبة. عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- جمعة، أحمد حلمي والعريبي، عصام فهد والزعبي، إياد أحمد، (2007)، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر. (ط1)، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

- الجرد، عبد الرحمن الطاهر (2020)، تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية في الحد من المخاطر المصرفية في ضوء مقررات لجنة بازل. العدد8، ص ص385-408 .
- الججاوي، طلال محمد علي، آل فتح الله محمد. (2017). **الشفافية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية**. دار الأيتام للنشر والتوزيع. عمان الأردن.
- الحاسي، أسماء مبارك. (2009). القروض المصرفية ودورها في نمو قطاع الصناعات التحويلية في ليبيا. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المرقب.
- حسوان، عمار لؤي عبد الرزاق (2020)، دور المعلومات المحاسبية في تفعيل الاستثمار في مجال نظم المعلومات الجغرافية في البيئة العراقية. مجلة وميض الفكر للبحوث العلمية المحكمة تربوية وعلوم انسانية، عدد خاص بأعمال المؤتمر العلمي الدولي للإنجازات البحثية الحديثة، تشرين الثاني 2020.
- حفناوي، محمد يوسف (2001) " نظم المعلومات المحاسبية. عمان، الأردن: دار وائل للنشر
- الرفاعي، خليل والرمحي، نضال وجلال، محمود (2009)، أثر استخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، ص ص2-33.

- زين، يونس وحيسانى، عبد الحميد (2014)، أهمية نظام المعلومات المحاسبي الآلي في رفع الميزة التنافسية"، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية والإدارية، العدد (1).
- سلطان، إبراهيم (2010)، نظم المعلومات الإدارية: مدخل النظم، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- سلمان، تغريد داود (2020)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في البلدان النامية مع إشارة إلى العراق. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، السنة 18، العدد 64، ص ص 76-125
- السوداني، غزوان محمود جبر (2014)، دور نظم المعلومات الإدارية في تنشيط مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، رسالة ماجستير، كلية التجارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق
- شريعة، بوبكر. (2016). الدور الحالي لنظم المعلومات المحاسبية في خدمة التنمية في ليبيا. *مجلة البحوث المالية والاقتصادية*، الإصدار الأول 2016، المقالة رقم 4، 62-83.
- شلابي، عمار وتريرات، أيمن (2021)، "أثر جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بسكيكدة، *مجلة مجاميع المعرفة*، مجلد 07، عدد 01، ص ص 652-669
- الشورة، رهام خالد (2020)، أثر الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية في تطبيق فاعلية نكاء الاهمال، دراسة حالة على شركة "فينكا" الأردن للتمويل الأصغر. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، الأردن.
- عبد المجيد، التائب الزروق وأبو درباله، مروى الغناي محمد. (2023)، "نظام المعلومات المحاسبية وأثره على جودة البيانات والمعلومات

- المحاسبية"، دراسة حالة (جامعة سرت) *مجلة الدراسات الاقتصادية*، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، المجلد 6، العدد الأول، ص ص 18-40
- عبد الفتاح، فاطمة نسيم أحمد (2022)، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى مصر: دراسة قياسية على قطاع الطاقة المصري. *مجلة كلية السياسة والاقتصاد*، العدد 16، ص ص 207-241.
- العضائيلة، رائد محمد وأبو سمهدانه، مروى خضر (2014)، جودة المعلومات وأثرها في القيادة الإبداعية من وجهة نظر العاملين في البنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل في محافظات إقليم الجنوب. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، المجلد 10، العدد 3، ص ص 404-425.
- علي، ناهد عوض (2022)، أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جوده التقارير المالية " دراسة ميدانية على عينة من البنوك العاملة بمدينه سنار، *مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث*، العدد 19، ص ص 81-95.
- فياض، محمد (2003)، "دور المصارف التجارية في تمويل الاستثمار الخاص في ليبيا. ورقة بحثية مقدم إلى مؤتمر الاستثمار في الاقتصاد الليبي الواقع والافاق، كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، بنغازي، ص ص 1-23
- كاظم حيدر علوان (2014)، أثر نظم الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي ودور المعلومات المحاسبية، *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 185-206.
- محمد، نورية عبد (2012)، أثر الاستثمار الأجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي: دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج للمدة 1992-2010. أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمينتس.

- محمد، عبد القادر عطا الله محمد.(2024)، دراسة اقتصادية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ودوره في تنمية القطاع الزراعي، **المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي**، مجلد 34، العدد1، 125-152
- مخلوفي، محمد عادل (2015). انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز المديرية الجهوية- ورقة. **رسالة ماجستير**، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2015، ص.78
- نور الدين، بهلول وأهراس، سوق. (2012). دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء الإداري للمؤسسة الاقتصادية. **مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد 4، 281-296.
- الوحش، صابر المهدي علي. (2014)، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي، **مجلة كلية الاقتصاد**، جامعة الزيتونة.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Hafij Ullah, Muhamad, Jamil Ahmed ,Tamanna Fahim(2014)
"Role Of Accounting information In Strategic Decision Making In Manufacturing Industries In Bangladesh." Global Journals Ins ,Volume14, Issue1, USA.2014
- Castel, Elizabeth, Hard. **Business Information Systems**, Ventus publishing APS, Denmark, 2008
- Hillard, Robert. **Information Driven Business How to Manage Data and Information for Maximum Advantage**, Published by Willey, New Jersey (USA), 2010, p66
- Dull, Richard B. & et. al., (2012), "**Accounting Information Systems Foundations in Enterprise Risk Management** ", 9th Edition, Cengage Learning, Wadsworth
- Azar, N. & Zakaria, Z.& Sulaiman, N. A. (2019), "The Quality Of Accounting Information Relevance Or Value-Relevance?",

Asian Journal of Accounting Perspectives,
vol.12, no.1, ،

- Green, Jeremiah Hand, John R. M. (2011), "**The Importance of Accounting Information in Portfolio Optimization**", Journal of Accounting, Auditing & Finance.
- UNCTAD(word investment report 1999 :foreign direct investment and the challenge of development),Geneva and NewYork,1999,p465
- Susanto, A. (2017), "The Influence of Accounting Information System Quality to Accounting Information Quality and its Implications to the Good Study Program Governance", International Business Management, vol.11, no.4, pp. 5767-5776
- ALasrag, Ptkh, dHussien.(2005). foreign direct investment development policies in the Arab countries. MPRA,No.83,

ثالثاً: المواقع الإلكترونية: -

- شريحة ، البوديري، الثلثي ، هدى ، أحكام القانون رقم 9 لسنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمار، شرك m اتقان للمحماه
- سبتمبر 27- ، <https://itkan.ly/ar> 2022
- فردي ، نور الدين (2023)، الاستثمار الأجنبي في ليبيا الواقع والطموحات ، <https://libyaneco.com/> بتاريخ، أغسطس 19, 2023 10:35ص
-

السياسات التعليمية ومدى ملاءمتها لمتطلبات

التنمية في ليبيا

أ. حسين عبد الكريم علي باللوازم

د. يونس علي أسعيد البرغثي

أ. عبدالباسط عبدالكريم موسى بوقرين

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل مدى تلائم السياسات التعليمية في ليبيا مع متطلبات التنمية وذلك من خلال دراسة واقع السياسات التعليمية في ليبيا ، وتطور التعليم العالي ، والإنفاق على التعليم في ليبيا ، حيث تضمن كل جانب دراسة وتحليل مجموعة من النقاط ذات العلاقة بموضوع الدراسة وذلك لتحقيق الهدف الذي سعت إليه الدراسة ، وقد أتضح من خلال الدراسة والتحليل عدم وجود إستراتيجية واضحة المعالم للسياسات التعليمية في ليبيا تأخذ بعين الاعتبار حاجة سوق العمل المستقبلية ومن ثم دعم عجلة التنمية ، وكذلك انخفاض جودة التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة وذلك بسبب تغير المسار التعليمي خلال ستة وعشرين عام أكثر من ست مرات ، وهذا أنعكس في ضعف المخرجات التعليمية من الجانب الفني ، كما تبين من نتائج الدراسة بأن هناك اهتمام بالإنفاق الإداري ، وعدم الاهتمام بالإنفاق التنموي على التعليم ، وكذلك توافد العمالة الأجنبية أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة في العمالة الوطنية ، وأن الاقتصاد الليبي بدأ يعاني مشكلة البطالة بعد منتصف الثمانينات حيث وصلت أقصاها 17.2 % عام 2005 ، وهو من المعدلات المرتفعة على مستوى بعض الدول العربية وعلى الرغم من انخفاض هذا المعدل إلى 12.5 % عام 2006 ، إلا أنه ما يزال عاليا ويشير إلى استمرار ظاهرة البطالة في الاقتصاد الليبي ، كما أتضح أيضا من نتائج الدراسة تدني مستويات الأجور في قطاع التعليم بصفة خاصة ، وعدم دعم الدولة للقطاع الخاص يؤدي إلى عدم استيعاب كافة المخرجات التعليمية وعدم الحد من انتشار ظاهرة البطالة .

الكلمات المفتاحية:

السياسة التعليمية: هي الإطار العام للنظام التعليمي ومؤسساته المختلفة، والذي يوضح العلاقة بين ما تحتاجه البلاد وما ينبغي أن تقوم به المؤسسات التعليمية.

القوى العاملة: هي عدد الأفراد البالغين الذين هم في سن العمل (16- 60 سنة) القادرين على العمل ويبحثون بجدية عنه ويجدون عمل.

التنمية: هي إحدى صفات الاستمرار الأساسية لأي تقدم أو تحول نحو الأفضل، وهي ليست غاية بل وسيلة لتحقيق نتائج متوقعة منها في مجال أو عدة مجالات، وهي تغير في العمليات الاقتصادية والاجتماعية.

سوق العمل: وهو السوق الذي يحتوي على طلب وعرض العمل ويعتمد على المستوى السائد للأجور وعلاقتها بأسعار الإنتاج.

البطالة: هي عدد الأفراد البالغين الذين هم في سن العمل القادرين عليه ويبحثون عنه بجدية ولكنهم لا يجدون عمل.

1 - المقدمة:

يعد الاهتمام بالتعليم ضرورة ملحة يتطلبها الوضع الراهن ، وذلك نتيجة للتقدم التقني أو المعرفي والذي يتطلب تجديد التعليم وتحديثه ، ليكون أكثر ملائمة مع احتياجات التنمية ، فالسياسات التعليمية هي إحدى مكونات السياسة العامة للدولة وليست جزءا منفصلا عنها ، أو في أي مجال من مجالاتها ، ولا مستقلة عنها في أية ناحية من نواحيها ، وتؤثر فيها وتتأثر بها فهي تعني الإطار العام للنظام التعليمي ، ومؤسساته المختلفة ، والذي يوضح العلاقة بين ما تحتاجه البلاد ، وما ينبغي أن تقوم به بواسطة إدارات مختلفة ، وبمشاركة بعض أفراد المجتمع¹ . فمن ناحية هناك عملية التمويل التي تتم للعملية التعليمية ، ومن ناحية أخرى ذلك الارتباط القوي بين التعليم والتنمية الاقتصادية من خلال زيادة دخول الأفراد نتيجة لزيادة الاستثمار في التعليم مما يؤدي إلى زيادة معدلات التنمية ومن ذلك يتضح أن الاقتصاد ذو قيمة محدودة إن لم يسخر في سبيل التقدم ، وذلك من خلال التعليم والذي بدوره سبيل لتطوير الاقتصاد ، وباختلاف مصادر الثروة يختلف الإنفاق على التعليم والتوسع فيه ، وكذلك من خلال وضع السياسات التعليمية المناسبة وربطها بالتخطيط الاقتصادي للتعليم ، حيث يساهم ذلك في تحقيق الأهداف التنموية المرجوة ، لذا يجب أن تكون السياسات التعليمية ذات جدوى اقتصادية وفق احتياجات التنمية الاقتصادية . ويجب التركيز على النواحي الكمية والكيفية معاً، وتوفير كافة الإمكانيات المادية والبشرية لمؤسسات التعليم. فزيادة الإنفاق على

¹ - حكيم عبد الحميد بن عبد المجيد ، مدى تنفيذ مبادئ السياسة التعليمية من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية العامة ، المملكة السعودية ، 2000 م ، ص 65 .

التعليم بصورة عامة والبحث العلمي بصورة خاصة يؤثر في مخرجات العملية التعليمية ونواتجها².

2 - مشكلة الدراسة:

رغم الاهتمام الكبير الذي تلقاه السياسات التعليمية في ليبيا منذ عقود لما لها من دور في تعزيز النمو و استدامة التنمية إلا أن واقع هذه السياسات يبيّن أنها لم تكن ملائمة لمتطلبات التنمية، الأمر الذي أثر سلباً على أداء هذا القطاع وعلى مساهمته في النهوض بالاقتصاد الوطني ، حيث تبين من خلال دراسة واقع الاقتصاد الليبي أن مخرجات هذا القطاع لا تتوافق مع متطلبات التنمية ، وكما أشارت إلى ذلك بعض الدراسات السابقة الواردة بالدراسة ، وبالتالي تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على هذه المشكلة وتوضيح مدى إمكانية مساهمة السياسات التعليمية في تحسين أداء الاقتصاد الليبي .

3 - أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على واقع التعليم والخطط والسياسات التعليمية في ليبيا ودورها في إحداث التناسب بين مخرجات العملية التعليمية وعملية التنمية الاقتصادية.

4 - أهداف الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة من خلال تسليطها الضوء على قضية اقتصادية مهمة وهي واقع السياسات في أحد أهم القطاعات الاقتصادية في البلد وهو قطاع التعليم ومدى ملائمتها لمتطلبات التنمية، ومن خلال دراسة إمكانية

² - مفهوم السياسة التعليمية وأهميتها وأهدافها، مبرر التربية ، ص2 . <http://www.mibr.com/lsyt-1-2-1.php>

إحداث تغيير في واقع مخرجات هذا القطاع، لتصبح ملائمة بشكل أكبر لمتطلبات التنمية ومن ثم أكثر فاعلية في تحسين أداء الاقتصاد الوطني.

5 - فرضية الدراسة:

عدم وضع السياسات التعليمية المناسبة تؤدي إلى انخفاض مستوى وجودة التعليم وبالتالي عدم القدرة على توفير احتياجات ومتطلبات التنمية الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس سلباً على أداء الاقتصاد الوطني.

6 - منهجية الدراسة:

سوف يتم الاعتماد في هذه الدراسة على أسلوب المنهج الوصفي وذلك من خلال تحليل واقع السياسات التعليمية في ليبيا، ومدى ملائمتها لمتطلبات التنمية.

7 - الدراسات السابقة:

1- 7 - دراسة دنيسون (1962 E.F.Denison)³ على الاقتصاد الأمريكي ، باستخدام دالة الإنتاج البسيطة كوب دوجلاس Cob- Dougias وذلك لقياس مصادر النمو في الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة في السنوات (1910 - 1957) ، وتوصل إلى أن هناك مجموعة من المساهمة في زيادة معدل النمو الاقتصادي بخلاف الزيادة في راس المال المادي و الأيدي العاملة ، فقد مساهمة الاستثمار التعليمي بحوالي 23 % في المتوسط من معدل زيادة الناتج القومي الإجمالي GNP . ويرى دنيسون إن زيادة النمو الاقتصادي الأمريكي في المستقبل يرجع إلى تحسن مستوى التعليم سواء في زيادة عدد سنوات الدراسة أو زيادة أيام الدراسة وتنتهي إلى أن 21% من النمو الاقتصادي الأمريكي بين 1921 - 1957 يعود

³ - فريدريك هاربيسون ، و تشارلز مايرز ، ترجمة إبراهيم حافظ ، التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادي ، استراتيجيات تنمية الموارد البشرية ، مكتبة النهضة المصرية ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، القاهرة ، نيويورك ، 1966 ، ص 17 .

إلى أثر التعليم. وكذلك بدراسة دور التعليم في زيادة النمو في أوروبا في السنوات (1950 - 1962) وتوصل إلى 5% إلى 15% من النمو إلى تأثير التعليم.

2 - 7 - دراسة (هاربيسون F.Harbison و مايرز CH.A.Myers 1964)
4لتحليل مجموعة العوامل التي تؤثر في ظروف وشروط النمو في (75) دولة من دول العالم فقد شكلت العوامل التعليمية والثقافية الجزء الأكبر من العوامل المؤثرة ، وتوصل الباحثان إلى أن هناك علاقة كبيرة بين مؤشرات تلك العوامل ومؤشرات النمو الاقتصادي في تلك الدول ، حيث سجلت الدول المتخلفة مؤشرات منخفضة في تلك العوامل ، بينما سجلت الدول المتقدمة مؤشرات عالية نسبيا في تلك العوامل ، ووجدوا أن الارتباط بين مؤشرات تلك العوامل ومؤشرات النمو الاقتصادي ومؤشرات النمو في القطاع الزراعي وحده مثلا بين 0.67 و 0.84 .
3 - 7 - دراسة (شولتز) حيث توصل إلى أن 20% من النمو الاقتصادي الحاصل في المدة من 1929 إلى 1957 في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحسن مستوى التعليم.

4 - 7 - دراسة روبرت سولو (R.M.solow 1957) التي أجراها على الاقتصاد الأمريكي في الفترة من (1909 - 1949) حيث تناولت دور التعليم في زيادة الإنتاج (النمو الاقتصادي) ، وتوصل إلى أن إنتاجية الفرد في الساعة تضاعفت ، وأن العوامل المتبقية لها دور كبير جدا في زيادة الإنتاج ، حيث اتضح أن مساهمتها في زيادة إنتاجية كل ساعة عمل واحدة 87.5% في حين لم يسهم رأس المال المادي إلا بنسبة 12.5% من تلك الزيادة .

4 - غنيمة ، محمد متولي ، الاقتصادية لتعليم المرحلة الابتدائية في البحرين ، دراسات تربوية ، المجلد الثاني ، الجزء السادس ، القاهرة 1987 ، ص 167 .

5 - 7 - دراسة الاقتصاد البلجيكي اود اوكرست (Odd Aukhrast 1959) على النرويج لتحديد دور العوامل التي تؤثر في زيادة الإنتاج باستخدام دالة الإنتاج كوب دوجلاس - cob Douglas وتوصل إلى أن زيادة رأس المال بمقدار 1% تؤدي إلى زيادة الإنتاج بمعدل 2% ، وزيادة كمية العمل بمقدار 1% تؤدي إلى زيادة الإنتاج بمعدل 0.7% ، إلا أن تحسين وتغيير (تطوير) مستوى عمل العاملين يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي GNP النرويجي بمعدل 1.8% في السنة ، وذلك نتيجة للتحسن المستمر في العوامل البشرية وأثرها في الإنتاج .

6 - 7 - دراسة البنك الدولي W.B (1980)⁵ ، هدفت هذه الدراسة إلى مدى مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي (قياس العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والاستثمار التعليمي في تنمية الموارد البشرية بصفة عامة، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي بصفة خاصة) وذلك في 83 دولة من الدول النامية خلال الفترة من (1960 - 1977)، وتوصلت الدراسة إلى أن الدول التي حققت أعلى معدلات في النمو الاقتصادي تتمتع بمعدلات أعلى في التعليم.

7 - 7 - دراسة لليونسكو UNESCO في الفترة من (1950 - 1959)⁶ أجريت على (11) دولة وهدفت إلى حساب معدلات الارتباط بين القيد في المدارس ونصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي ، وتوصلت إلى أن هناك ارتباطا بين إعداد الطلاب المقيدون بالمدارس ونصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي.

8 - 7 - دراسة دايتون التي أشارت إلى الدور الذي يلعبه التعليم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على السواء، حيث توصل إلى أن

⁵ - محمد محروس إسماعيل ، اقتصاديات التعليم مع دراسة خاصة عن التعليم المفتوح والسياسة التعليمية الجديدة ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، 1990 ، ص 21 .

⁶ - مجروس ، المرجع السابق ، ص 24 .

مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي قد بلغت 14% في بلجيكا، 25% في كندا، كما أشارت دراسة ناديري إلى أن 16% من النمو الاقتصادي في الأرجنتين ترجع إلى الإسهام في زيادة كفاءة العمل.

7- 9 - دراسة كوزنيتس حيث توصل إلى أن حوالي 90% من النمو المتحقق في الدول الصناعية المتقدمة يعود إلى التحسين في قابليات الإنسان المعرفية والإدارية والتنظيمية و المهارية، أي أن الاستثمار يتحقق أساسا في البشر من خلال التعليم وتظهر أهمية رأس المال البشري في المنافسة الاقتصادية كما ظهرت في النمو الاقتصادي، ويشهد اهتمام الدول في إنشاء الجامعات وربطها بنظام الإنتاج وحاجات المجتمع على هذا التقدير.

7 - 10 - دراسة Barro- Lee 2000⁷ لمحددات النمو الاقتصادي في عدد كبير من دول العالم للفترة من (1960 - 1995) وتوصلا إلى أن من محددات النمو المهمة مخزون رأس المال البشري الأولى في الدول وخصائص سكانها، فقد بينا أن النمو مرتبط إيجابيا بالمستوى الأولى لمتوسط سنوات التحصيل المدرسي من المستويين الثانوي والعالي للذكور البالغين. وفسرا ذلك بأن العمال ذوي التعليم العالي هم مكملون للتقنية الجديدة، ويؤدون دورا معنويا في النمو، إلا أنه مطلب لا بد منه للعبور على السلم التعليمي إلى المراحل الأعلى ذات المردود التنموي. لكن اللافت للنظر أن نتائجهما قيد بينت ارتباطا غير ذي معنوية بين سنوات التعليم المحصلة من المستويين الثانوي والعالي لدى الإناث وبين النمو، وهو أمر يصعب قبوله من جانب المدافعين عن تعليم المرأة وتمكينها في التنمية والمجتمع، وقد أنتقد بعض الباحثين الاقتصاديين نتائج هذه الدراسة وفسروا بعضا من معضلاتها

7 - الحولى، عبد الله عليان، اقتصاديات التعليم، التعليم والتنمية، الجامعة الإسلامية، غزة 2010، ص4.

، وقد أعادوا هذه النتيجة إلى بعض التفسيرات منها : أن تشغيل المرأة المتعلمة لم يصل بعد في معظم الدول إلى الدرجة التي يظهر أثر تعليمها على التنمية ، ولعل مثل هذا الاستنتاج ينطبق على تعليم المرأة في الوطن العربي آخذين بالاعتبار معدلات الإسهام المتواضعة للمرأة بالنشاط الاقتصادي على الأقل كما تقيسه الإحصاءات . وأشارت الدراسة إلى أن تعليم المرأة في المستوى الابتدائي يحفز النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها في تخفيض معدلات الخصوبة لدى السكان، وهو أمر يعتبره العديد من الاقتصاديين عنصرا مهما في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية على السواء.

7 - 11 - دراسة العريبي 2010⁸ للسياسات التعليمية وتأثيرها على سوق العمل في ليبيا للفترة (1984 - 2010) وتوصل إلى أن هناك انخفاض في جودة التعليم بسبب تغير مساره المتعدد ومن ثم ضعف مخرجاته، وكذلك انخفاض كفاءة مخرجاته وعدم مواءمتها لمتطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى عدم وجود إستراتيجية واضحة المعالم في مجال التعليم بصفة عامة، وكذلك أشارت الدراسة إلى أن هناك ضعف في الإنفاق على التعليم خلال العقود الماضية مما أدى إلى عدم تحقيق نتائج إيجابية.

8 - تحليل واقع السياسات التعليمية في ليبيا:

تمهيد:

السياسة التعليمية هي الإطار العام للنظام التعليمي ومؤسساته المختلفة ، والذي يوضح العلاقة بين ما تحتاجه البلاد ، وما ينبغي أن تقوم به المؤسسات التعليمية ، ومن خلاله يمكن تقويم عمل تلك المؤسسات ، ويصاغ ذلك الإطار بواسطة إدارات

⁸ - العريبي ، سالم صالح ، السياسات التعليمية وتأثيرها على سوق العمل في ليبيا خلال الفترة 1984 - 2010 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاقتصاد ، الأكاديمية الليبية ، بنغازي ، ليبيا ، 2014 .

منظمة ومنسقة ، وبمشاركة بعض أفراد المجتمع ، فالدولة من خلال وضع سياستها العامة تضع السياسة التعليمية التي تحدد الشكل العام للمراحل التعليمية التي ينظم فيها التعليم ، وأهداف كل مرحلة منها ومجموعة الخطط والبرامج والاتجاهات ، وكذلك القوانين والقواعد والنظم و الأسس العامة التي تدير على سياقها عملية التربية والتعليم⁹ .

8 - 1 - السياسة التعليمية في ليبيا:

السياسة التعليمية تعتمد على شقين:

الشق الأول: يتعلق بالقرارات الصادرة التي تختص بالعملية التعليمية من حيث تنظيم البنية التعليمية.

والشق الثاني: يتمثل في عملية الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وأثر ذلك على جودة مخرجات العملية التعليمية.

8 - 2 - القرارات الإدارية المتعلقة بالعملية التعليمية¹⁰:

صدرت العديد من القرارات التي تنظم السلم التعليمي في ليبيا منذ عام 1970 وحتى الآن يمكن تلخيصها في الآتي:

أ / المرحلة الأولى اعتماد المراحل التعليمية 1970 - 1980

تم اعتماد المراحل التعليمية التالية:

- مرحلة التعليم الابتدائي ومدتها ست سنوات.
- مرحلة التعليم الإعدادي ومدتها ثلاث سنوات.
- مرحلة التعليم الثانوي ومدتها ثلاث سنوات (القسم الأدبي، القسم العلمي).

⁹ - حكيم عبد الحميد بن عبد المجيد ، مدى تنفيذ مبادئ السياسة التعليمية من وجه نظر محلي المرحلة

الثانوية العامة ، المملكة السعودية ، 2000 م ، ص 65 .

¹⁰ - تطور التعليم ، التقرير الوطني لليبييا ، المقدم الي الدورة (48) لمؤتمر التربية الدولي ، جنيف ، 11/ 2008 م ، ص 13 .

- معاهد المعلمين العامة مدتها خمس سنوات (بعد الشهادة الإعدادية).
- معاهد المعلمين الخاصة مدتها أربع سنوات (بعد الشهادة الإعدادية).
- مرحلة التعليم الجامعي مدتها أربع سنوات إلى ست سنوات.
وقد ارتكزت السياسة التعليمية في هذه الفترة على استيعاب كل الطلاب بالمؤسسات التعليمية المختلفة وتأهيل أكبر عدد منهم لسد هذا العجز وخاصة بالمؤسسات التعليمية ولكن بالرغم من الايجابيات التي صاحبت تنفيذ هذه السياسة إلا أن هناك عديدا من السلبيات وكان من أهمها:

● عدم تنفيذ قرارات توجيه الطلاب بالمرحلة الثانوية للقسمين العلمي والأدبي والتي كانت تنص على توجيه 85% للقسم العلمي و15% للقسم الأدبي

ب / المرحلة الثانية: نظام البنية التعليمية الجديدة (الثانويات التخصصية):

ظهرت فكرة نظام البنية التعليمية الجديدة في عام 1980 في شكل الثانويات التخصصية والذي كان يهدف إلى الآتي:

1 - تطوير مرحلة التعليم الأساسي بحيث يتم إعداد الطالب لتعليم اللغة العربية والحساب وبعض أساسيات العلوم الأخرى.

2 - تطوير نظام التعليم الثانوي بحيث يتم التركيز على التخصصات الجديدة وفتح تخصصات متعددة تتيح للطالب فرصة الاختيار لمرحلة التعليم الجامعي، أو الدخول لسوق العمل إلا أن البنية التعليمية الجديدة لم تعتمد إلا في سنة 1982، والتي جاءت باستحداث الثانويات التخصصية بديلا لمرحلة الثانوية العامة، وشرع في تطبيقها عام 1984.

ونظرا لعدم التخطيط الجيد للتعليم وعدم وضع السياسات التعليمية المناسبة توقف تنفيذ البنية التعليمية الخاصة بالثانويات التخصصية عام 1989 للأسباب الإدارية ومالية، ولصعوبة توزيع الخارطة التعليمية للثانويات التخصصية، وصعوبة

تأليف المناهج أدى إلى عزوف الطلاب عليها واستمرت ثانوية العلوم الأساسية فقط من بين جميع الثانويات ، كما تزامن تنفيذ البنية التعليمية الجديدة مع استمرار نظام الثانوية العامة ، ثم تم مراجعة وتعديل النظام التعليمي عام 1995 بعد تحويل التخصصات والتي أصبحت ثانويات تخصصية اعتمدت السياسة التعليمية توجيه 40% من خريجي التعليم الأساسي إلى الثانويات التخصصية ، مقابل 60% إلى الثانويات المهنية ، ثم صدر القرار رقم (1048) ، لسنة 2004 ، الذي ينص على تطبيق النظام الفصلي بمرحلتي التعليم الأساسي والثانوي ، حيث تحتوي كل ثانوية على مجموعة من الشعب ، ويبين الجدول رقم (1) التالي النسبة المئوية للطلبة المنسبين إلى الثانويات التخصصية خلال الفترة (1995 – 2004) .

**الجدول رقم (1) الثانويات التخصصية في البنية التعليمية في ليبيا
(2004 / 1995)**

ت	الثانوية التخصصية	الشعبة	%
1	العلوم الأساسية	فيزياء - رياضيات - أحياء وكيمياء	10%
2	العلوم الهندسية	الكهرباء والالكترونيات - الميكانيكا - البناء والتشييد - موارد طبيعية	9%
3	علوم الحياة	العلوم الطبية - العلوم الزراعية	9%
4	العلوم الاقتصادية	العلوم الإدارية - العلوم المالية والمصرفية - المعلومات والإحصاء	6%
5	العلوم الاجتماعية	العلوم الاجتماعية - العلوم الشرعية - اللغة العربية - اللغة الأجنبية	5%
6	الفنون والإعلام	الفنون الإعلامية - الفنون الجميلة	1%

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات:

- المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب (2003) مؤشرات إحصائية حول التعليم

الأساسي والمتوسط، طرابلس، دراسة غير منشورة - قرارات اللجنة الشعبية العامة.

- اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم (2004)، تطوير التعليم في ليبيا:

التقرير الوطني المقدم إلي مؤتمر التربية الدولي: تعليم جيد لجميع الشباب، تحديات وميول

واولويات، الدورة 47، جنيف 2004.

وبالرغم من استمرار تطبيق هذا النظام التعليمي في الفترة (1996 - 2005) إلا

أن هناك عدة صعوبات واجهت تنفيذه من أهمها:

1 / المبنى التعليمي لا يستوعب كل الثانويات وشعبها المختلفة مما أدى إلى عدم

استخدام التجهيزات والورش التي تم استيرادها.

2 / المناهج الدراسية كانت تفوق قدرة الطالب على استيعابها، وفي بعض الأحيان تفوق قدرة المعلم في فهمه مثل (المنهج السنغافوري).

3 / لم يتم تدريب المعلمين والرفع من كفاءتهم لكي يكونوا قادرين على توصيل المعلومات للطالب بشكل صحيح.

الإخفاق في تنفيذ القرارات الخاصة بتوجيه الطلاب في التخصصات المختلفة أدى ذلك إلى اختيار الطلاب لتخصصات دون غيرها خاصة في مجال العلوم الطبية والعلوم الاجتماعية.

عدم تناسب الوعاء الزمني للمقررات الدراسية مع محتوى هذه المقررات وزيادة نسبة المقررات الثقافية على حساب التخصص 11 .

إن هذه السلبيات أدت إلى مخرجات غير جيدة بمرحلة التعليم الثانوي انعكست سلباً على مدخلات ومخرجات التعليم العالي.

ج / المرحلة الثالثة إعادة هيكلة نظام التعليم الثانوي:

في هذه المرحلة تم إعادة هيكلة وبرمجة التعليم الثانوي التخصصي، حيث صدر القرار رقم 165 لسنة 2006 والذي يبين اللوائح والقرارات الخاصة بمرحلة التعليم الثانوي التخصصي كما يلي 12 :

1 - تكون مدة الدراسة بالمرحلة الثانوية ثلاث سنوات بدلاً من أربع سنوات.

2 - تضم الثانوية التخصصية الشعب التالية:

- شعبة العلوم الأساسية وتضم (الفيزياء - الرياضيات). ● شعبة العلوم الهندسية (علوم هندسية).

11 - تطور التعليم ، التقرير الوطني لليبييا - مرجع سبق ذكره .

12 - قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 165 لسنة 2006 .

- شعبة العلوم الاجتماعية. • شعبة العلوم الاقتصادية. • شعبة اللغات وتضم: (اللغة العربية - اللغة الأجنبية).
- 3 - الاهتمام بالتخصص الجديد في إطار عام بحيث تتاح للطالب فرص اختيار متعددة بمرحلة التعليم العالي، وإعادة صياغة المناهج الدراسية بحيث تكون في مستوى قدرة استيعاب الطالب.
- 4 - تخفيض عدد المعلمين المطلوبين لتدريس مقررات هذه المرحلة.
- 5 - إمكانية فتح كل الشعب في المدرسة الواحدة فهي لا تحتاج إلى تجهيزات كثيرة. وكما يتضح من الجدول رقم (2) التالي مخرجات التعليم الثانوي والكليات المناسبة لكل تخصص بمرحلة التعليم الجامعي والعالي (كليات إعداد المعلمين، المعاهد والمراكز المهنية العليا) .

الجدول رقم (2) الالتحاق بالتعليم الجامعي بعد الحصول على الثانوية التخصصية (2007)

ت	الشعبة	الكليات والأقسام الملتحق بها
1	العلوم الأساسية	كلية العلوم (الرياضيات - الإحصاء - الفيزياء - علوم الأرض - الحاسب الآلي - الأرصاد الجوية - كليات أعداد المعلمين والمراكز المهنية العليا
2	العلوم الهندسية	كلية الهندسة بجميع أقسامها - كلية أعداد المعلمين والمراكز المهنية العليا
3	علوم الحياة	الطب البشري - الأسنان - الصيدلة - الطب البيطري - التقنية الطبية - كلية المعلمين - المعاهد الصحية العليا - كلية العلوم بقسميها النبات والحيوان
4	العلوم الاقتصادية	الاقتصاد - المحاسبة - العلوم الإدارية وكلية إعداد المعلمين والمراكز المهنية العليا
5	العلوم الاجتماعية	الآداب - القانون - العلوم السياسية - التربية البدنية - الفنون والإعلام
6	اللغات	أقسام اللغات كلية الآداب وإعداد المعلمين

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتعليم - التقرير السنوي لعام 2007
- اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم (2008) التعليم للجميع في ليبيا - التقرير الوطني المقدم إلي مؤتمر التربية الدولي - الدورة 48 جنيف، 2008 - ص14.
وبتطبيق نظام الثانويات التخصصية تطور عدد الطلاب الملتحقين بالثانويات التخصصية خلال الفترة (2004 / 2010) كما توضحه بيانات الجدول رقم (3) التالي حيث نلاحظ الآتي:
1 - انخفاض نسبة الطلبة في شعبة علوم الحياة من 30% عام (2006 - 2007) إلى 15% عام (2009 - 2010).

2 - انخفاض نسبة الطلبة في شعبة الفنون من 0.3 % عام (2005 - 2006) إلى 0.1 % عام (2007 - 2008)، ولم يسجل أي قبول على هذا التخصص في الفترة من 2007 - 2010، وذلك لعدم رغبة الطلبة في دراسة هذا التخصص الذي يعتبر غير مطلوب في سوق العمل.

3 - ارتفاع نسبة طلبة العلوم الاقتصادية من 11.2 % عام (2004 - 2005) إلى 20 % عام (2009 - 2010)، ويرجع سبب هذا الارتفاع لعملية التنسيب والقبول في هذه الشعبة، حيث ينسب لها المتحصلين على تقدير مقبول.

4 - انخفاض نسبة طلبة العلوم الاجتماعية من 31.7 % عام (2004 - 2005) إلى 14.3 % عام (2008 - 2009)، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 32 % في العام (2009 - 2010)، ويرجع هذا التذبذب في النسب نتيجة لتغير وعدم ثبات سياسة تنسيب الطلبة في الثانويات التخصصية حسب تقديرهم في مرحلة إتمام المرحلة الإعدادية.

التوزيع العددي والنسبي للطلاب الليبيين الملتحقين بشعب الثانويات التخصصية خلال الفترة (2004 - 2010).

الجدول رقم (3) التوزيع العددي والنسبي للطلاب الليبيين الملتحقين بشعب
الثانويات التخصصية خلال الفترة (2010 / 2004)

2010 - 2009		2009 - 2008		2008 - 2007		2007 - 2006		2006 - 2005		2005 - 2004		العام الدراسي التخصصي
العدد	%	العدد	%	العدد		%	العدد	%	العدد	%	العدد	
88637	27.6 %	96452	% 28	92996	علوم الحياة	30 %	88637	27.6 %	96452	% 28	92996	علوم الحياة
68966	31.6 %	110260	%31.7	105384	علو اجتماعية	23 %	68966	31.6 %	110260	%31.7	105384	علو اجتماعية
45538	14.7 %	51115	%15.4	51425	علوم أساسية	15 %	45538	14.7 %	51115	%15.4	51425	علوم أساسية
51762	13.5 %	46934	%13.4	44691	علوم هندسية	17 %	51762	13.5 %	46934	%13.4	44691	علوم هندسية
44508	12.3 %	43029	%11.2	37418	علوم اقتصادية	15 %	44508	12.3 %	43029	%11.2	37418	علوم اقتصادية
526	0.3 %	1081	% 0.3	1177	فنون وإعلام	-	526	0.3 %	1081	% 0.3	1177	فنون وإعلام

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على البيانات المتحصل عليها من:

- اللجنة الشعبية العامة للتعليم، التقرير السنوي للسنوات (2004 - 2009).
- مركز المعلومات والتوثيق، مؤشرات حول التعليم للعام الدراسي (2005 - 2006).
- المجلة الجامعية، العدد الخامس عشر، المجلد الأول، 2013، ص 94.
- ملف قطاع التعليم والبحث العلمي، اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي 2009.
- الإحصاءات الصادرة عن إدارة شؤون التعليم الثانوي بوزارة التربية والتعليم للسنوات (2010 - 2012).

ونتيجة لعدم تطبيق نظام الثانويات التخصصية بالشكل الصحيح سواء في عملية التنسيب أو في التخصصات وعدم إقبال الطلاب عليه، أدى ذلك إلى إلغاء بعض التخصصات، وكذلك الفائض الناتج من المعلمين والذي تحول إلى بطالة مقنعة

تمت إحالتهم على المركز الوطني، وهذا يرجع لعدم وضع وتطبيق السياسات التعليمية المناسبة وربطها باحتياجات ومتطلبات سوق العمل¹³.

8 - 3 - تطور التعليم العالي:

أولاً: التعليم العالي العام:

يعتبر التعليم العالي في ليبيا حديث النشأة نسبياً ، حيث بدأ بجامعة واحدة (الجامعة الليبية) في عام 1955 شملت في البداية كلية الآداب بنغازي فقط ، وبعدد 33 طالبا ، ثم ازداد عدد الكليات بالجامعة الليبية طوال فترة الستينات من القرن الماضي حتى وصل إلى ست كليات جامعية وهي (الآداب ، التجارة ، الاقتصاد ، الحقوق) في مدينة بنغازي ، (العلوم ، الدراسات الفنية العليا ، كليات المعلمين العليا) في مدينة طرابلس ، ثم أنشئت كليات الزراعة والطب في السنوات اللاحقة .¹⁴ وفي عام 1973 قسمت الجامعة الليبية إلى جامعتين هما : جامعة طرابلس - جامعة بنغازي .

وإزداد عدد الكليات بالجامعتين خلال السبعينات حتى وصل عددها إلى خمس عشرة كلية، وأصبح عدد الجامعات في نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي أربعة عشرة جامعة تضم تسعين كلية، وخمسمائة وسبعة وعشرون قسما، وفي نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي أنشئت جامعات الأقسام التي وصل عددها إلى ست عشرة جامعة بالإضافة إلى تسع جامعات رئيسية، وبزيادة عدد الجامعات زاد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي خاصة. وفي عام 2004 ألغيت جامعات الأقسام وتم اعتماد تسع جامعات رئيسية بالإضافة إلى جامعتين ذات طبيعة خاصة هي جامعة ناصر والجامعة المفتوحة، ولم تختلف سياسات التعليم العالي عن تلك

¹³ - عبد المنعم علي الحسني، دور التعليم العالي في التنمية العربية حتى سنة 2000، في دراسات عربية، مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية، العدد الخامس، السنة الرابعة والعشرون، مارس، 1988، ص 70
¹⁴ - الحوات، علي، التعليم العالي في ليبيا واقع وآفاق، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، 1996، ص 72.

المطبقة بمرحلة التعليم الأساسي والمتوسط.¹⁵ ويمكن استخدام معايير أو مقاييس يمكن بواسطتها تحديد ومعرفة الصعوبات والتحديات التي تواجه الجامعات خصوصا في الدول النامية وهذه المعايير أو المقاييس تقيس قدرة الجامعات من حيث¹⁶ :

- 1 - استيعاب التزايد السريع في أعداد الطلبة.
- 2 - تقديم تعليم عال يتلاءم مع متطلبات المجتمع والتنمية.
- 3 - التكيف مع التغيرات السريعة في التكنولوجيا وطبيعة المهن.
- 4 - التعامل مع مشاكل التمويل والموارد المتاحة.
- 5 - القيام بوظائف التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.
- 6 - إحداث نوع من التوازن بين المتغيرات الخاصة بالكم والكيف في التعليم العالي.

ونتيجة للتوسع الأفقي في التعليم الأمر الذي ترتب عليه زيادة عدد مؤسسات التعليم العالي أدى ذلك لارتفاع عدد الطلاب في التعليم العالي، وبالتالي تزايد عدد المخرجات التعليمية حسب التخصص والنوع، والتي يمكن أستعرضها في عدة نقاط كما يلي:

أ - تطور أعداد مؤسسات التعليم العالي في ليبيا خلال الفترة 1980 - 2004:
من خلال بيانات الجدول رقم (4) التالي قد زاد عدد الجامعات والمعاهد العليا في ليبيا خلال الفترة (1980 - 2004)، ففي القطاع العام ارتفع عدد الجامعات من إحدى عشر جامعة عام 1980 إلى ثلاثة عشر جامعة عام 2000، إلا أنه في عام 2004 أنخفض عدد الجامعات العامة إلى سبع جامعات ولكن تم استحداث جامعات

15 - اللجنة الشعبية للتخطيط، تقرير نشاط اللجنة الشعبية العامة، (تقرير غير منشور)، 2008.

16 - عبد الله بويطانة، الجامعات وتحديات المستقبل، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، يوليو، اغسطس، سبتمبر، 1988.

أخرى وهي ما تعرف بجامعة الأقسام، حيث وصل عددها إلى عشرين جامعة عام 2004. وكذلك ارتفع عدد المعاهد والمراكز العليا من خمس عشرة معهدا في عام 1980 إلى أكثر من ثلاثة أضعاف عام 1995، وبواقع أربعة وخمسين معهدا ومركز تدريب، وارتفع عدد المعاهد ليصل إلى خمس وثمانين معهدا ومركزا عاليا في عام 2000، ثم وصل العدد إلى مئة وعشرين معهدا في عام 2004. أما في القطاع الخاص فقد أنشأت أربعون جامعة أهلية عام 2004.

الجدول رقم (4) تطور أعداد مؤسسات التعليم العالي في ليبيا خلال الفترة

2004 - 1980

2004	2000	1995	1980	نوع المؤسسة
7	13	11	11	جامعة عامة
20	-	-	-	جامعة الأقسام
40	-	-	-	جامعة أهلية
1	1	1	1	جامعة مفتوحة
120	84	54	15	معاهد ومراكز عليا

المصدر: عبد الله العابد أبو جعفر، معايير الجودة ومؤشراتها في التعليم العالي، ورقة

بحثية مقدمة إلى ندوة حول جودة التعليم العالي، طرابلس 11 / 2009، ص 8.

- المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية، 1996، تقرير إدارة المعاهد العليا، 2000،

قنوس والجروشي، 2004، ص 4.

وكان لهذه الزيادة في عدد مؤسسات التعليم أثر كمي وليس كفي، بحيث انعكس في العديد من الآثار السلبية التي أدت إلى عدم الاستفادة من هذه المخرجات ومن أهمها:

1 - ضعف مخرجات هذه المعاهد والجامعات، وكذلك زيادة في عدد الخريجين بنسب كثيرة لا تتلاءم مع متطلبات سوق العمل، ولعل هذه الزيادة ينتج عنها إهدار

في إنفاق الأموال بدون أن تكون لها مردود إيجابي على عملية النمو الاقتصادي بسبب الفائض الذي يحدث نتيجة زيادة عدد مخرجات العملية التعليمية.

2 - التمييز بين التعليم المهني والتعليم العام على مستوى المراكز التدريبية والجامعات والذي نتجت عنه نظرة تعتبر التعليم المهني أقل مكانة من التعليم العام، وعلى هذا الأساس فإن الطلبة الذين يختارون التخصصات الفنية يكون تعليمهم ضعيف.

3 - تفضيل الطلبة للتخصصات الأدبية الأسهل والأكثر متعة وإقبالهم عليها مقارنة بالمناهج العلمية التي تبدو معقدة بالنسبة لهم.

4 - عدم وجود حوافز تشجع الطلبة على الالتحاق بالتعليم الفني والتخصصي العلمي سواء كان ذلك على مستوى التعليم الثانوي أو التعليم الجامعي.

5 - لا توفر السياسات والممارسات المتبعة في مجال التوظيف حوافز وظيفية مشجعة لخرجي التخصصات العلمية.

6 - النظرة الدونية الراسخة لدى المجتمع تجاه التعليم الفني والمهني والذي ينظر إليه باعتباره موصلا بصفة رئيسية إلى العمل اليدوي.

7 - عدم كفاية التخصصات المهنية المتوافرة في مستوى التعليم العالي، مما أدى إلى عزوف الطلبة عن الالتحاق بهذه التخصصات.

ب - تطور عدد طلاب الجامعات والمعاهد العليا في ليبيا خلال الفترة (1980 / 2009):

نتيجة التوسع الأفقي في التعليم العالي أدى ذلك إلى تطور عدد الطلاب في الجامعات والمعاهد العليا وكما يبين الجدول رقم (5) التالي نلاحظ ارتفاع إجمالي الطلبة في التعليم العالي من 35850 طالبا في الفترة 1980 - 1985 إلى 300842 طالبا في العام الدراسي 2008 - 2009 حيث زاد عدد الطلبة في

التعليم الجامعي من 32770 طالبا في الفترة 1980 - 1985 إلى 292296 طالبا في العام 2008 - 2009 ، وكذلك ارتفاع عدد الطلاب في المعاهد العليا من 3080 طالبا في الفترة 1980 - 1985 إلى 60931 طالبا في العام الدراسي 1999 - 2000 ، ثم أنخفض عدد الطلبة في المعاهد العليا إلى 8546 طالبا في العام 2008 - 2009 .

حيث أستحوذ التعليم الجامعي على أكبر عدد من الطلبة نتيجة التوسع الأفقي في التعليم الأساسي والثانوي، وأيضا زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي أكثر من أي نوع من التعليم سواء المعاهد العليا أو المهنية، وبالتالي أرتفع عدد خريجي الجامعات الأمر الذي نتج عنه عدم توازن بين المخرجات والقدرة الاستيعابية لسوق العمل، مما كان له الأثر الواضح في ارتفاع معدلات البطالة بين الخريجين.

**الجدول رقم (5) عدد طلاب الجامعات والمعاهد العليا في ليبيا خلال الفترة
(2009 - 1980)**

السنة	عدد طلاب الجامعات	عدد طلاب معاهد المعلمين والمعلمات والفنية العليا	الإجمالي
1985 - 1980	32770	3080	35850
1990 - 1989	50475	3916	54391
1993 - 1992	101093	12921	114014
1994 - 1993	116473	16912	133385
1996 - 1995	136274	27574	163848
1999 - 1998	165447	58877	224324
2000 - 1999	276744	60931	237675
2005 - 2004	245202	8063	253265
2007 - 2006	231762	9133	231762
2009 - 2008	292296	8546	300842

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بناء على:

- اللجنة الشعبية العامة للتعليم العالي.
- مكتب التكوين والتدريب - المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، إحصائيات مكتب التدريب، 2003.
- مركز المعلومات والتوثيق لقطاع التعليم 2009.
- الهيئة العامة للمعلومات: الكتاب الإحصائي 2009.

ج - الملتحقين بالجامعات حسب التخصص والجنس خلال الفترة (2001 - 2006)

من البيانات الواردة في الجدول رقم (6) التالي نلاحظ أن هناك زيادة في نسبة الملتحقين بالجامعات حسب التخصص حيث زادت النسبة في العلوم الإنسانية من 53.7 % خلال العام (2001 - 2002)، إلى 57.4 % في العام (2002 - 2003)، وانخفضت بنسبة بسيطة إلى 57% في العام (2005 - 2006)، أما في العلوم التطبيقية فقد انخفضت النسبة من 46.3 % في العام (2001 - 2002) إلى 42.6 % في العام (2002 - 2003)، ثم ارتفعت بنسبة بسيطة إلى 43 % في العام (2005 - 2006).

- ارتفاع عدد الإناث أكثر من الذكور في التخصصين، وهذا نتيجة إقبال الإناث على التعليم الجامعي وخاصة في جامعات الأقسام بكليات العلوم الاجتماعية والسلوكية التي ترغبها الإناث أكثر من العلوم التطبيقية، وذلك لالتحاق بسوق العمل.

الجدول رقم (6) المتحقين بالجامعات حسب التخصص والجنس خلال الفترة (2006 - 2001)

الإجمالي المجموع	العلوم التطبيقية			العلوم الإنسانية			التخصص العام الجامعي
	إناث	ذكور		المجموع	إناث	ذكور	
92023	46154	45869	2002 - 2001	92023	46154	45869	2002 - 2001
	%46.3			%53.7			%
128062	66729	61333	2003 - 2002	128062	66729	61333	2003 - 2002
	%42.6			%57.4			%
151520	86063	65457	2006 - 2005	151520	86063	65457	2006 - 2005
	%43			%57			%

المصدر: المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، التعليم العالي في ليبيا دراسة تقييمية، 2002.

- علي رمضان الماقوري، العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل الواقع وإمكانيات التطوير، ندوة التعليم العالي والتنمية في ليبيا، الجزء الثاني، طرابلس، 2006، ص105.

د. تطور عدد الطلاب في الجامعات حسب النوع خلال الفترة (1985 / 2009).

من البيانات الواردة في الجدول رقم (7) التالي نلاحظ ارتفاع نسبة الإناث توالي (34.5% - 51.7% - 56.8% - 63.6%)، وانخفاض نسبة الذكور (65.5% - 48.3% - 43.2% - 36.4%) خلال الأعوام الدراسية (1985 - 1986)، (2002 - 2003)، (2005 - 2006)، (2008 - 2009)

الجدول رقم (7) التوزيع العددي والنسبي لطلاب الجامعات حسب الجنس خلال الفترة (1985 - 2009)

2009 - 2008		2006 - 2005		2003 - 2002		1986 - 1985		السنوات
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	الجنس
36.4%	106353	43.2%	114539	48.3%	107699	65.5%	11400	ذكور
63.6%	185880	65.8%	150595	51.7%	115275	34.5%	6000	إناث
100%	292296	100%	265134	100%	222974	100%	17400	المجموع

المصدر: صفاء عبد الرضا الفلاحي، جلال الهادي سالم، واقع التعليم وعلاقته بمتطلبات التنمية، ندوة حول التعليم العالي والتنمية في ليبيا، الجزء الأول، طرابلس، 2006، ص110.
- فهيمة الهادي الشكشوكي، مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل من القوى العاملة، ندوة التعليم العالي والتنمية في ليبيا، الجزء الثاني، طرابلس، 2006 - ص143.
- مركز المعلومات والتوثيق بقطاع التعليم والبحث العلمي، 2006.
- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق: الكتاب الإحصائي، 2009.

ه - تطور عدد مخرجات التعليم الجامعي في ليبيا حسب التخصص في الفترة (2006 / 14993):

من بيانات الجدول رقم (8) التالي نلاحظ ارتفاع عدد الخريجين من التخصصين كالاتي:

● **العلوم الإنسانية:**

أرتفع عدد الخريجين من 3393 طالبا في العام الدراسي (1992 - 1993) إلى 28782 طالبا في العام الدراسي (2005 - 2006). وارتفعت النسبة من إجمالي الخريجين تواليًا (69% - 73.5% - 77%) خلال الأعوام الدراسية (1992

- (1993 - 1993)، (1994 - 1994)، (1995 - 1994) ثم انخفضت إلى 60% في العام الدراسي (2001 - 2002) ثم انخفضت إلى أن وصلت إلى 51.4% في العام (2005 - 2006).

● العلوم التطبيقية:

أرتفع عدد الخريجين بصفة مستمرة من 2720 طالبا في العام الدراسي (1992 - 1993) إلى 18093 طالب في العام الدراسي (2005 - 2006). وانخفضت النسبة من إجمالي الخريجين تواليًا (31% - 26.5% - 23%) خلال السنوات الدراسية (1992 - 1993)، (1993 - 1994)، (1994 - 1995)، ثم ارتفعت إلى 40% في العام الدراسي (2001 - 2002)، ثم انخفضت بنسبة قليلة ثم ارتفعت إلى أن وصلت إلى 49.6% في العام (2005 - 2006).

جدول رقم (8) مخرجات التعليم الجامعي في ليبيا حسب التخصص في الفترة
(2006 - 1993)

الإجمالي	علوم تطبيقية		علوم إنسانية		التخصص السنوات
	%	عدد	%	عدد	
6113	% 31	2720	% 69	3393	1993 - 1992
8273	% 26.5	2987	% 73.5	5286	1994 - 1993
10328	% 23	3065	% 77	7263	1995 - 1994
31849	% 40	12640	% 60	19254	2002 - 2001
35670	% 39	13942	% 61	21728	2003 - 2002
38638	% 39.5	15238	% 60.5	23400	2004 - 2003
42010	% 39.4	16538	% 60.6	25472	2005 - 2004
46875	% 49.6	18093	% 51.4	28782	2006 - 2005

المصدر: علي رمضان الماقوري، مصدر سابق، ص 99.

- علي مصطفى الشريف، التوسع في التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل، مجلة البحوث الاقتصادية، الهيئة القومية للبحث العلمي، مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي - ليبيا، المجلد الحادي عشر، العددان الأول والثاني، 2000، ص 23.

- مركز المعلومات والتوثيق، مؤشرات إحصائية حول التعليم للعام الدراسي (2005 - 2006).

وهذا يعطي مؤشر لإقبال الطلاب على التخصصات الإنسانية دون مراعاة لما يطلبه سوق العمل من تخصصات، ويمكن إرجاع هذا الأمر إلى الأسباب التالية:
1 / عدم دراية الطلاب أو أولياء الأمور بالتخصصات التي يعاني سوق العمل من العجز فيها، وكذلك عدم درايتهم بأن التخصصات التي يلتحقون بها، والتي قد لا

تتوافق مع متطلبات سوق العمل سوف تؤدي بهم إلى مواجهة صعوبة الدخول لسوق العمل.

2 / عدم فاعلية سياسة تنسيب الطلاب إلى التخصصات التي يعاني سوق العمل من نقص فيها، بحيث يتم التنسيب خلافا لمؤهلاتهم ورغباتهم مما قد يؤدي ذلك إلى الفشل في الدراسة، وأن تخرجوا فقد يكونوا غير مؤهلين وغير راغبين بما يتفق وتخصصاتهم، ولو حصلوا على عمل.

3 / عدم الموائمة بين تخطيط التعليم وتخطيط القوى العاملة، حيث يتم التخطيط لكل منهما بشكل منفصل عن الآخر، الأمر الذي أدى إلى عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.

4 / عدم وجود مكتب إداري في الجامعات متخصص في إرشاد الطلبة للتخصصات المرغوبة والمطلوبة لسوق العمل سواء في الحاضر أو المستقبل، وذلك للتخفيف من حدة بطالة التعليم العالي والجامعي.

ورغم أن هذا التطور في زيادة عدد المؤسسات والمدخلات والمخرجات في التعليم العالي نتيجة السياسات التعليمية، إلا أنه قد سجلت العديد من الايجابيات والسلبيات على التعليم العالي والتي يمكن ذكرها في الآتي:

أ - إيجابيات سياسات التعليم العالي:

1 - استيعاب كل الطلاب الراغبين في مواصلة تعليمهم.

2 - الانتشار الأفقي للتعليم العالي في كل مدينة من مدن ليبيا، ومجانية التعليم.

3 - فتح كل التخصصات في جميع المجالات العلمية.

ب - سلبيات سياسات التعليم العالي:

1 - عدم التقيد بسياسات توجيه الطلاب حتى أصبح عدد الطلاب في مجال العلوم

الإنسانية يزيد عن 56% مقارنة بنسبة 43.2% في العلوم التطبيقية.

- 2 - الانتشار الأفقي للجامعات كان على حساب جودة التعليم.
- 3 - عدم تطوير مناهج الجامعات وتخصصاتها بما يتماشى مع التعليم الحديث.
- 4 - النقص الكبير في عدد أعضاء هيئة التدريس والاعتماد على العناصر المغتربة والمتعاونين.
- 5 - تسجيل الطلاب في تخصصات دون غيرها مثل العلوم الطبية والعلوم الاجتماعية مما أدى إلى مخرجات لا تتوفر لها فرص عمل وظهور ظاهرة البطالة بين الخريجين.
- 6 - عدم تطبيق القوانين واللوائح الخاصة بالطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

ثانياً: التعليم التشاركي (التعليم الخاص):

كانت السياسات المنظمة للتعليم التشاركي والتي بدأت منذ عشر سنوات تهدف إلى تشجيع مشاركة القطاع الأهلي في العملية التعليمية وإتاحة الفرص أمام الطلاب لاختيار التخصصات التي يرغبونها ولكن هذا الهدف لم يتحقق بسبب عدم التقيد بالضوابط والشروط المنظمة للتعليم التشاركي.

والجدول رقم (9) التالي يوضح تطور التعليم التشاركي، حيث ارتفع عدد التخصصات في التعليم التشاركي بشكل كبير، وخلال فترة قصيرة، حيث كانت خمس جامعات في العام الدراسي (1999 / 2000) وبعدها 257 طالب، ووصلت إلى 122 جامعة في العام الدراسي (2006 / 2007)، وبعدها 16557 طالب الأمر الذي أدى لزيادة عدد مخرجات التعليم العالي والتي كانت من أحد أهم أسباب بطالة الخريجين.

**الجدول رقم (9) تطور التعليم العالي (القطاع الخاص) خلال الفترة
(2007 / 1999)**

السنة	عدد الطلبة في الجامعات	عدد الجامعات
2000 - 1999	257	5
2001 - 2000	455	7
2002 - 2001	445	15
2003 - 2002	3600	20
2007 - 2006	16557	122

المصدر: المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب.

- اللجنة الشعبية العامة للتعليم، التقرير السنوي لعام 2008، تقرير غير منشور.

وقد سجلت العديد من السلبيات على التعليم التشاركي (الخاص) من أهمها:

- 1 - منح التراخيص لمؤسسات التعليم التشاركي دون التقيد بالشروط التي تتعلق بالمبنى والمدرس والمنهج، والانتشار إلا محدود للجامعات والمراكز المهنية العليا.
- 2 - التركيز على الكم دون الكيف حتى أصبحت مخرجات مؤسسات التعليم التشاركي مشكوكا في مصداقيتها وضعف أدائها.
- 3 - التركيز على التخصصات النظرية فقط، وحتى التخصصات التطبيقية منها مثل الهندسة والطب لا تدرس مقرراتها العلمية ويغطي الجزء النظري، ومنها فقط.

ثالثاً: التدريب المهني:

أن أحد أهم الطرق لتحسين إنتاجية المجتمع هو تحسين مهارات القوى العاملة ورفع مستوى التحصيل العلمي لمواطنيه. ففي الماضي كانت الدول تركز غالباً على سنوات التعليم باعتبارها حصيلة تقريبية للمستوى المتوقع من إنتاجية الفرد. وفي دراسة أعدها المنتدى العربي للتنمية والتشغيل التابع لمكتب العمل الدولي التي أعدت في الدوحة (نوفمبر 2008)، أشارت إلى أن هناك مشاكل أساسية ترتبط بجودة المهارات الموجودة بين الباحثين عن العمل (بما في ذلك مهارات المبادرة الفردية)، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى عدم المطابقة أو الموائمة بين حاجات السوق والنظام التعليمي والأداء الهش لأنظمة التدريب المهني والتقني. وبالتالي أضحى معيار تقدم الأمم عبر مستند بشكل كبير على ما تملكه من موارد مادية بل على ما تملكه من موارد بشرية قادرة على تحويل هذه الموارد إلى سلع وخدمات.

فالأفراد يأخذون من العملية الإنتاجية بمقدار ما يضعون فيها من جهد، أي أن النجاح في سوق العمل يرتبط ارتباطاً مباشراً بمستوى رأس المال البشري والذي يملكه كل بلد. إن المعاهد والمراكز المهنية العليا والمتوسطة في ليبيا هي مؤسسات تعليمية على مستوى التعليم الجامعي، أو حتى التعليم المتوسط جاء في قرارات أنشائها أنها تعمل على تكوين قاعدة بشرية قادرة فنياً على الإيفاء بمتطلبات خطط التحول الاقتصادي والبناء في مجالات العمل الفني والمهني إضافة إلى العمل في القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة.¹⁷ فقد كانت بداية التدريب المهني في ليبيا مقتصرة على عدد قليل من المعاهد الفنية مثل الهندسة النفطية، والعلوم الإدارية والمالية، والعلوم الزراعية، وفي عام 1989 أنشئت أمانة خاصة بالتدريب

17 - علي الحوات، مصدر سابق، ص 94.

المهني وانتشرت المراكز المهنية المتوسطة والعليا ، وأخذت في الزيادة بشكل ملحوظ من ثلاثمائة وخمسين مركزا متوسطا وأكثر من سبعين مركزا مهنيا عاليا عام 1989 إلى خمس وثمانين معهدا ومركزا في عام 2000 والى أكثر من مائة وعشرين معهدا في عام 2004.¹⁸ وصدر القرار رقم (531) لسنة 2009 بشأن تنظيم المعاهد التقنية والفنية العليا في ليبيا ، والذي تم فيه اعتماد عدد ثلاثة وستين معهدا عاليا في كافة مدن ليبيا ، وهذا كما أسلفنا يؤدي لزيادة من عدد الخريجين من التعليم العالي . وكذلك القرار رقم (534) لسنة 2009 بشأن تحويل بعض المراكز المهنية العليا إلى كليات للتعليم التقني العالي.¹⁹ حيث تضم هذه المعاهد ومراكز التدريب المهني التخصصات التالية:

أ / تخصصات مرحلة التعليم المتوسط:

- المهن الميكانيكية وتضم (10 تخصصات). المهن الكهربائية وتضم (10 تخصصات).
 - مهن العمارة والإنشاء وتضم (7 تخصصات). مهن النسيج وتضم (5 تخصصات).
 - مهن خدمية وتضم (5 تخصصات). مهن إنتاجية وتضم (7 تخصصات).
- وتشير بيانات الإدارة العامة للمعاهد والمراكز التدريبية بأمانة القوى العاملة والتدريب والتشغيل في العام (2005 - 2006) وصل عدد الملتحقين بالمراكز التدريبية والمهنية في المستوى المتوسط 80000 طالبا متدربا، وفي المستوى المتقدم 41660 طالبا متدربا²⁰ .

18 - صبخي قنوص ، وآخرون ، تقرير حول وضع الجامعات والمعاهد العليا الأهلية بالمنطقة الشرقية ،

شؤون الخدمات باللجنة الشعبية العامة ، تقرير غير منشور ، 2004 .

19 - الهيئة العامة للمعلومات ، الكتاب الإحصائي السنوي ، 2006 .

20 - اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم (2008) ، التعليم للجميع في ليبيا ، التقرير الوطني المقدم إلى مؤتمر التربية الدولي ، الدورة 48 ، جنيف ، 2008 ، ص29 .

ب / تخصصات مرحلة التدريب المهني العالي (شاملة / تخصصية):

وبالرغم من أهمية التدريب المهني المتوسط والعالي للإعداد الكفاءات المدربة المطلوبة لسوق العمل وصدور عديد من القرارات لدعمه، إلا أن السياسات المنظمة للتدريب المهني لم تطبق وصاحب ذلك عدد من السلبيات أهمها²¹

1 - توجيه 60 % من الطلبة الحاصلين على شهادة إتمام التعليم الأساسي لمراكز التدريب المهني، وتوجيه نسبة 40 % من الطلبة الحاصلين على شهادة إتمام مرحلة التعليم المتوسط إلى المراكز المهنية العليا. ولكن لم تنفذ هذه القرارات حتى بلغت النسبة إلى 18 % بمرحلة التدريب المتوسط ونسبة 15 % بالمراكز المهنية العليا.

2 - عزوب الطلاب للالتحاق بمراكز التدريب المهني المتوسطة والعليا بسبب النظرة الاجتماعية لخرجي هذه المؤسسات.

3 - تدني مستوى المدربين، والاعتماد على المدربين الأجانب مما انعكس سلبا في تدني المستوى التحصيلي بمؤسسات التدريب المتوسط حتى أصبحت تعد خريجين لا يتقنون المهنة التخصصية، وأصبح التدريب نظريا دون التركيز على الجانب العملي.

4 - الإهمال الكبير والعبث بورش ومعدات المراكز المهنية خاصة بعد إلغاء وزارة للتدريب المهني.

5 - التركيز على تخصصات محددة خاصة تلك التي تتعلق بالعنصر النسائي.

9 - الإنفاق على التعليم²² :

21 - مجلس التخطيط الوطني بليبيا ، مشروع إستراتيجية التمكين والتنمية الإنسانية ، تقرير المرحلة الأولى ، تقييم الواقع ، طرابلس ، 2007 .

22 - عامر ، طارق عبد الرؤوف ، تمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة : (الدول المتقدمة) ، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول (سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات

9 - 1 تمويل التعليم في ليبيا:

يعتبر التمويل المالي والموارد المخصصة للتعليم مؤشر مهم يقيس تقدم الدول ومدى قدرتها على تلبية احتياجات العملية التعليمية بجميع مراحلها ، وفي ليبيا يتم الإنفاق على التعليم من خلال موازنتين هما : موازنة التحول وموازنة التنمية ومن خلال بيانات الجدول رقم (11) التالي نلاحظ أن إجمالي الإنفاق على نشاط التعليم والتدريب من الميزانية العامة للدولة بلغ 423.45 % مليون دينار ليبي خلال الفترة 2001 - 2006 ، موزعه بين 3411.7 مليون دينار ليبي وبنسبة 11.5 % من إجمالي الإنفاق الإنمائي خلال نفس الفترة ، وإنفاق تنموي وبنسبة 62.9 % من المجموع الكلي للإنفاق على هذا النشاط خلال تلك الفترة ، ومبلغ 2011.7 مليون دينار ليبي وبنسبة 5.8 % من إجمالي الميزانية الإدارية ، وإنفاق تسييري بنسبة 37.1 % من المجموع . وتوضح هذه الأرقام أن الإنفاق الإنمائي قد تضاعف إلى نحو ثلاث مرات ونصف وتطور بمعدل نمو سنوي مركب يصل إلى 28.2 % خلال هذه الفترة، في حين أن الإنفاق التسييري تضاعف إلى ثلاث مرات فقط وتطور بمعدل نمو سنوي يصل إلى 25.1 % . وفي الجانب الآخر فإن إجمالي الإنفاق على نشاط التعليم والتدريب قد انخفض كنسبة من إجمالي الإنفاق على الاقتصاد الوطني من 7.5 % عام 2001 إلى 7.2 % عام 2006، في حين تطورت نسبة الإنفاق على التعليم والتدريب مقارنة بالنواتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 1.3 % إلى 3% خلال نفس الفترة، ويلاحظ من النسبة الأخيرة أن مستوى الإنفاق على نشاط التعليم والتدريب هو دون المستوى المطلوب على الرغم من التحسن في تلك النسبة.

والمؤسسات) ، دراسة حالة الجزائر والدول النامية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ، 2006 ، ص 6 .

الجدول رقم (10)

الإنفاق على التعليم والتدريب وعلاقته بالإنفاق على الاقتصاد الوطني والنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001 - 2006 بملايين الدينارات

الإنفاق على التعليم والتدريب			الإنفاق على الاقتصاد الوطني			النتائج المحلي	السنة
المجموع	الإدارية	التحول	المجموع	الإدارية	التحول	الإجمالي بالأسعار الثابتة	
386.1	170	216.1	5135.6	3596.6	1539	30648.2	2001
916.1	174.5	741.6	7916.4	4210.4	3706	30138.7	2002
503.5	196.4	307.1	6107.7	3577.7	2530	34040.9	2003
1078.8	518.4	560.4	9309.0	5722.0	3581	35477.8	2004
1269.5	431.7	837.8	18039.8	8442.8	9597	39277.6	2005
1269.4	520.7	748.7	17660.1	8888.1	8772	41831.9	2006
5423.4	2011.7	3411.7	64162.7	34437.7	29725	211415.1	المجموع
	% 5.8	% 11.5	نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الميزانية الإدارية والتحول الاقتصادي الوطني				
	% 37.1	% 62.9	نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي ميزانتي التحول والإدارية للتعليم				

المصدر: اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، جدول بالمخصصات والمصروفات لميزانية التنمية للفترة 1970 / 2006.

- بيانات النتائج المحلي للسنوات محل الدراسة، مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي

لعامي 2001 / 2006.

أما فيما يتعلق بتوزيع تلك المخصصات والمصروفات الإنمائية في داخل نشاط التعليم على مكوناته الرئيسية الثلاث ، وهى التعليم ، والتعليم العالي ، والتكوين والتدريب المهني ، فإن البيانات المتاحة تشير إلى عدم وجود بيانات عن المخصصات أو المصروفات لقطاع التعليم العالي خلال السنوات من 2001 وحتى 2004 ، حيث أن الإنفاق على هذا المستوى من التعليم كان يتم إما على مستوى الجامعة نفسها وخاصة الجامعات الرئيسية ، أو عن طريق جامعات الأقسام مما يعني أن هناك مخصصات ومصروفات تخص هذا النشاط ، ولم يتم الحصول على بياناتها من تلك الجهات مما يعني أن المخصصات والمصروفات لهذا النشاط هي أكبر ، أضف إلى ذلك أن الإنفاق من قبل نشاط التعليم والتدريب في مؤسسات القطاع الأهلي هي أيضا لا تتوفر عنها أي بيانات . وفي مجال التدريب والتكوين المهني، فإنه كان مندمجا مع التعليم العام طيلة السنوات من 2001 حتى سنة 2003، ومن ثم ما يخصه من مخصصات ومصروفات هي ضمن مخصصات ومصروفات التعليم خلال تلك السنوات. وعلية فإن ما يتوفر من بيانات هي للسنوات 2005 2006 ومن خلال ما توضحه بيانات هاتين السنتين نجد إن من مجموع مخصصات هذا النشاط في ميزانية التنمية في عام 2005 والبالغ 935.9 مليون دينار ليبي وزعت على تلك المكونات على النحو الآتي:

- التعليم 404 مليون دينار ليبي وبنسبة 43% من مجموع مخصصات النشاط.
- التعليم العالي 330 مليون دينار ليبي وبنسبة 35.3 % من مجموع المخصصات.
- التكوين والتدريب المهني 201.9 مليون دينار ليبي وبنسبة 21.6 % من مجموع مخصصات النشاط مع العلم بان ما ينفق على تدريب وتكوين العاملين بقطاعات الاقتصاد الوطني في الجهاز الإداري ومنشآت القطاع العام يدخل ضمن هذه المخصصات حيث يتم الإنفاق في هذا الخصوص من مخصصات تلك

القطاعات باستثناء ما ينفق على موظفي قطاع التكوين والتدريب والتعليم العالي لان ذلك يتم من خلال مخصصات هذه القطاعات. أما في عام 2006 نجد أن مجموع مخصصات نشاط التعليم والتدريب في ميزانية التنمية في هذا العام والبالغ 900 مليون دينار ليبي وزعت على تلك المكونات على النحو التالي:

- التعليم 360 مليون دينار ليبي وبنسبة 40 % من مجموع مخصصات التنمية للنشاط.

- التعليم العالي 380 مليون دينار ليبي وبنسبة 42.2 % من مجموع مخصصات التنمية للنشاط.

- التدريب 160 مليون دينار ليبي وبنسبة 17.8 % من مجموع مخصصات التنمية للنشاط. وبالرغم من أن بيانات سنتين فقط لا يمكن لها أن توضح لنا اتجاهها واضحا في توزيع تلك المخصصات إلا أنه من الواضح أن التدريب والتكوين المنهي يحظى بالأهمية الأقل مقارنة بكل من التعليم والتعليم العالي ، وفي عام 2004 عندما فصل التكوين عن التعليم نجد أن مخصصات التكوين لا تشكل إلا نسبة 11.2 % مما يشير إلى أن التركيز في السياسة العامة لا زال يتوجه حول التعليم النظامي أكثر مما هو التعليم غير النظامي ، و إذا كانت المخصصات للتعليم غير النظامي والتي تتصل مباشرة بتنمية قوة العمل هي قليلة نسبيا مع ما يخصص للتعليم النظامي ، وان هذا الأخير سيتأثر بالحصة الأكبر من مخصصات التنمية يواجه العديد من الانتقادات بشأن عدم قدرته على إعداد وتأهيل القوى العاملة الوطنية بما يتوافق واحتياجات الاقتصاد الوطني من المهارات والكفاءات البشرية . فما هو السبيل لتنمية وتطوير القوى العاملة والرفع من كفاءاتها المهنية بالشكل المطلوب؟

أما فيما يخص المصروفات، فإن من مجموع ما تم إنفاقه على نشاط التعليم من ميزانية التنمية لعام 2005 والبالغ 837.8 مليون دينار ليبي كانت موزعة على المجالات التعليمية والتدريبية كالآتي:

- التعليم 369.8 مليون دينار ليبي ونسبة 44.1 %.

- التعليم العالي 295.6 مليون دينار ليبي ونسبة 20.6 %

- التكوين والتدريب المهني 172.4 مليون دينار ونسبة 20.6 %.

وفي عام 2006 بلغ ما أنفق على نشاط التعليم والتدريب في ميزانية التنمية مبلغا وقدره 748.7 مليون دينار ليبي وزعت على المجالات الثلاث كالتالي:

- التعليم 340.3 مليون دينار ليبي ونسبة 45.5 %.

- التكوين والتدريب المهني 142.6 مليون دينار ليبي ونسبة 19 %.

ويوضح الجدول رقم (12) التالي تفاصيل تطور الإنفاق وهو ما يعرف بميزانية التحول التعليم العالي 265.6 مليون دينار ليبي ونسبة 35.5 %.

إلا أن الملاحظ هو تغير تبعية القطاع المختص بالتعليم العالي خلال الفترة (1992 / 2008) من قطاع مستقل أحيانا إلى متضمن في قطاع آخر، ولذا فقد اعتبرت المصروفات الفعلية لقطاعات التعليم العام والتعليم العالي والبحث العلمي والتدريب والتكوين المهني والقوى العاملة في مجملها أنفاقا.

الجدول رقم (11)

تطور الإنفاق الاستثماري لقطاع التعليم والتدريب والبحث العلمي

(2008 / 1984) بملايين الدينارات

السنة	إجمالي مصروفات التحول (1)	مصروفات قطاع التعليم والقوى العاملة والتدريب (2)	الإنفاق الاستثماري لقطاع التعليم (3)	نسبة المصروفات 2 / 1 القطاع إلى الإجمالي	معدل النمو السنوي %
1984	1834.7	123.5	غ م	0.07	(0.31)
1988	722.4	79.3	غ م	0.11	0.25
1992	396.4	72.5	85	0.18	(0.02)
1996	660.9	81	54	0.12	0.30
2000	1541	308.1	324	0.20	154
2004	3581	560.5	603.2	0.16	0.77
2008	27767.8	1061.3	غ م	0.04	(0.11)

المصدر: تقارير اللجنة الشعبية العامة للتخطيط (سابقا)، الأرقام بين قوسين تعني انخفاضا.

وبلغت ميزانية الدراسات العليا بالداخل للعام 2008 مبلغ 50 مليون دينار ليبي وزعت على الجامعات والمعاهد العليا المعتمدة للصرف منها على برنامج الدراسات العليا وتم إتاحة الفرصة للتعاون المشترك بين الجامعات في الداخل والخارج، وحددت ميزانية قدرت ب 9873500 مليون دينار ليبي لبند الاتفاقيات الثنائية، والإشراف المشترك بحيث يمكن لطالب الدراسات العليا بالداخل أن يمضي

جزء من مدة الدراسة بالخارج، وتبادل برنامج الإشراف العلمي مع الجامعات المتميزة²³.

10 - البطالة في الاقتصاد الليبي:

تعد ظاهرة البطالة من الظواهر المعقدة لما لها من أبعاد سياسية ، واقتصادية و، واجتماعية. وتعتبر من أهم المشاكل في الوقت الحاضر حيث توجد نسبة كبيرة من خرجي المعاهد والجامعات المختلفة ، أما عاطلين عن العمل أو مهددين بالبطالة ، وتعتبر بطالة الخرجين ذات طبيعة خاصة وأقرب ما تكون إلى البطالة الهيكلية ، فنجد أسبابها ترتبط بضعف سياسات التعليم والتدريب وسياسات الاستخدام ، مما ينتج عنه بطالة من مختلف المسارات التعليمية ومن أمثلة الأسباب المرتبطة بسياسات التعليم، هي الارتفاع الكبير في الطلب على التعليم المعتمد الكلاسيكي أي التعليم الأكاديمي ، والعزوف عن التوجه إلى التعليم المهني التقني ، حيث يؤدي ذلك التضخم في أعداد الملتحقين بالتعليم الثانوي والتعليم الأكاديمي وخاصة إذا كان هذا الالتحاق موجها للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، مما نتج عنه عدم المواءمة بين المخرجات التعليمية ، ومتطلبات سوق العمل ، ويعود ذلك إلى سوء سياسة التخطيط في تنسيب وتوزيع أعداد الطالب على الأنواع التعليمية المختلفة .

10 - 1 - معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي: ²⁴

ظهرت البطالة في الاقتصاد الليبي بوضوح وصارت تتزايد حيث ارتفعت نسبة البطالة من 10.9 % عام 1995 إلى 10.45 % عام 2001 و إلى 17.3 % عام 2004 إلى أن وصلت إلى 20.7 % عام 2006 و وصلت إلى 21.7 %

²³ - تقرير نشاط اللجنة الشعبية العامة ، مصدر سابق ، تقرير نشاط قطاع التعليم العالي ، 2008 ، ص 151 - 152 .

²⁴ - ام الخير بوحلفاية ، دور التعليم في إعداد العمالة بالمهين الوسطى وانعكاساته على سوق العمل في الاقتصاد الليبي في الفترة 1990 - 2005 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، قسم الاقتصاد ، جامعة بنغازي ، 2009 ، ص 88 .

عام 2010، وهو من المعدلات المرتفعة على مستوى بعض الدول العربية وهذا يتضح من الجدول رقم (13) التالي والذي يبين معدلات البطالة لبعض الدول العربية لعام 2005 حيث أعلى نسبة بطالة 17.2 % في ليبيا ثم المغرب بنسبة 15.7 % ثم الجزائر بنسبة 15,3 وتكمن خطورة مشكلة البطالة في ليبيا، في هيكلها وخصائصها

الجدول رقم (12) معدلات البطالة لبعض الدول العربية للعام 2005

الدولة	مصر	المغرب	تونس	الجزائر	ليبيا	الاردن
معدلات البطالة %	10.7	15.7	14.2	15.3	17.2	13

المصدر: منظمة العمل العربية، تقارير التشغيل في الدول العربية، 2007، وكما اتضح ذلك من حيث الحالة التعليمية، أي بتخلف نظامي التعليم والتدريب وعجزهما عن توفير الكوادر المؤهلة والقادرة على مواكبة احتياجات سوق العمل ومنافسة العمال سنويا.

11 - النتائج:

من خلال المنهج المتبع في تحليل فرضية الدراسة، ومصادر المعلومات المهمة حول موضوع الدراسة كانت النتائج كما يلي:

1 - السياسات التعليمية لا تقوم بإجراء مراجعة شاملة ومستمرة لنوعية التعليم لتحسينه وتطويره، فهي تؤثر سلباً في جودة التعليم.

2 - ضعف معاهد الأبحاث وعدم ملائمة برامج البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا والنقص في القوى العاملة المدربة والمعلومات العلمية.

3 - عدم التوافق بين السياسات التعليمية واحتياجات سوق العمل من ناحية الكم والكيف.

4 - انخفاض جودة التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة وذلك بسبب تغير المسار التعليمي خلال ست وعشرين عام أكثر من ست مرات، وهذا انعكس في ضعف مخرجات العملية التعليمية من الجانب الفني.

5 - الاهتمام بالأنفاق الإداري، وعدم الاهتمام بالإنفاق التنموي على التعليم.

6 - لا يوجد توافق بين السياسة التعليمية واحتياجات سوق العمل، فقد يكون العديد من سياسات التوظيف والتشغيل بدون تخطيط مناسب مما يؤدي لزيادة بطالة الخريجين.

7 - نقص الجانب العملي في العملية التعليمية والاعتماد على الجانب النظري في التدريس في كافة المستويات التعليمية، مما أدى لغياب الناحية العملية.

8 - تدني مستويات الأجور في قطاع التعليم بصفة خاصة، وعدم دعم الدولة للقطاع الخاص يؤدي إلى عدم استيعاب كافة المخرجات التعليمية وعدم الحد من انتشار البطالة.

9 - تزايد أعداد العمالة الوافدة يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة في العمالة الوطنية.

10 - التوسع الأفقي في التعليم أدى إلى زيادة التكاليف في الجانب الإداري وعدم الاستفادة من الجانب التنموي.

11 - ضعف الإنفاق على التعليم خلال العقود الماضية، أدى إلى عدم تحقيق نتائج إيجابية.

12 - التوصيات:

- 1 - ثبات واستقرار النظام التعليمي وعدم تغييره، مع الأخذ في الاعتبار التطور العالمي.
- 2 - التركيز على الدورات التدريبية لغرض رفع كفاءة العاملين، والاستعانة بالخبرات الجيدة سواء المحلية منها أو الخارجية.
- 3- ينبغي أن تخصص الحكومات في حدود إمكانياتها بما أوصت اليونسكو والمؤتمرات الدولية بمعدلات عالمية تراعيها الدول وتسترشد بها وهي أن تكون ميزانية التعليم في حدود تتراوح ما بين 14 % و 17 % من الميزانية العامة للدولة، وما بين 4 % و 5 % من الدخل القومي.
- 4 - الاستفادة من تجارب وخبرات الدول الأخرى في مجال التعليم العالي، والعمل على اختيار النموذج الناجح ودراسته.
- 5 - التأكيد على أهمية توعية المجتمع بأن الهدف من التعليم ليس الحصول على فرصة عمل في القطاع العام، وإنما هو حق انساني لكل أفراد المجتمع، فضلا عن مساهمته في إكساب المهارات.
- 6 - التخطيط الجيد للعملية التعليمية والحد من ظاهرة انتشار الجامعات والمعاهد العليا والتقيد بمعدل عدد الطلبة للجامعة الواحدة.
- 7 - التنسيق بين التخطيط الاقتصادي والتخطيط التعليمي، ووضع الأولويات في كيفية الإنفاق الذي يهدف للاستثمار في العنصر البشري والاستفادة منه.
- 8 - العمل على إيجاد وتطوير إدارة تعليمية جيدة والمحافظة عليها ورفع كفاءة استخدامها.
- 9 - تطوير مراكز البحث العلمي ورفع مستوى التقنيات التطبيقية.

10 - ضرورة قيام الجامعات والمراكز البحثية بها بتشجيع البحوث ودعمها ودعم الرسائل العلمية المهمة بجانب التعليم.

13 - قائمة المراجع:

أولاً: الكتب:

- 1 - الحوات، علي، التعليم العالي في ليبيا واقع وآفاق، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، 1996 م.
- 2 - الحولى، عبد الله عليان، اقتصاديات التعليم، التعليم والتنمية، الجامعة الإسلامية، غزة 2010.
- 3 - حكيم عبد الحميد بن عبد المجيد، مدى تنفيذ مبادئ السياسة التعليمية من وجه نظر محلي المرحلة الثانوية العامة، المملكة السعودية، 2000 م.
- 4 - فريدريك هاربيسون، وتشارلز مايرز، ترجمة إبراهيم حافظ، التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادي، استراتيجيات تنمية الموارد البشرية، مكتبة النهضة المصرية، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة، نيويورك، 1966.
- 5 - مفهوم السياسة التعليمية وأهميتها وأهدافها، مبر التربية، <http://www.w.mibr.com/lsyt-1-2-1.php>
- 6 - محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات التعليم مع دراسة خاصة عن التعليم المفتوح والسياسة التعليمية الجديدة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1990.

ثانياً: المجلات العلمية:

- 1 - عبد الله بوظانة، الجامعات وتحديات المستقبل، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، يوليو، أغسطس، سبتمبر، 1988.
- 2 - عبد المنعم علي الحسني، دور التعليم العالي في التنمية العربية حتى سنة 2000، في دراسات عربية، مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية، العدد الخامس، السنة الرابعة والعشرون مارس، 1988.

ثالثاً: التقارير العلمية:

- 1 - اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم (2008)، التعليم للجميع في ليبيا، التقرير الوطني المقدم إلى مؤتمر التربية الدولي، الدورة 48، جنيف، 2008.
- 2 - اللجنة الشعبية للتخطيط، تقرير نشاط اللجنة الشعبية العامة، (تقرير غير منشور) 2008.
- 3 - تطور التعليم، التقرير الوطني لليبييا، المقدم إلى الدورة (48) لمؤتمر التربية الدولي، جنيف، 11 / 2008.
- 4 - تقرير نشاط اللجنة الشعبية العامة، مصدر سابق، تقرير نشاط قطاع التعليم العالي، 2008.
- 5 - صبحي قنوص، وآخرون، تقرير حول وضع الجامعات والمعاهد العليا الأهلية بالمنطقة الشرقية، شؤون الخدمات باللجنة الشعبية العامة، تقرير غير منشور، 2004.
- 6 - مجلس التخطيط الوطني بليبيا، مشروع إستراتيجية التمكين والتنمية الإنسانية، تقرير المرحلة الأولى، تقييم الواقع، طرابلس، 2007.
رابعاً الرسائل العلمية والبحوث:
 - 1 - العريبي، سالم صالح السنوسي، السياسات التعليمية وتأثيرها على سوق العمل في ليبيا خلال الفترة 1984 - 2010، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، الأكاديمية الليبية، بنغازي، ليبيا، 2014.
 - 2- بو حلفاية ام الخير مفتاح، دور التعليم في إعداد العمالة بالمهن الوسطى وانعكاساته على سوق العمل في الاقتصاد الليبي في الفترة من 1990 - 2005 - رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الاقتصاد - قسم الاقتصاد - جامعة بنغازي - 2009.

3 - عامر، طارق عبد الرؤف، تمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة: (الدول المتقدمة)، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول (سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات)، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2006.

4- غنيمة، محمد متولي، الاقتصادية لتعليم المرحلة الابتدائية في البحرين، دراسات تربوية المجلد الثاني، الجزء السادس، القاهرة 1987.

معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا

دراسة تطبيقية على إدارة الاستثمار بالهيئة العامة لتشجيع

الاستثمار وشؤون الخصخصة

محمد عبد المولى المهدي عبدالقادر

أحمد محمد منصور بن فائد

المخلص

إن أبرز ما هدفت إليه هذه الدراسة هو التعرف على معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهداف الدراسة صممت استمارة استبيان وزعت على (24) ما بين موظفين ورؤساء أقسام بإدارة الاستثمار الصالح منها (21) استمارة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:- من أكثر المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر ليبيا هي المعوقات السياسية بمتوسط حسابي (4.39683)، وأهمها الآتي: انتشار السلاح والانفلات الأمني، والانقسام السياسي بين أجهزة الدولة، كما قدمت الدراسة عدة توصيات أهمها:- وضع خطة استراتيجية واجبة التنفيذ للقضاء على الأسلحة المنتشرة والعمل الجاد على توفر الأمن والأمان، والعمل على توفير البنية التحتية الأساسية المتمثلة في خدمات الطاقة الكهربائية والوقود وشبكات المياه والطرق والمطارات وشبكات الاتصال.

الكلمات المفتاحية: المعوقات - الاستثمار الأجنبي المباشر - الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1- المقدمة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الوسائل التمويلية، إذ أصبح له دور كبير في الحياة الاقتصادية للبلدان النامية على وجه الخصوص، وذلك لدوره المهم في سد الفجوة الادخارية وما يحققه من ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق وغير ذلك من المميزات (حسن وفيصل، 2016، ص358).

كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر اليوم إحدى أهم الموارد المالية التي تسعى إلى اجتذابه مختلف دول العالم المتقدمة منها والمتخلفة على حد سواء في تحقيق التنمية الاقتصادية نظرا لكونه أداة أيسر للتمويل، إذ يعد من المواضيع الاقتصادية المهمة والمتداولة بشكل كبير فقد شهد هذا الأخير تطورا وانتشارا هائلا في الآونة الأخيرة ساهمت في ذلك موجات العولمة والتقدم التكنولوجي الهائل فأصبح الآن أحد أهم ركائز التنمية في دول العالم، (بشرى وإلهام، 2017، ص أ).

حيث توجد هنالك مجموعة من العوامل يجب أخذها بعين الاعتبار، كل هذه العوامل وغيرها تعد عوائق في طريق تدفق الاستثمارات.

2- مشكلة الدراسة.

من الملاحظ أن الاستثمارات الاجنبية انخفضت في ليبيا بشكل كبير منذ بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرون إلى وقتنا الحاضر، مما أثر بشكل كبير على اقتصاد الدولة بشكل عام، ولو تأملنا في ذلك لوجدنا السبب راجع

إلى مجموعة من المشاكل أو العراقيل أو المعوقات، وهذا المنطلق فإن مشكلة الدراسة تتمثل في تشخيص معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا

3. فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: توجد معوقات للاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا.
الفرضية الفرعية الأولى: توجد معوقات إدارية وتنظيمية للاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد معوقات مالية للاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا.

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد معوقات سياسية للاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا.

الفرضية الفرعية الرابعة: توجد معوقات قانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا.

الفرضية الفرعية الخامسة: توجد معوقات اقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا.

الفرضية الفرعية السادسة: توجد معوقات ثقافية للاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا.

4. أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1-4 التعرف على معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 2-4 إثراء الأدب السابق المتعلق بمعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 3-4 وضع مجموعة من التوصيات أو المقترحات لأصحاب القرار وذوي العلاقة بمعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك للحد منها أو القضاء عليها.

5- أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال تناول جانبين:

- 1-5 **الأهمية النظرية:** تتمثل أهمية الدراسة النظرية فيما تقدمه من معلومات حول موضوع معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا، والمساهمة في إثراء الأدب النظري الخاص بهذا الموضوع.
- 2-5 **الأهمية التطبيقية:** تتمثل أهمية الدراسة التطبيقية فيما تقدمه من مساعدة للمسؤولين بالهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة في التعرف على معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا، مما يساهم في مساعدتهم على وضع الخطط والبرامج المناسبة للحد أو التخلص من هذه المعوقات.

6- حدود الدراسة

- 1-6- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على تناول موضوع " معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المسؤولين والموظفين بإدارة

- الاستثمار التابعة للهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة بليبيا".
- 6-2- الحدود البشرية والمكانية: تم جمع البيانات من المسؤولين والموظفين بإدارة الاستثمار التابعة للهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة.
- 6-3- الحدود الزمنية: تم إجراء هذه الدراسة خلال سنة 2024م.

7- منهج وأداة الدراسة

تحقيقاً لأهداف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي معتمدين على استمارة استبيان مصممة لتغطية الجوانب المختلفة للدراسة.

8- التعريفات الاجرائية للدراسة

8-1- المعوقات: هي تلك العقبات والصعوبات التي تقف حائلاً أمام المديرين والأساتذة فتمنعهم من التفاعل والمشاركة مما يعيق تحقيق أهداف المؤسسة التعليمية المرجوة، (الدعس، 2009، ص8).

8-2- الاستثمار الاجنبي المباشر: هو كل استثمار يتم خارج بلد المستثمر لأجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية.

8-3- الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة: هي مؤسسة خدمية تابعة للدولة الليبية مختصة في مجال الاستثمار (محلي أو أجنبي أو مشترك) وشؤون الخصخصة (نقل ملكية المؤسسات العامة إلى خاصة).

9- الدراسات السابقة

دراسة بشرى وإلهام، (2017م):

هدفت الدراسة إلى الوقوف على أهم المعوقات التي تحد من الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الجزائري مستعينين في ذلك بمقارنة مرجعية مع دولة الإمارات العربية المتحدة، واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي والمنهج التحليلي المقارن بقصد القيام بمقارنة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولتين محل المقارنة، أما أداة الدراسة فاستخدمت قوانين الاستثمار، الإحصائيات، المؤتمرات والملتقيات المقدمة في شكل تقارير من مختلف المراكز الوطنية والدولية المقروءة سواء عن طريق الانترنت، الكتب والمجلات، الجرائد، المذكرات لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:- لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من تدني حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليه مقارنة بدولة الإمارات كما أن تدفقات هذه الاستثمارات مازالت تتسم بالتذبذب من سنة إلى أخرى وأن تواجد هذه الاستثمارات ينحصر في قطاعات محدودة جدا كالنفط الذي يعتبر أكبر قطاع جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها:- الاستفادة من تجارب الدول النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يجب العمل على إصلاح المناخ العام للاستثمار في الجزائر وذلك من جميع النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإقليمية.

دراسة الشمري، عبدالرحمن عبدالأمير واشي، (2017م):

هدفت الدراسة إلى تشخيص أهم المعوقات الاقتصادية والسياسية التي لا تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، واعتمدت الدراسة

على المنهج الوصفي والتحليلي وكذلك التحليل الكمي، واستخدمت الدراسة بيانات المصرف المركزي العراقي ووزارة التخطيط العراقية ومنظمة الشفافية العالمية كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:- إن المعوقات الاقتصادية والسياسية التي تم دراستها لها تأثير معنوي على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى العراق وبالأخص السياسية منها، وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها:- العمل على توفير بيئة داعمة للاستثمار وخاصة البيئة السياسية الآمنة لإرضاء المستثمرين الراغبين في الاستثمار في العراق.

دراسة زيادي، صليحة، (2010م):

هدفت الدراسة إلى الإلمام بمختلف الجوانب النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومحاولة إزالة الغموض الذي يصاحبه، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة المراجع الأساسية المرتبطة بالموضوع بجانب المجلات والدوريات والمؤتمرات والاستعانة بالرسائل العلمية والإحصائيات والتقارير الصادرة عن هيئات وطنية وعالمية والتي لها علاقة بالدراسة ومختلف القوانين والتشريعات في مجال الاستثمار بالجزائر، كأداة لجمع البيانات ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:- إن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعاني من عدة معوقات وعراقيل اقتصادية وسياسية ومالية وأمنية مما أدت إلى التقليل من تدفقاته، وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها:- محاولة كشف مختلف العراقيل والصعوبات التي تواجه المستثمرين الأجانب على مختلف الميادين

والمجالات والعمل على إزالتها من أجل تشجيع وتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

دراسة منير، وآخرون، (2020م):

هدفت الدراسة إلى بيان المعوقات التي تقف بوجه الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق عموماً، وتحديدًا في محافظة صلاح الدين رغم ما تملكه هذه المحافظة من فرص استثمارية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الدراسة أسلوب الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:- رغم محاولة الحكومة العراقية تشجيع الاستثمار من خلال قانون الاستثمار المعدل إلا أنها لم تنجح بشكل كبير في الاستفادة منه ويعود ذلك إلى أن مشكلة الإرهاب وعدم الاستقرار الأمني يمثلان عقبتين كبيرتين أمام المستثمرين الأجانب لن يحل بقانون استثمار حتى ولو تضمن العديد من التسهيلات، وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها:- العمل على صياغة إطار تشريعي متكامل يتضمن كل ما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر لإشعار المستثمر بأن استثماراته تتمتع بحماية قانونية لأن المستثمر في الغالب يهتم بوضوح واستدامة القوانين والتشريعات أكثر من التخفيضات والاعفاءات الضريبية.

دراسة رشيد وعبيد، (2023م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات الاستثمار السياحي ومعوقاته في إقليم كردستان بالتركيز على محافظة دهوك، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي، واستخدمت الدراسة كافة المصادر والمراجع العلمية والاحصائيات الرسمية الخاصة بالاستثمار في الإقليم كأداة لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:- إن القطاع السياحي في الإقليم يواجه جملة من المعوقات مثل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي واللذان يعتبران من أهم العوامل المشجعة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها:- على الحكومة أن تشجع الشركات المحلية والأجنبية للاستثمار في مشاريع المدن السياحية والفنادق في المحافظة مع تقديم كافة التسهيلات الادارية والحوافز القانونية والاعفاءات الضريبية لهم.

بعد استعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالي تم التوصل إلى ما يلي:

1- تشابهت بعض الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في المنهج المطبق وأداة جمع البيانات.

2- اجريت الدراسات السابقة في بيئات وأزمنة وظروف مختلفة عن الدراسة الحالية مع اختلاف الجهات التي طبقت عليها وهذا ما جعل هذه الدراسة مميزة ومثمرة.

3- يوجد اهتمام ضعيف من قبل الباحث والأكاديميين بالأبحاث العلمية التي تتعلق بمعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا.

4- انفراد هذه الدراسة في بيان معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في ليبيا وتوصلت إلى نتائج حقيقية وأوصت بتوصيات تمكن المسؤولين والموظفين بإدارة الاستثمار خاصة والمسؤولين والموظفين بالهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة عامة، من التعرف أكثر وحصر هذه المعوقات للحد منها أو القضاء عليها.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

تسعى الحكومات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي المتزامن مع نسب مرتفعة من التنمية الاقتصادية، هذه الأخيرة تحتاج إلى تنشيط الاستثمار وتحفيز المستثمرين على زيادة استثماراتهم، غير أن نواحي الاستثمار متنوعة ومتعددة و تستدعي تمويلات قد تفوق المتوفر منها محليا، كما أن اللجوء إلى القروض الخارجية أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة على هذه القروض فغالبية الدول النامية عاجزة عن تسديد هذه القروض، الأمر جعل الحكومات تفضل الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من فوائد على الدول المضيفة في مجال التشغيل والإنتاج ونقل التكنولوجيا إلى غير ذلك من المزايا المباشرة وغير المباشرة.....
وتتنافس الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير المناخ المناسب وتهيئة البيئة الملائمة التي تتسم بقلّة المخاطر المهددة للاستثمار. (بشرى وإلهام، 2017، ص7)

أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCED) الاستثمار الأجنبي المباشر، على أنه "توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة هي الدولة المضيفة وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة للمستثمر الأجنبي والذي قد يكون فردا أو شركة أو مؤسسة والذي له الحق في إدارة موجوداته من بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه".

كما عرف حسب تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (U.N.C.T.A.D) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "استثمار يفترض وجود علاقة استثمارية طويلة الأمد بين الدول المضيفة و المستثمرين الأجانب، وقد يسعى هؤلاء المستثمرين عن طريق هذه العلاقة إلى التحكم في مشاريع أو مؤسسات تنتمي إلى البلد المضيف، تعود ملكيتها بالكامل لهم، وقد يشاركونهم في هذه الملكية وطنيون أو أجانب"

ومن خلال التعاريف السابقة يستخلص الباحثان التعريف التالي للاستثمار الأجنبي المباشر، "هو قيام طرف أجنبي بالاستثمار في مشاريع تقع خارج حدود بلده سعياً وراء تحقيق حزمة من الأهداف".

ثانيا - أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة يمكن تلخيصها في الآتي: (الحسناوي، 2023، ص29)

1- يعتبر مصدر تعويض العجز في الادخار المحلي وكذلك تحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي وإقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الصناعية والخدمية والزراعية.

2- يعتبر المحرك الأساسي لعملية التصدير ويساعد هذا في زيادة صادرات السلع والخدمات مما يؤدي الى جذب استثمارات جديدة، وكذلك يعالج العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الحصيلة من العملة الأجنبية.

3- يعتبر تمويلا في معناه الحقيقي وذلك لاتخاذ شكل تحويل موارد حقيقية من الخارج والتي تتمثل في المعدات والآلات اللازمة لإقامة الاستثمار.

4- يحفز المنتجين الوطنيين على تطوير أساليبهم الانتاجية عن طريق محاكاتهم للمستثمرين الأجانب بالإضافة الى إسهامه في فتح أسواق جديدة في الخارج أمام المنتجات المحلية.

5- يلعب دور هام في مجال التنمية البشرية.

6- امداد الدولة عن طريق الشركات المتعددة الجنسية بعدد من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول مثل رأس المال- التكنولوجيا – المهارات الادارية، كما أنها تعتبر قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا.

ثالثا: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر

تجمع الاستثمار الأجنبي المباشر من المصادر والتي غالبا ما تتخذ المكونات التالية:

1- رأس مال حقوق الملكية: ونعني به مبلغ التمويل الذي قدمه المستثمر الأجنبي لشراء حصة من مشروع ما في بلد آخر غير بلده الأصلي و التي تمنح المستثمر درجة من السيطرة الفعلية لإدارة المشروع ، وخلال الفترة من 1995- 2004 بلغ حجم أ رسال المساهم به ل FDI نحو ثلثي مجموع تدفقاته وتراوحت ما بين 58-71% للفترة نفسها.

2- الأرباح المعاد استثمارها: وهي الأرباح التي يعاد استثمارها من قبل الشركات داخل البلد المضيف وتمثل حصة المستثمر من الأرباح المحتجزة (نسبة إلى مشاركته السهمية).

3- مختلف معاملات الدين فيما بين الشركات: وهي معاملات الذين داخل الشركة سواء كانت قصيرة أم طويلة الأجل من الدول والشركات وحتى بين المستثمرين أنفسهم (بشرى والهام، 2017، ص22).

الفصل الثالث: الإطار العملي للدراسة

1- أداة الدراسة

تمثلت أداة الدراسة في استخدام أسلوب الاستبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة.

2- مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المسؤولين والموظفين بإدارة الاستثمار بالهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة والبالغ عددهم (24) ما بين موظفين ورؤساء أقسام بإدارة الاستثمار الصالح منها (21) استمارة، ونظراً لصغر حجم المجتمع وامكانية الوصول إلى جميع مفرداته لذلك فضلاً الباحثان استخدام أسلوب الحصر الشامل لجمع البيانات.

3- اختبار ثبات أداة الدراسة

استخدم الباحثان معادلة (ألفا كرونباخ)، وطريقة التجزئة النصفية على محاور الدراسة، وظهرت النتائج في الجدول التالي رقم (1).

جدول رقم (1) نتائج اختبار ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية لمحاور الدراسة

المحاور	عدد العبارات	ألفا كرونباخ	معامل الارتباط بيرسون	معامل الثبات سبيرمان براون
المعوقات الادارية والتنظيمية	10	0.831	0.650	0.788
المعوقات المالية	07	0.657	0.442	0.549
المعوقات السياسية	03	0.652	0.404	0.511
المعوقات القانونية	06	0.909	0.855	0.877
المعوقات الاقتصادية	09	0.812	0.702	0.825
المعوقات الثقافية	04	0.657	0.495	0.556

يتضح من الجدول السابق رقم (1) أن معامل ثبات محاور الدراسة (معامل ألفا كرونباخ) قد تراوح بين (0.652، 0.909) لمختلف محاور الدراسة، ويتبين وجود علاقة ارتباط بين أجزاء محاور الدراسة، حيث تراوح معامل ارتباط بيرسون بين (0.404، 0.855)، كما إن معامل ثبات سبيرمان براون بين النصف الفردي والزوجي تراوح بين (0.511، 0.877)، وتعد هذه القيم عالية ومناسبة للتحقق من ثبات المقياس.

4- ترميز بيانات الدراسة

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحثان الطريقة الرقمية في ترميز البيانات، وبما أنه يقابل كل عبارة من عبارات محاور المتغيرات الأساسية للاستبيان قائمة تحمل الاختيارات التالية وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي: (موافق بشدة - موافق - محايد - غير موافق - غير موافق بشدة)، وقد تم إعطاء كل من الاختيارات السابقة درجات لتتم معالجتها إحصائياً على النحو

التالي: موافق بشدة (5) خمس درجات، موافق (4) أربع درجات، محايد (3) ثلاث درجات، غير موافق (2) درجتان، غير موافق بشدة (1) درجة واحدة.

واعتبر الوسط الحسابي مساوياً للرقم (3) باعتبار أن $(3) = 5 / (5+4+3+2+1)$ ، وبالتالي فإن المتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل من (2) تعبر عن درجة موافقة متدنية، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل من (3) تعبر عن درجة موافقة دون المتوسط، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل أو تساوي (4) وأكبر من (3) تعبر عن درجة موافقة فوق المتوسط، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أكبر من (4) وأقل أو تساوي (5) تعبر عن درجة موافقة مرتفعة.

5- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

- لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها من مفردات العينة التي تم اختيارها من مجتمع الدراسة، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة بالاعتماد على استخدام برمجية الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية "Statistical Package for Social Sciences" والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS) الإصدار 26، وفيما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي قام الباحث باستخدامها:
- معامل ألفا كرونباخ، ومعامل ارتباط بيرسون، معامل ارتباط سبيرمان براون.
 - التوزيع النسبي، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري.

- إختبار t لعينة واحدة كأحد أساليب الإحصاء الاستدلالي، لإمكانية تعميم النتائج من العينة إلى المجتمع.

6- خصائص عينة الدراسة

جدول رقم (2) خصائص عينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	الفئة	الخصائص
71.4	15	ذكر	الجنس
28.6	6	انثي	
100.0	21	المجموع	
71.4	15	ادارة	التخصص
14.3	3	محاسبة	
14.3	3	تمويل ومصارف	
100.0	21	المجموع	
4.8	1	متوسط	المؤهل العلمي
19.0	4	دبلوم عالي	
66.7	14	بكالوريوس	
4.8	1	ماجستير	
4.8	1	دكتوراه	
100.0	21	المجموع	
4.8	1	مدير إدارة	الوظيفة
19.0	4	رئيس قسم	
71.4	15	موظف	
4.8	1	أخرى تذكر	
100.0	21	المجموع	
4.8	1	اقل من سنة	سنوات الخبرة
19.0	4	من سنة الى 5 سنوات	
4.8	1	من 5 سنوات الى 10سنوات	
71.4	15	من 10 سنوات فأكثر	
100.0	21	المجموع	

يتضح من الجدول رقم (2) الذي يوضح خصائص عينة الدراسة أنها تتميز بالآتي:

- أن نسبة 71.4% ذكور.
- أن نسبة 71.4% تخصصهم (ادارة)، ونسبة 14.3% تخصصهم (محاسبة أو تمويل ومصارف).
- أن نسبة 66.7% مؤهلهم (بكالوريوس)، ونسبة 19.0% مؤهلهم (دبلوم عالي).
- أن نسبة 71.4% موظفين، ونسبة 19.0% رؤساء اقسام.
- أن نسبة 71.4% سنوات خبرتهم (من 10 سنوات فأكثر)، ونسبة 19.0% سنوات خبرتهم (من سنة الى 5 سنوات).

7- تحليل بيانات الدراسة

معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في ليبيا من وجهة نظر
القائمين على الاستثمار

أولاً: المعوقات الادارية والتنظيمية

جدول رقم (3) نتائج تحليل المعوقات الادارية والتنظيمية

الترتيب	مستوى المعنوية p-value	قيمة إختبار t	الانحراف S.D المعياري	المتوسط الحسابي \bar{x}	درجة الموافقة					النتيجة	محتوى الفقرة	ت
					غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
3	0.000	16.638	1.062	3.857	00	02	07	04	08	ت	انتشار الفساد الإداري والمالي في أجهزة الدولة	1
					00.0	9.5	33.3	19.0	38.1	%		
4	0.000	15.175	1.136	3.762	02	00	04	10	05	ت	ضعف تطبيق القوانين في أجهزة الدولة	2
					9.5	00.0	19.0	47.6	23.8	%		
9	0.000	12.661	1.189	3.286	02	04	03	10	02	ت	عدم توافر المعلومات الكافية للمستثمر عن السوق المحلي	3
					9.5	19.0	14.3	47.6	9.5	%		
10	0.000	13.218	1.024	2.952	02	04	09	05	01	ت	عدم توافر المهارات الفنية والإدارية لدعم الاستثمار الأجنبي	4
					9.5	19.0	42.9	23.8	4.8	%		
5	0.000	20.140	0.845	3.714	01	00	05	13	02	ت	عدم فاعلية مراكز وقنوات التسويق بالسوق المحلي	5
					4.8	00.0	23.8	61.9	9.5	%		
7	0.000	13.116	1.248	3.571	02	03	01	11	04	ت	نقص المعلومات عن الفرص الاستثمارية في الدولة	6
					9.5	14.3	4.8	52.4	19.0	%		
8	0.000	14.606	1.076	3.429	01	03	06	08	03	ت	تعدد وطول إجراءات التصدير والاستيراد	7
					4.8	14.3	28.6	38.1	14.3	%		
2	0.000	17.135	1.044	3.905	01	02	00	13	05	ت	ضعف سياسة الترويج للاستثمار الأجنبي	8
					4.8	9.5	00.0	61.9	23.8	%		
6	0.000	13.331	1.244	3.619	02	02	03	09	05	ت	طول فترة إصدار تراخيص الأعمال والموافقات	9
					9.5	9.5	14.3	42.9	23.8	%		
1	0.000	18.857	0.995	4.095	01	00	03	09	08	ت	ضعف البنية التحتية اللازمة للاستثمار	10
					4.8	00.0	14.3	42.9	38.1	%		
	0.000	24.098	0.688	3.619	الدرجة الكلية حول المعوقات الادارية والتنظيمية							

من الجدول رقم (3) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول (المعوقات الادارية والتنظيمية) جاءت أغلبها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، وإن المتوسط العام للمحور أكبر من (3) مما يشير إلى أن مفردات عينة الدراسة موافقين على وجود معوقات ادارية وتنظيمية تحد من الاستثمار الاجنبي في ليبيا من وجهة نظر القائمين على الاستثمار، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

ثانياً: المعوقات المالية

جدول رقم (4) نتائج تحليل المعوقات المالية

الترتيب	مستوى المعنوية p-value	قيمة إختبار t	الانحراف المعياري S.D	المتوسط الحسابي \bar{x}	درجة الموافقة					ت	محتوى الفقرة	ت
					غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
5	0.000	13.650	1.167	3.476	00	06	04	06	05	ت	قلت الامكانيات المالية للمستثمر المحلي	11
					00.0	28.6	19.0	28.6	23.8	%		
1	0.000	16.733	1.095	4.000	00	03	03	06	09	ت	نقص السيولة في المصارف	12
					00.0	14.3	14.3	26.6	42.9	%		
7	0.000	17.858	0.831	3.238	00	04	09	07	01	ت	ارتفاع تكلفة الائتمان	13
					00.0	19.0	42.9	33.3	4.8	%		
6	0.000	13.755	1.111	3.333	00	07	03	08	03	ت	عدم كفاية خدمات التأمين	14
					00.0	33.3	14.3	36.1	14.3	%		
4	0.000	19.390	0.889	3.762	00	02	05	10	04	ت	عدم كفاية مصادر التمويل	15
					00.0	9.5	23.8	47.6	19.0	%		
2	0.000	17.800	0.981	3.810	00	03	03	10	05	ت	صعوبة الحصول على القروض اللازمة للاستثمار	16
					00.0	14.3	14.3	47.6	23.8	%		
3	0.000	15.541	1.123	3.810	01	01	06	06	07	ت	ارتفاع تكلفة خدمات البنية التحتية	17
					4.8	4.8	28.6	28.6	33.3	%		
	0.000	28.133	0.591	3.632	الدرجة الكلية حول المعوقات المالية							

من الجدول رقم (4) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول (المعوقات المالية) جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، وإن المتوسط العام للمحور أكبر من (3) مما يشير إلى أن مفردات عينة الدراسة موافقين على وجود معوقات مالية تحد من الاستثمار الاجنبي في ليبيا من وجهة نظر القائمين على الاستثمار، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

ثالثاً: المعوقات السياسية

جدول رقم (5) نتائج تحليل المعوقات السياسية

الترتيب	مستوى المعنوية p-value	قيمة إختبار t	الانحراف المعياري S.D	المتوسط الحسابي \bar{x}	درجة الموافقة					ت	محتوى الفقرة	ت
					غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
1	0.000	38.536	0.561	4.714	00	00	01	04	16	ت	انتشار السلاح والانفلات الأمني	18
					00.0	00.0	4.8	19.0	76.2	%		
2	0.000	29.283	0.730	4.667	00	00	01	04	16	ت	الانقسام السياسي بين أجهزة الدولة	19
					00.0	00.0	4.8	19.0	76.2	%		
3	0.000	17.800	0.981	3.810	00	02	06	07	06	ت	توتر العلاقات السياسية بين الدولة وبلد المستثمر الاجنبي	20
					00.0	9.5	28.6	3.33	28.6	%		
	0.000	35.731	0.563	4.396	الدرجة الكلية حول المعوقات السياسية							

من الجدول رقم (5) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول (المعوقات السياسية) جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، وإن المتوسط العام للمحور أكبر من (3) مما يشير إلى أن مفردات عينة الدراسة موافقين على وجود معوقات سياسية تحد من الاستثمار الاجنبي في ليبيا من وجهة نظر القائمين على الاستثمار، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

رابعاً: المعوقات القانونية

جدول رقم (6) نتائج تحليل المعوقات القانونية

الترتيب	مستوى المعنوية p-value	قيمة إختبار t	الانحراف المعياري S.D	المتوسط الحسابي \bar{x}	درجة الموافقة					محتوى الفقرة	ت	
					غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
3	0.000	11.500	1.309	3.286	02	05	03	07	04	ت	قيود على تسعير المنتجات وتحديد هامش الربح	21
					9.5	23.8	14.3	33.3	19.0	%		
1	0.000	13.650	1.167	3.476	01	04	04	08	04	ت	عدم توافر أنظمة الحماية الاستثمارات الجديدة ومنتجاتها	22
					4.8	19.0	19.0	38.1	19.0	%		
2	0.000	15.281	1.028	3.429	01	03	05	10	02	ت	عدم كفاية الحوافز والضمانات	23
					4.8	14.3	23.8	47.6	9.5	%		
5	0.000	10.054	1.411	3.095	04	03	05	05	04	ت	عدم وجود نظام قضائي فعال وقادر على حل المنازعات التي قد تحدث	24
					19.0	14.3	23.8	23.8	19.0	%		
4	0.000	11.649	1.236	3.143	02	05	05	06	03	ت	عدم ملائمة نسبة التملك المسموح بها بالنسبة للمستثمر الأجنبي	25
					9.5	23.8	23.8	28.6	14.3	%		
	0.000	15.131	0.995	3.285	الدرجة الكلية حول المعوقات القانونية							

من الجدول رقم (6) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول (المعوقات القانونية) جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، وإن المتوسط العام للمحور أكبر من (3) مما يشير إلى أن مفردات عينة الدراسة موافقين على وجود معوقات قانونية تحد من الاستثمار الأجنبي في ليبيا من وجهة نظر القائمين على الاستثمار، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

خامساً: المعوقات الاقتصادية

جدول رقم (7) نتائج تحليل المعوقات الاقتصادية

الترتيب	مستوى المعنوية p-value	قيمة إختبار t	الانحراف المعياري S.D	المتوسط الحسابي \bar{x}	درجة الموافقة					ت	محتوى الفقرة	ت
					غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
3	0.000	13.670	1.261	3.762	01	03	04	05	08	ت	ارتفاع أسعار السلع والخدمات	26
					4.8	14.3	19.0	23.8	38.1	%		
1	0.000	30.984	0.676	4.571	00	00	02	05	14	ت	عدم الاستقرار الحاصل في أسعار العملات الأجنبية	27
					00.0	00.0	9.5	23.8	66.7	%		
5	0.000	14.013	1.121	3.429	02	02	04	11	02	ت	ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية	28
					9.5	9.5	19.0	52.4	9.5	%		
7	0.000	14.695	0.921	2.952	00	08	07	05	01	ت	انخفاض جودة مستلزمات الإنتاج المحلية	29
					00.0	38.1	33.3	23.8	4.8	%		
8	0.000	10.903	1.221	2.905	01	10	03	04	03	ت	ارتفاع تكلفة تدريب العاملين	30
					4.8	47.6	14.3	19.0	14.3	%		
4	0.000	15.215	1.076	3.571	00	05	03	09	04	ت	عدم تلبية نظم التعليم لمتطلبات سوق العمل	31
					00.0	23.8	14.3	42.9	19.0	%		
6	0.000	14.910	0.995	3.238	00	06	06	07	02	ت	ضعف القدرة الاستيعابية وضيق السوق المحلي	32
					00.0	28.6	28.6	33.3	9.5	%		
2	0.000	21.108	0.889	4.095	00	02	01	11	07	ت	عدم الاستقرار والثبات داخل السوق المحلي	33
					00.0	9.5	4.8	52.4	33.3	%		
	0.000	25.904	0.630	3.565	الدرجة الكلية حول المعوقات الاقتصادية							

من الجدول رقم (7) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول (المعوقات الاقتصادية) جاءت أغلبها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، وإن المتوسط العام للمحور أكبر من (3) مما يشير إلى أن مفردات عينة الدراسة موافقين على وجود معوقات اقتصادية تحد من الاستثمار الاجنبي في ليبيا من وجهة نظر القانمين على الاستثمار، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

سادساً: المعوقات الثقافية

جدول رقم (8) نتائج تحليل المعوقات الثقافية

الترتيب	مستوى المعنوية p-value	قيمة إختبار t	الانحراف المعياري S.D	المتوسط الحسابي \bar{x}	درجة الموافقة					ت	محتوى الفقرة	ت
					غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
3	0.000	11.674	1.365	3.476	02	04	03	06	06	ت	الانغلاق الفكري وصعوبة تقبل التطوير	34
					9.5	19.0	14.3	28.6	28.6	%		
1	0.000	14.189	1.261	3.905	01	03	02	06	09	ت	قلة المستخدمين للغات الاجنبية	35
					4.8	14.3	9.5	28.6	42.9	%		
4	0.000	10.367	1.221	2.762	03	07	05	04	02	ت	المبادئ والأسس الإسلامية	36
					14.3	33.3	23.8	19.0	9.5	%		
2	0.000	14.286	1.161	3.619	01	03	04	08	05	ت	عدم توفر الوعي الاستثماري	37
					4.8	14.3	19.0	38.1	23.8	%		
	0.000	18.686	0.843	3.440	الدرجة الكلية حول المعوقات الثقافية							

من الجدول رقم (8) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول (المعوقات الثقافية) جاءت أغلبها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، وإن المتوسط العام للمحور أكبر من (3) مما يشير إلى أن مفردات عينة الدراسة موافقين على وجود معوقات ثقافية تحد من الاستثمار الاجنبي في ليبيا من وجهة نظر القائمين على الاستثمار، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

المجموع الكلي لمحاور معوقات الاستثمار الاجنبي في ليبيا من وجهة نظر القائمين على الاستثمار

الجدول رقم (9) يوضح المجموع الكلي لمحاور معوقات الاستثمار الاجنبي في ليبيا من وجهة نظر القائمين على الاستثمار

الترتيب	مستوى المعنوية المشاهد	قيمة t المحسوبة	95% فترة ثقة لمتوسط المجتمع		الانحراف المعياري	متوسط عينة الدراسة	المحاور
			الحد الأدنى	الحد الأعلى			
3	0.000	24.098	3.9323	3.3058	0.68820	3.61905	المعوقات الادارية والتنظيمية
2	0.000	28.133	3.9020	3.3633	0.59173	3.63265	المعوقات المالية
1	0.000	35.731	4.6535	4.1401	0.56391	4.39683	المعوقات السياسية
6	0.000	15.131	3.7387	2.8327	0.99513	3.28571	المعوقات القانونية
4	0.000	25.904	3.8526	3.2784	0.63075	3.56548	المعوقات الاقتصادية
5	0.000	18.686	3.8245	3.0564	0.84374	3.44048	المعوقات الثقافية
	0.000	38.913	3.8022	3.4153	0.42499	3.60875	المجموع الكلي لمحاور معوقات الاستثمار الاجنبي في ليبيا

يوضح الجدول السابق رقم (9) متوسطات درجة إجابة مفردات عينة الدراسة حول المجموع الكلي لمحاور معوقات الاستثمار الاجنبي في ليبيا من وجهة نظر القائمين على الاستثمار، ومن الجدول يلاحظ أن متوسط الإجابة حول (المعوقات السياسية) يساوي (4.39683) وبالتالي فإن المعوقات السياسية تعد من أكثر المعوقات التي تحد من الاستثمار الاجنبي في ليبيا،

و**(المعوقات المالية)** جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط (3.63265)، وفي المرتبة الثالثة أتت **(المعوقات الإدارية والتنظيمية)** بمتوسط (3.61905)، و**(المعوقات الاقتصادية)** جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط (3.56548)، وفي المرتبة الخامسة أتت **(المعوقات الثقافية)** بمتوسط (3.44048)، وجاءت **(المعوقات القانونية)** في المرتبة السادسة والاحيرة بمتوسط (3.28571).

عليه وبناءً على كل ما سبق يمكن القول أن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة حول **(المجموع الكلي لمحاور معوقات الاستثمار الاجنبي في ليبيا من وجهة نظر القائمين على الاستثمار)** تدل على وجود ارتفاع في المعوقات التي تحد من الاستثمار الاجنبي في ليبيا، لأن المتوسط الحسابي يساوي (3.60875) وهو أكبر من 3 (المتوسط الإفتراضي للمقياس الخماسي).

وبما أن قيمة (t) المحسوبة لجميع المحاور أكبر من قيمة (t) الجدولية، التي تساوي (1.721)، وبما أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد المقابلة لجميع المحاور أقل من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة، أي أن هناك قابلية لتعميم النتائج المتحصل عليها من الدراسة.

النتائج:

وبناءً على ما تم ذكره فإننا نستخلص النتائج التالية:

1- من أكثر المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر ليبيا هي المعوقات السياسية بمتوسط حسابي (4.39683)، وأهمها الآتي:

- انتشار السلاح والانفلات الأمني.
- الانقسام السياسي بين أجهزة الدولة.

2- جاءت في المرتبة الثانية المعوقات المالية بمتوسط حسابي (3.63265)، والمتمثل أهمها في الآتي:

- نقص السيولة في المصارف.
- صعوبة الحصول على القروض اللازمة للاستثمار.
- ارتفاع تكلفة خدمات البنية التحتية.

3- كما جاءت في المرتبة الثالثة من المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا، المعوقات الإدارية والتنظيمية بمتوسط حسابي (3.61905)، والمتمثل أهمها في الآتي:

- ضعف البنية التحتية اللازمة للاستثمار.
- ضعف سياسة الترويج للاستثمار الأجنبي.
- انتشار الفساد الإداري والمالي في أجهزة الدولة.
- ضعف تطبيق القوانين في أجهزة الدولة.

التوصيات:

بعد دراسة وتحليل أهم معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا وحتى يتم تحسين مستقبل الاستثمار فيها، يجب القيام بالآتي:

1- عدم الاعتماد الكلي على نظام الحوافز والإعفاءات الضريبية إذ أنها لن

- تجذب المستثمرين إذا كان هناك انتشار للسلاح وانعدام الأمن والأمان وبالتالي يجب وضع خطة استراتيجية واجبة التنفيذ للقضاء على الأسلحة المنتشرة لكي يتوفر الأمن والأمان.
- 2- العمل على توفير البنية التحتية الأساسية المتمثلة في خدمات الطاقة الكهربائية والوقود وشبكات المياه والطرق والمطارات والاتصالات.
- 3- يجب القيام بعملية الترويج للمشاريع الاستثمارية في ليبيا بشكل أكبر عن طريق المؤتمرات والندوات العالمية وتوفير البيانات والمعلومات عنها.
- 4- إعادة النظر في الإدارات والمراكز الليبية من خلال تأهيلها وإصلاحها ومحاربة الفساد فيها وإضفاء الشفافية والثقة عليها.
- 5- العمل على تطوير الموارد البشرية لاسيما وأن رأس المال البشري يعد من العوامل الداعمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 6- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية لليبيا.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: المجالات العلمية

1- الشمري، عبد الرحمن عبد الأمير واشي، (2017م)، "أثر المعوقات الاقتصادية والسياسية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق" المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 8، العدد3، ص657-681.

2- رشيد، هاشم محمد سعيد، عبيد، صلاح رمضان، (2023م)، "تحليل واقع الاستثمار السياحي ومعوقاته في إقليم كردستان" المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 12، العدد2، ص245-257.

3- فاروق فياض حسن، محمد رياض فيصل، (2016م)، " معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق" مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد 10، ص 356 – 379.

4- منير وآخرون، (2020)، "معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله في العراق" مجلة الجامعة العراقية، العدد (46) ج2، ص 409 – 422.

ثانياً: الرسائل العلمية

1- بوزردوم بشرى، مغريش إلهام، (2017)، "معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة"، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل، الجزائر).

2- صليحة، زيادي، (2010)، "معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله في الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قلمة 08 ماي 1945، الجزائر.

3- الحسناوي، هيام صالح، (2023)، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات تجارب دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق" رسالة

ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد،
كربلاء، العراق.

توصيات مؤتمر آفاق التنمية

بين صنع السياسات العامة وصنع القرار

بالنظر إلى عنوان هذا المؤتمر وتماهيا مع أدبيات التنمية التي تؤكد على أن التنمية مسألة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد والجوانب، وهي كما يقول أحد تعريفاتها الجامعة عملية مجتمعية تراكمية تكاملية تتم في إطار نسيج من التفاعل المتبادل والمستمر بين مختلف العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية وحتى الحضارية والثقافية، حيث يؤدي التقدم أو التعثر في أحد جوانبها إلى دعم وتعزيز التقدم في الجوانب الأخرى أو إحباطه، للإنسان وسيلتها الرئيسية وهدفها النهائي. فالتنمية لا بد أن تكون بالإنسان وللإنسان، وهي تفقد قيمتها إن لم تتوزع ثمارها بشكل عادل على القائمين بها وإن لم تنعكس في صورة زيادة في مستويات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمشاركين فيها من المواطنين كافة في عصر أصبح فيه الاهتمام منصبا على الإنسان باعتباره مستهلكا فقط لا باعتباره مواطنا تقتضي عملية التنمية أن توفر له كل مقومات الحياة الكريمة بشتى صورها وأشكالها.

وفي ليبيا، وعلى مر عقود من اكتشاف النفط وتحقق فوائض مالية هائلة كان من الممكن بل من الجدير استخدامها واستثمارها لتحقيق درجة عالية عادلة من النمو الاقتصادي عن طريق استغلال المزايا النسبية القائمة والمحتملة لزيادة درجة التنوع الاقتصادي وتحرير الاقتصاد الليبي من مأزق النفط وهيمنته وتحييد الآثار السلبية الناتجة عن ذلك اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا،

إلا أن الاختلال في السياسات، سياسات التنمية، والقصور في المؤسسات، فشل المؤسسات المسؤولة عن إدارة التنمية، وانخفاض كفاءة ومهارة وإنتاجية العنصر البشري، كانت بمثابة العوامل المقيدة والمنبئة لعملية التنمية لاسيما بعد أن توقف العمل بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي للأجل المتوسطة والطويل منذ منتصف الثمانينيات، ودخل الاقتصاد والمجتمع الليبي في حلقة مفرغة تتبدى أبرز مظاهرها في ضبابية الهوية وعشوائية صناعة القرار وتقلب السياسات العامة.

من هذا المنطلق، وفي إطار الدور الريادي الذي يلعبه مركز البحوث والاستشارات بجامعة بنغازي في تناول القضايا المجتمعية والاهتمام جاء هذا المؤتمر الذي انعقد بمقر المركز بمدينة بنغازي يومي السبت والأحد الموافق 21 - 22 سبتمبر 2024 ونتمنى أن تمثل توصياته إطارا مرجعيا فاعلا للتفكير السليم بعملية تنموية تأخذ في اعتبارها ظروف ومعطيات الاقتصاد والمجتمع الليبي ومتطلبات نهضته، من حيث تحديد الأولويات وفق اعتبارات واحتياجات المدى القصير والمتوسط والطويل في إطار يضمن توازن التنمية مكانيا وعدالتها اجتماعيا واستدامتها بيئيا.

وفي هذا السياق، ركزت التوصيات الصادرة عن الورقات العلمية التي أقيمت في هذا المؤتمر على أن الشروع في عملية تنمية حقيقية يتطلب:

1. توفر إرادة سياسية تتسم بالإصرار على تحقيق عملية تنمية شاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

2. تخصيص الموارد الاقتصادية وفق سياسات عامة متسقة ومتكاملة وفق اعتبارات تعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي، والموازنة بين الاحتياجات الاقتصادية والضرورات الاجتماعية والاستفادة من المزايا النسبية القائمة والمحتملة في الاقتصاد الليبي.
3. إدارة رشيدة قادرة على استخدام الموارد الاستخدام الأمثل بالشكل الذي يعظم العائد الاقتصادي والاجتماعي للاستثمار في مشروعات التنمية،
4. محاربة الفساد على كافة الصعد والمستويات، من خلال تطوير وتفعيل الأجهزة الرقابية والقضائية، واستحداث أجهزة وهيآت متخصصة في هذا السياق، وتعديل القوانين بما يتضمن تغليظ وتشديد العقوبات لكل من يثبت تورطه في أعمال يشوبها الفساد.
5. استغلال الهبة الديموغرافية القائمة في الاقتصاد الليبي من خلال التخطيط للتنمية في إطار الاستفادة من هذه الهبة عبر سياسات سكانية واقتصادية مناسبة وعبر سن التشريعات واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتحقيق ذلك.
6. التركيز -على الأقل في المدى القصير- على الاستثمار التنموي في مشروعات البنية التحتية وتطوير خدمات التعليم والصحة والإسكان والاستثمار في تنمية رأس المال البشري.
7. إعادة النظر في السياسات التعليمية ومدى اتساقها مع أهداف وبرامج واحتياجات التنمية، وإيلاء الاهتمام اللازم للتعليم التقني والمهني، بما

يسمح بتحقيق قفزة نوعية في إحداث تنمية حقيقية خالية من التشوهات، تعتمد على العنصر البشري المنتج والمؤهل باعتبار الإنسان هدف التنمية ووسيلتها الرئيسية.

8. ضرورة الاهتمام بتطوير نظم المعلومات المحاسبية لتوفير البيانات والمعلومات الكمية والنوعية، ما من شأنه أن يخدم متخذي القرار بصفة عامة ومتخذي القرارات الاستثمارية على وجه الخصوص.

9. تحقيق درجة عالية من الاتساق فيما بين السياسات العامة في مختلف المجالات وتجسير الهوة بين صنع السياسة العامة وصنع القرار بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف وغايات التنمية في إطار كلي شامل ومتكامل.

10. ضرورة توفر إرادة وطنية جامعة وتوافق مجتمعي للسعي باتجاه التخطيط للتنمية وتحديد أهدافها وتعيين الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، والتي يأتي في مقدمتها تنويع هيكل الاقتصاد والتخفيف من هيمنة قطاع النفط، ونشر ثقافة الإنتاج وإعلاء قيمة العمل.

11. استلهام التجارب التنموية الرائدة، وتطويرها، وتعظيم الاستفادة منها بما يتلاءم ومعطيات الاقتصاد والمجتمع الليبي في التخطيط للتنمية والرفع من معدلاتها.

وفي ختام هذه التوصيات، يتطلب كل ما سلف بناء فريق من الباحثين والمختصين من خارج من يتقلدون المناصب الرسمية لإعداد استراتيجية

تنموية عادلة اجتماعيا ومتوازنة مكانيا ومستدامة بيئيا، تعمل على إحداث
نقلة نوعية في الاقتصاد الليبي بما يدعم عناصر نموه ويعزز قدرته
التنافسية.

مركز البحوث والاستشارات
جامعة بنغازي

